أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
2 نوفمبر 2026م
22 جمادى الأول 1448هـ
104



النائحون كِـرْوةً

إن أخطر ما كشفته حرب السودان ليس مجرد جرأة بعض «اللايفاتية» مستخدمي الإنترنت على التحدث باسم الشعب، فقد زادت على ذلك بأن منحت جماعات من متابعيهم استعدادا للتصرف كقطيع سياسي، يمنح المؤثر حق تمثيل الملايين، ثم يتولى محاكمة الآخرين بتهمة الخروج على إرادة لم يعبّروا عنها، وإجماع لم ينعقد أصلًا.

لقد تحولت الفقاعة الخوارزمية من فضاء لتبادل الآراء إلى وسيلة لإنتاج سلطة سياسية متوهمة. وتتضح الظاهرة عندما يتابع المستخدم مجموعة من الصفحات والحسابات التي تتبنى الموقف السياسي نفسه، إذ يمكن أن يتكون لديه، بفعل التكرار، انطباع بأن هذا الموقف يمثل غالبية السودانيين، بينما لا يرى في الحقيقة سوى جزء محدود من المشهد، لا يعكس بالضرورة تنوع الآراء داخل المجتمع.

إغلاق المدارس يعني فتح معسكر للمليشيات

من أين تأتي المليشيات بجنودها؟ لن نسارع بالإجابة، لأن جميع الإجابات صحيحة من زاويتها. لكن لنبدأ من هذا التسلسل: مع اندلاع الحرب واستمرارها لأربع سنوات، وجدت آلاف الأسر السودانية نفسها في مواجهة تعقيدات هائلة. ومن بين التعقيدات يأتي التدمير الهائل الذي أصاب القطاع التعليمي في البلاد، الذي تراجع إلى مستويات متدنية من الجودة والانعدام الكلي.

في هذا الصدد، تقول الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن 8 ملايين طفل ممن هم في سن الدراسة ما زالوا خارج الفصول الدراسية، مع تأثير غير متناسب على ملايين الأطفال النازحين، وخاصة أولئك الذين فروا إلى دول الجوار.

بالنظر إلى الراهن، فإنه صحيح جداً ما يقوله المعلمون، وهم يشيرون إلى أن استمرار أوضاع التعليم بهذه الطريقة سيهدد المستقبل لصالح الفاقد التربوي ووقود الحروب القادمة، وعمالة الأطفال والزواج المبكر، ما يعني اضمحلال قدرة السودان على إعادة بناء مؤسساته ومجتمعه.

وفي الواقع، فإن هذا التعقيد المحيط بالتعليم يعد تخلياً عن المستقبل بالمعنى الإيجابي المدروس للمستقبل، وهذا يشير إلى أنه سيقود إلى نتائج كارثية تخص أجيالاً انقطعت عن الدراسة وفقدت الفرص اللازمة لهندسة المستقبل والتحكم فيه، ففي بلد مثل السودان، فإن هذه الأجيال تعد رصيداً جاهزاً لأي نزعة عنف وتمليش. فهؤلاء هم جنود المليشيات القادمة، وغالب الظن هي التي ستعطيهم الانتماء الذي فشلت في تقديمه المدرسة المتوقفة... ولن ننتظر كثيراً حتى يكون هؤلاء الصغار قادرين على حمل السلاح ومعرفة معنى الطاعة العسكرية!

الغلاف



وجهات نظر

دكتوراه فخرية للبرهان في ماذا.. أفي علوم الحرب والخراب
حيدر المكاشفي 13

من يملك ذاكرة الثورة؟
1924 وديسمبر في مواجهة إعادة كتابة التاريخ
وجدي كامل 16

العنف اللغوي الإخواني.. البذاءة في خطابهم
عبد الماجد عليش 47

أوراق تنافسية بين الحزبين يتم توظيفها لجذب الناخبين
الذكاء الاصطناعي والجمارك في السياق الانتخابي
البروف: أبو بكر حمد 62

رسالة السودانيين إلى العالم.. إرادتنا السلام وصمتكم غطاء لحملة السلاح
أحمد عثمان محمد المبارك 66

عسكر السودان.. يتجبرون على شعبهم ويتذللون للخارج
إبراهيم هباني 75

من يملك الذهب؟ ما تُخفيه خطة الـ28 طناً عن أزمة الجنيه المنهار
عمر سيد احمد 77

أفريقيا بين أطماع القوى الكبرى استبداد الأنظمة المحلية
الهادي الشواف 82



الحرب الخطأ في المكان الخطأ 15 محطة تحويلية أهدافاً عسكرية
04

السودان.. أزمة مواصلات حادة وشح الوقود يفاقم المعاناة
10



صورة تذكارية مع الرغيف
39

المستقبل السوداني القريب.. من يملك حق قيادة الانتقال المدني بعد الحرب؟
43



المعلمون يعلنون الإضراب
51

سنة خارج الفصول الدراسية: أطفال الفاشر بين النزوح والحرمان من التعليم
55

كوستي.. الحياة معركة في آخر مدن الجنوب
68

التأمين الصحي ترفع قيمة الدواء إلى النصف بدلاً عن الربع
72

قمة موسكو.. حين تبحث الإمبراطوريات عن قارة جائعة
85

باعة من السنغال في نيويورك.. «العمل عبادة»
88

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

الحرب الخطأ في المكان الخطأ

15 محطة تحويلية أهدافاً عسكرية

ملخص

يعاني قطاع الكهرباء في السودان من أزمات هيكلية قديمة، تفاقمت بفعل الحرب واستهداف نحو 15 محطة تحويلية، ما تسبب في انقطاع التيار عن مساحات واسعة من البلاد.

يؤكد مختصون أن الحرب كشفت هشاشة القطاع، الذي يعاني ضعف التوليد ومركزية الشبكة وتهالك خطوط النقل، قبل أن تؤدي الهجمات والتخريب إلى تراجع الإنتاج وانهيار أجزاء من المنظومة.

في قطاع الوقود، أدى توقف مصفاة الجيلي وتضرر البنية التحتية إلى تحول السودان للاعتماد الكامل على الاستيراد، مع ارتفاع الأسعار وشح الإمدادات وتعطل حركة النقل وزيادة الأعباء على المواطنين.

يدعو مختصون إلى إعادة هيكلة قطاع الطاقة، والتوسع في المحطات الشمسية والأنظمة اللامركزية، مؤكدين أن إعادة بناء القطاع والاقتصاد تظل رهينة بوقف الحرب واستعادة مؤسسات الدولة.

«مشكلات الطاقة في السودان خليط من أزمات هيكلية قديمة مستفحلة، ومشكلة حربية متجددة».



مغيرة حربية

تمثل مشكلات الطاقة في السودان خليطاً من أزمات هيكلية قديمة مستفحلة، ومشكلة حربية متجددة. فعلى ضآلة التوليد في هذا القطاع الذي يعاني هشاشة بنيوية ولا يكاد يغطي سوى 30 بالمائة من الاحتياج الحضري في البلاد، بحسب ما أظهرته الخطة الإسعافية (2019)، فإنه أصبح ضمن الأهداف العسكرية في الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

فمنذ يوم الاثنين 26 أكتوبر 2026، تشن مسيَّرات حربيَّة هجوماً واسعاً وعنيفاً واشتعال النيران في محطاتٍ تحويلية للكهرباء في نحو 15 محطة، مثل سنجة بولاية سنار، والحواتة والفاو ومشكور في القضارف، والجنيد والمناقل في الجزيرة، والمرخيَّات في أم درمان ومحطة أم دباكر في النيل الأبيض، ومحطة شندي التحويلية، مما تسبب في أضرار بالغة، وانقطاع تام للشبكة القومية وإظلام لنحو 80% من البلاد، إلى جانب الهجوم على مخازن رئيسية للوقود في مدينة هيا بولاية البحر الأحمر، خلّف ضرراً في الأنابيب الناقلة واختناقاً جديداً في حركة الوقود.

من الهشاشة إلى الانهيار

يعاني قطاع الطاقة الكهربائية منذ ما قبل الحرب توليداً ضعيفاً، مائياً وحرارياً، بإجمالي إنتاج يقل عن 4000 ميجاوات، تنتج منها (سدود مروي والرصيرص وسيتّيت) حوالي 60%، بينما تنتج المحطات الحرارية، التي ترتكز في تشغيلها على الفيرنس والديزل المستورد، في قرّي والخرطوم بحري، 40%، تنقلها شبكة نقل متهالكة ومركزية، لا تغطي ولايات دارفور وكردفان بشكل مستقر، وتعتمد خطاً واحداً بطاقة 500 كيلوفولت من مروي للخرطوم، مما يضاعف من احتمال خطر انقطاع الكهرباء عن نصف البلاد، كما تعاني فاقداً فنياً وتجارياً يتجاوز 25%، في بلد تتآكله الحرب وتتجاوز نسبة الدين العام فيه ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، بعدما بلغت نحو 334,4% في عام 2026، وفق بيانات منسوبة إلى صندوق النقد الدولي نشرتها مواقع متخصصة في المؤشرات الاقتصادية.

يخبر أحمد مهدي بدوي، وهو استشاري وباحث متخصص في استراتيجيات التسويق الجغرافي الجيومكاني، والتحول الرقمي ورسم وتخطيط وتحليل السياسات العامة، أن الحرب لم تكن هي التي «أوجدت» الهشاشة، بقدر ما كانت هي «القشة التي قسمت ظهر البعير»، حيث أخرجت الحرب التوليد القومي من أرقام تصل إلى 4،400 ميغاواط (نظرياً) لتهبط إلى مستويات حرجة لا تتجاوز 1،100 ميغاواط، أو أقل، في مناطق السيطرة المختلفة، مما قذف بالملايين في ظلام تام وأزمات متلاحقة.

يقول بدوي إن «القطاع كان على شفا الانهيار، فجاءت الحرب لتجهز على ما تبقى». مضيفاً في حديثه مع «أفق جديد» أنه حين الحديث عن قطاع الطاقة في السودان، يجب أن التحرر من لغة الإنشاء لنواجه الأرقام المجردة: «لم يكن القطاع عافياً قبل الحرب؛ فقد أظهرت (الخطة الإسعافية لقطاع الكهرباء 2019) أن التوليد القومي المتاح لم يكن يغطي سوى نسبة متواضعة جداً من الاحتياج الحضري الفعلي، بينما ظلت نسبة التغطية الريفية شبه منعدمة، وكانت الشبكة القومية تعتمد على معادلة هشة تجمع بين التوليد المائي (عبر سد مروي، الرصيرص على سبيل المثال) والتوليد الحراري (محطات البترول والديزل)، وهي شبكة مركزية بامتياز تفتقر إلى المرونة وتعتمد على خطوط نقل طويلة وعابرة للولايات».

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، تلقى قطاع الكهرباء ضربات متوالية قاصمة وأصابه الدمار الشامل، وتضررت شبكات التوزيع، بسبب عمليات النهب والتخريب، واستهداف البنية التحتية، وانهارت منظومة التحكم المركزي، وتعرضت محطات التحويل الكهربائية، والمحولات الضخمة، والكوابل الأرضية الممتدة على مئات الكيلومترات لسرقات ممنهجة،

«الحرب لم تكن هي التي أوجدت الهشاشة، بقدر ما كانت القشة التي قسمت ظهر البعير».

«القطاع كان على شفا الانهيار، فجاءت الحرب لتجهز على ما تبقى».

وتشير التقديرات إلى أن ما تبقى من الخدمة هو مجرد جزر معزولة تعمل بنظام شبه يدوي.

يقول بدوي: «من أبجديات الجيوسياسة أن البنية التحتية للطاقة هي شريان الحياة المدني، لكن ما حدث في الحرب السودانية تجاوز كل الأعراف؛ إذ تعرضت محطات التوليد، ومحطات التحويل الرئيسية، وشبكات النقل (وخاصة في الخطوط الناقلة ومحطات القومية الكبرى) لاستهداف مباشر وعمليات تخريب قسري وتحويل إلى أهداف عسكرية».

ويضيف قائلاً: «هذا الاستهداف للأعيان المدنية -رغم حرمته في القانون الدولي والإنساني- لم يعطل فقط إضاءة المنازل، وإنما عطّل دورة الحياة بأكملها: من مستشفيات تعجز عن حفظ اللقاحات، إلى محطات مياه شرب توقفت عن الضخ، إلى قطاع اتصالات اضطر مرغماً للتحول إلى طاقة بديلة باهظة ومؤقتة؛ فتعطُّل الشبكة القومية يعني بوضوح «شلل الاقتصاد الكلي» بالكامل ووضع حياة الناس على المحك تماماً».

تجدد أزمات الوقود

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، لم تعد أزمة الوقود في السودان أزمة تسعير أو دعم، لكنها تحولت إلى أزمة وجود؛ فالحرب التي دمرت البنى التحتية، أطاحت بأركان الإنتاج، والتكرير، والاستيراد، دفعة واحدة.

ومع انهيار منظومة التكرير الداخلي بتوقف مصفاة الخرطوم في منطقة الجيلي، وتعرض منشآتها لأضرار جسيمة؛ حيث كانت تكرر نحو 100 ألف برميل يومياً وتغطي أكثر من 60% من حاجة البلاد، تحول السودان من دولة منتجة، إلى دولة مستوردة بالكامل للمشتقات الجاهزة؛ إذ استورد السودان خلال النصف الأول من عام 2026 وحده، بحسب أرقام وزارة الطاقة والنفط، نحو 1,38 مليون طن من المحروقات، بفاتورة بلغت 1,495 مليار دولار، تمثل 33% من إجمالي واردات البلاد، استحوذ الجازولين منها على 923 مليون دولار.

وتشهد مدينة الخرطوم، التي عادت إليها الحركة تدريجياً، تعثراً كبيراً في حركة المواصلات العامة، وصفوفاً طويلة للسيارات أمام طلمبات الوقود تمتد لأكثر من كيلومتر، بعد أن خرجت أكثر من 60% من محطات الوقود من الخدمة، بينما خلت بعض الطرقات الرئيسة في مدينة ود مدني من حركة السيارات بحسب شهود عيان، وارتفعت أسعار البنزين والجازولين في مدن كسلا، وبورتسودان، والدويم، وعطبرة، وزادت تعرفة المواصلات في هذه المدن لتتراوح بين 4 آلاف و7 آلاف للخطوط الطويلة.

ويعود أحمد بدوي بالقول إن انهيار العملة الوطنية، وتوقف مصفاة الجيلي (التي كانت تمثل العمود الفقري لتكرير النفط المحلي)، وتحول الاستيراد كاملاً إلى النقد الأجنبي الشحيح، جعل الوقود سلعة باهظة الكلفة وغير متوفرة، مما انعكس فوراً على تكلفة التشغيل الزراعي والصناعي والنقل. ومع انقطاع غاز الطهي وشح الوقود، اندفعت ملايين الأسر في الحضر والريف نحو «الكتلة الحيوية» والاحتطاب الجائر، مما أدى إلى كارثة بيئية صامتة تتمثل في التصحر السريع والقضاء على الغطاء النباتي، خصوصاً في حزام السافانا ووسط السودان، مخلفة فاتورة بيئية ستدفعها الأجيال القادمة، ويسوق مثلاً بغابة السنط في قلب الخرطوم، وما حاق بالغابات، كغابة الفيل على تخوم القضارف والمحميات الطبيعية كالدندر التي تعرضت لجور الاحتطاب والقطع والتلف: «في خضم هذا الخراب المريع، ظهرت ظاهرة استثنائية يمكنني تسميتها «الأخضر بالاضطرار»؛ حيث تولت ملايين الأسر والمزارعين والمؤسسات وجوههم شطر الشمس كخيار وحيد للنجاة، فالبيانات الميدانية تشير إلى لجوء واسع النطاق لتركيب منظومات الطاقة الشمسية المنزلية والزراعية الصغيرة (المضخات ومحطات الإنتاج المصغرة). لكن هذه الظاهرة، رغم أنها أنقذت الموقف، إلا أنها تتسم بالهشاشة الشديدة». ومن ثم يضيف: «للخروج

«البنية التحتية للطاقة هي شريان الحياة المدني، لكن ما حدث في الحرب السودانية تجاوز كل الأعراف».

«هذا الاستهداف للأعيان المدنية لم يعطل فقط إضاءة المنازل، وإنما عطّل دورة الحياة بأكملها».



من نفق أزمة الطاقة الراهنة في السودان يقتضي الانتقال العاجل من عقلية «إطفاء الحرائق» إلى «إعادة الهندسة المؤسسية»، عبر «اللامركزية الطاقية» بالتخلي تدريجياً عن الاعتماد الكلي على الشبكة المركزية العملاقة التي ثبتت هشاشتها وسهولة استهدافها بالمسيرات والمقذوفات، والتوجه نحو محطات الطاقة الشمسية والمولّدات الهجينة الموزعة لكل مدينة وقرية ومشروع زراعي، وفتح «شراكات التمويل المختلط» بجذب الاستثمارات عبر أدوات مالية تضمن تغطية المخاطر السياسية وإشراك القطاع الخاص والمغتربين عبر سندات خضراء مخصصة لإعادة إعمار البنية التحتية للطاقة وربط الطاقة بالزراعة باعتماد مضخات شمسية حديثة وأنظمة ري ذكية تقلل الفاقد المائي وتكسر احتكار الوقود الأحفوري وقبل كل شيء، إيقاف الحرب الخطأ؛ فلا طاقة تُبنى، ولا اقتصاد يُستدام، ولا استثمار يؤتى ثماره، في ظل دوي المدافع وغياب مؤسسات الدولة الرشيدة وصوت العقل».

«تعطُّل الشبكة القومية يعني بوضوح شلل الاقتصاد الكلي بالكامل ووضع حياة الناس على المحك تماماً».

«القطاع كان على شفا الانهيار، فجاءت الحرب لتجهز على ما تبقى».

إفادة

الطاقة السودانية مُمتنحة بالحرب واضطراب الأسواق العالمية

مهندس وليد الريح

لا يمكن فهم أزمة الطاقة الراهنة في السودان بمعزل عن تطورات الحرب وطبيعة التحولات التي طرأت على استراتيجيات طرفي القتال التي طرأت مؤخرا.

فقد انتقلت المواجهة تدريجياً من التركيز على السيطرة على الأرض والاستحواذ على المدن والمواقع الاستراتيجية، إلى نمط متزايد من الاستنزاف المتبادل، يقوم على نقل المعركة إلى عمق مناطق سيطرة الطرف الآخر، وإثبات أن هذه المناطق لم تعد آمنة، وأن استمرار الحياة الطبيعية فيها أصبح أمراً بالغ الصعوبة في ظل تزايد استخدام سلاح الطائرات المسيرة التي لا تجعل زاوية في القطر السوداني بمأمن من الدخول في دائرة الحرب.

ويظهر ذلك بوضوح في تصاعد هجمات الطائرات المسيّرة التي تنفذها قوات الدعم السريع على منشآت الكهرباء والوقود في مناطق سيطرة الجيش.

ففي 26 أكتوبر 2026 استُهدفت محطات الجنيد بولاية الجزيرة وسنجة بولاية سنار، إلى جانب منشآت في الحواتة والفاو ومشكور. وفي 27 أكتوبر تعرضت محطة المرخيات التحويلية بأم درمان للاستهداف، ثم محطة أم دباكر بولاية النيل الأبيض في 29 أكتوبر، ومحطة شندي بولاية نهر النيل في 30 أكتوبر.

وفي المقابل، يواصل الجيش تنفيذ غارات جوية على مناطق سيطرة الدعم السريع، خصوصاً في دارفور وكردفان. فقد شهدت نيالا استهدافات جوية في 16 أكتوبر، ثم تجدد التصعيد في 26 أكتوبر باستهداف سوق وحَيّ سكني. وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود في 27 أكتوبر أن مستشفى نيالا التعليمي استقبل جثامين 36 قتيلاً وأكثر من 150 مصاباً. كما شهدت الفاشر في 22 أكتوبر غارات طالت مواقع في وسط المدينة ومحيط السوق الرئيسي ومجمع الوزارات.

وفي الحالتين، فإن المواطن السوداني هو الخاسر الأكبر والضحية الأساسية؛ إذ لا تقتصر نتائج هذه العمليات على الخسائر البشرية والمادية المباشرة، وإنما تمتد إلى تدمير مقومات الحياة وتعطيل الخدمات والأسواق ومصادر الرزق، وجعل العودة إلى المدن واستئناف الحياة الطبيعية أمراً بالغ الصعوبة في مناطق سيطرة الطرفين على السواء.

ومن جانب آخر، تأتي أزمة الطاقة السودانية في ظل اضطراب غير مسبوق في أسواق الطاقة العالمية، نتيجة المواجهة الأمريكية الإسرائيلية مع إيران وإغلاق مضيق هرمز، وما رافق ذلك من تعطيل إمدادات النفط والغاز وارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري. كما زادت المخاطر في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، ما دفع بعض شركات الشحن إلى تجنب المرور عبرهما أو تغيير مسارات سفنها. وقد انعكس ذلك على أسعار النفط العالمية، التي تجاوز فيها خام برنت 115 دولاراً للبرميل في أواخر أكتوبر 2026.

وتتضاعف آثار هذه التطورات على السودان بسبب اعتماده الكبير على استيراد المشتقات النفطية بعد خروج مشتقات البترول المنتجة في مصفاة الخرطوم للبترول من دائرة الانتاج نتيجة دمار بالغ عطل المصفاة، إذ تشير تقديرات منشورة إلى أن نحو 80% من احتياجاته من الوقود كانت تُستورد. وتزداد الأزمة حدة بعد استهداف مستودعات الوقود في بورتسودان للوقود المستورد خلال الهجمات التي وقعت بين 4 و7 مايو 2025، حيث طالت الأضرار مستودعات استراتيجية وخزانات في الميناء الجنوبي.

«البنية التحتية للطاقة هي شريان الحياة المدني، لكن ما حدث في الحرب السودانية تجاوز كل الأعراف».

«لم تعد أزمة الوقود في السودان أزمة تسعير أو دعم، لكنها تحولت إلى أزمة وجود».

وقد تحدث مسؤول سابق بوزارة الطاقة عن مستودعين استراتيجيين تبلغ سعتهما الإجمالية نحو 22 ألف طن متري من المنتجات البترولية تم تدميرهم تماما.

أما في قطاع الكهرباء، فمن المهم الإشارة إلى أن جانباً كبيراً من الأزمة الراهنة يرتبط بتدمير محطات التحويل والنقل Transmission، وليس بالضرورة تدمير محطات التوليد وحدها. فمحطات تحويلية مثل المرخيات والجنيد وسنجة تمثل حلقات أساسية في نقل الكهرباء وتوزيعها، واستهدافها يعزل مناطق واسعة عن الإمداد، حتى عندما تظل مصادر التوليد، مثل سد مروي ومحطة أم دباكر، قادرة على إنتاج الكهرباء. ليكون أذى منظومة النقل سبب البلاء وهذا يكشف هشاشة الشبكة القومية واعتمادها على عدد من المنشآت الحيوية التي يؤدي خروج بعضها من الخدمة إلى انقطاع الإمداد عن مساحات جغرافية واسعة.

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الطاقة الشمسية كما نراقب خياراً اسعافياً مهماً لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة. فالألواح الشمسية باتت تساعد الأسر وبعض المرافق الصحية والصيدليات ومحطات المياه والمشروعات الصغيرة على الاستمرار في ظل انقطاع الكهرباء وشح الوقود.

ورغم أن السودان يمتلك إمكانات شمسية كبيرة، فإن ارتفاع تكلفة الألواح والبطاريات والمحولات لاسيما أن جمارك وضرائب تفرض عليها مما يجعل هذا الخيار بعيداً عن متناول قطاعات واسعة من المواطنين، ما يستدعي برامج تمويل مدعومة وأنظمة شمسية مجتمعية تضمن عدالة الوصول إلى الطاقة، لكنها مفقودة الآن في ظل عدم وجود إنتاج اقتصادي يذكر في السودان، وغياب القوة الشرائية عن البلاد من قطاعات المهنيين والمنتجين وهي الشريحة الأساسية المحركة للسوق.

ومن المفارقات المؤلمة أن استمرار انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود وغاز الطهي أعاد كثيراً من الأسر إلى الاعتماد على الحطب والفحم النباتي لطهي الطعام، بما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية وأضرار صحية وبيئية، فضلاً عن زيادة الضغط على الغطاء النباتي والغابات واستغلال طبقة التجار والسماسرة الطفيلية لحوجة الناس لهذه السلعة في شكل تجارة حرب لا تعبه إلا بالكسب العالي والسريع حتى لو كانت تجارة أزمة.

وعليه إن ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة كهرباء أو نقص في الوقود، بل أزمة شاملة في منظومة الطاقة السودانية، بدأت بهشاشة مزمنة قبل الحرب، ثم تفاقمت فيما بعد بفعل تدمير المنشآت وتعطل الإمدادات وانهيار القدرة الشرائية.

ومن هنا، فإن إعادة بناء القطاع بعد الحرب يجب ألا تقتصر على إعادة تأهيل المحطات والمصافي والشبكات التي دُمرت، وإنما ينبغي أن تكون فرصة لإعادة تصميم المنظومة على أسس أكثر كفاءة وعدالة ومرونة واستدامة واستقرار. ويتطلب ذلك إعادة تأهيل شبكة النقل والتحويل، وتنويع مصادر التوليد، والتوسع في الطاقة الشمسية، وإصلاح المصافي وخطوط الأنابيب ومستودعات الوقود، وإنشاء احتياطيات استراتيجية، إلى جانب تطوير مؤسسات القطاع وإدارتها على أسس مهنية وشفافة بعيدا عن الفساد والفوضى.

كما ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير الطاقة للقطاعات الحيوية الأساسية، كالمستشفيات ومحطات المياه والزراعة والخدمات الأساسية، مع ضمان توزيع الاستثمارات بين الولايات بصورة عادلة، وعدم ترك المناطق الريفية والأطراف خارج أولويات إعادة الإعمار.

إن الطاقة تعد خدمة اقتصادية فعالة وإحدى مقومات الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي وعودة المواطنين إلى حياتهم الطبيعية. وما لم نضع إعادة بناء منظومة الطاقة في قلب مشروع إعادة بناء الدولة السودانية، فإننا سنكون قد أعدنا بناء المنشآت دون أن نعالج الأسباب التي جعلت حياة السودانيين رهينة لانقطاع الكهرباء وشح الوقود حتى قبل اندلاع الحرب.

«تحول السودان من دولة منتجة، إلى دولة مستوردة بالكامل للمشتقات الجاهزة».

السودان.. أزمة مواصلات حادة وشح الوقود يفاقم المعاناة

ملخص

تتفاقم أزمة المواصلات في السودان مع شح الوقود وارتفاع تكاليف التشغيل، لتشمل الخرطوم ومدنًا أخرى، وسط تراجع وسائل النقل وتزايد معاناة المواطنين بفعل استمرار الحرب وتدهور الأوضاع المعيشية.

يواجه العمال والموظفون والطلاب صعوبات متزايدة في الوصول إلى أعمالهم ومؤسساتهم التعليمية، مع ارتفاع تعرفة المواصلات واستنزافها للدخول المحدودة، ما يدفع بعضهم إلى السير لمسافات طويلة أو التغيب عن الدراسة.

يعاني العاملون في قطاع النقل من نقص الوقود وارتفاع أسعاره وقطع الغيار، فيما تبلغ تعرفة الخطوط القصيرة نحو ألفي جنيه، وترتفع في الخطوط الطويلة إلى سبعة آلاف جنيه، وفقًا لنقابة الحافلات.

امتدت الأزمة إلى ولايات أخرى، حيث لجأ مواطنون في مدينة المناقل إلى عربات الكارو والدراجات الهوائية لقضاء احتياجاتهم اليومية. ويطالب العاملون في القطاع بتوفير الوقود وخفض أسعاره لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

«لم تعد أزمة المواصلات في السودان محصورة في العاصمة الخرطوم، بل امتدت تداعياتها إلى مدن وولايات عدة، في ظل شح الوقود وارتفاع تكاليف التشغيل».

لم تعد أزمة المواصلات في السودان محصورة في العاصمة الخرطوم، بل امتدت تداعياتها إلى مدن وولايات عدة، في ظل شح الوقود وارتفاع تكاليف التشغيل وتراجع وسائل النقل، ما ضاعف معاناة المواطنين في الوصول إلى مقار أعمالهم ومؤسساتهم التعليمية والأسواق، وسط أوضاع اقتصادية ومعيشية تزداد صعوبة بفعل استمرار الحرب.

وفي الخرطوم وبحري وأم درمان، تصطف السيارات أمام محطات الوقود لساعات طويلة، بينما تشهد مواقف المواصلات العامة ازدحامًا ملحوظًا، في مشهد يعكس حجم الأزمة التي باتت تلقي بظلالها على تفاصيل الحياة اليومية، ولا سيما وسط العمال والموظفين والطلاب والمزارعين.

ويقول أحمد مدني، وهو عامل في أحد المصانع بمدينة بحري، إن أجرة المواصلات أصبحت تستقطع جزءًا كبيرًا من دخله اليومي، ما يجعله عاجزًا عن تلبية احتياجات أسرته الأساسية من الغذاء والدواء ومصاريف الدراسة.

ويضيف أن الحرب أوقفت عجلة الحياة وقلصت فرص العمل، بينما تتزايد البطالة باستمرار، الأمر الذي جعل تدبير متطلبات الحياة اليومية أكثر صعوبة، خصوصًا مع الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة.

ورصدت «أفق جديد» تزاحم المواطنين في مواقف المواصلات العامة ومحاولات الطلاب الاستعانة بأصحاب السيارات الخاصة والمركبات العسكرية للوصول إلى مدارسهم، في ظل محدودية وسائل النقل المتاحة.

ويقول أنس الرفاعي، وهو موظف حكومي، إنه يعتمد كليًا على المواصلات العامة للوصول إلى مقر عمله، لكن الزيادات المتتالية في التعرفة أصبحت تلتهم جزءًا كبيرًا من راتبه، ما يضطره أحيانًا إلى السير لمسافات طويلة، رغم معاناته من مرض مزمن.

ويشير إلى أن ارتفاع الإيجارات وأسعار الغذاء والدواء، إلى جانب تكاليف النقل، فرض ضغوطًا معيشية غير مسبوقة على الأسر، وأصبح تقليل نفقات التنقل ضرورة لتوفير الاحتياجات الأساسية.

أما الطلاب، فلم يكونوا بمنأى عن تداعيات الأزمة، إذ يقول أمير عثمان، وهو طالب في المرحلة الثانوية، إن الوصول إلى المدرسة أصبح تحديًا يوميًا مع ارتفاع أجرة المواصلات، خصوصًا عندما يضطر إلى استخدام أكثر من وسيلة نقل.

ويضيف أن كثيرًا من الطلاب باتوا يتأخرون عن المحاضرات أو يقطعون مسافات طويلة سيرًا على الأقدام لتوفير نفقات التنقل، فيما يضطر آخرون إلى التغيب عن الدراسة عندما يعجزون عن توفير أجرة المواصلات.

معاناة العاملين في النقل

ولا تقتصر تداعيات الأزمة على مستخدمي وسائل النقل، بل تمتد إلى العاملين في القطاع الذين يواجهون بدورهم ارتفاع تكاليف التشغيل وصعوبة الحصول على الوقود.

ويقول الفاضل عيسى، وهو سائق حافلة، إن شح الوقود انعكس سلبًا على عدد الرحلات اليومية ورفع تكاليف التشغيل، موضحًا أن الأزمة تفاقمت بصورة كبيرة، وأصبحت تشكل تحديًا بالغ الصعوبة للعاملين في قطاع النقل، في ظل صعوبة الحصول على الوقود وارتفاع أسعاره.

وتعزو نقابة الحافلات ارتفاع تعرفة المواصلات إلى تداعيات الحرب وما صاحبها من تدهور اقتصادي وارتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة تشغيل الحافلات وانعكس مباشرة على المواطنين.

وتشير النقابة إلى أن تعرفة الخطوط القصيرة تبلغ نحو ألفي جنيه، بينما تصل في الخطوط الطويلة إلى سبعة آلاف جنيه، وهي مبالغ أصبحت تفوق قدرة قطاعات واسعة من المواطنين، خصوصًا مع عودة آلاف الأسر إلى الخرطوم وبحري وأم درمان بعد فترات النزوح.

«أجرة المواصلات أصبحت تستقطع جزءًا كبيرًا من دخلي اليومي، ما يجعلني عاجزًا عن تلبية احتياجات أسرتي الأساسية من الغذاء والدواء ومصاريف الدراسة».

«الزيادات المتتالية في التعرفة أصبحت تلتهم جزءًا كبيرًا من راتبي، ما يضطرني أحيانًا إلى السير لمسافات طويلة، رغم معاناتي من مرض مزمن».



الأزمة تمتد إلى الولايات

ولا تختلف الصورة كثيرًا في مدن أخرى، حيث تواجه قطاعات واسعة من المواطنين صعوبات مماثلة في التنقل، بفعل شح الوقود وارتفاع تكاليف المواصلات وتراجع وسائل النقل المتاحة.

ويؤكد محمد عبد الكريم، وهو أحد مواطني مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، أن أزمة المواصلات ألقت بظلالها على حياة السكان وأدت إلى تعطل كثير من مصالحهم اليومية، في ظل صعوبة الحصول على وسائل النقل وارتفاع تكاليف التنقل، مشيرًا إلى أن تداعيات الأزمة امتدت إلى مختلف مناحي الحياة وأصبحت تشكل عبئًا إضافيًا على المواطنين الذين يواجهون أوضاعًا معيشية صعبة.

وفي مدينة المناقل بولاية الجزيرة، دفعت أزمة المواصلات وشح الوقود المواطنين إلى البحث عن وسائل بديلة للتنقل، حيث اضطر كثيرون إلى الاستعانة بعربات الكارو التي تجرها الدواب والدراجات الهوائية لإنجاز معاملاتهم وقضاء احتياجاتهم اليومية، في مشهد يعكس حجم تأثير الأزمة على حركة الحياة وعودة بعض مظاهر النقل التقليدية لسد النقص في وسائل المواصلات الحديثة.

الحاجة إلى المعالجات

ويرى عاملون في قطاع النقل أن خفض أسعار الوقود وتوفير إمدادات منتظمة يمثلان مدخلًا أساسيًا لتقليل تكلفة التشغيل وتخفيف العبء عن المواطنين، فيما تعوّل النقابة على أن يسهم توقف الحرب في استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين أوضاع القطاع.

وبين شح الوقود وارتفاع التعرفة وتراجع وسائل النقل، تتسع دائرة المعاناة في المدن السودانية لتصبح المواصلات عبئًا يوميًا إضافيًا على مواطنين أنهكتهم الحرب وتآكلت دخولهم، وأضحى الوصول إلى العمل أو مقاعد الدراسة يتطلب إنفاقًا وجهدًا يفوقان قدرتهم في كثير من الأحيان.

«كثير من الطلاب باتوا يتأخرون عن المحاضرات أو يقطعون مسافات طويلة سيرًا على الأقدام لتوفير نفقات التنقل».



دكتوراه فخرية للبرهان في ماذا.. أفي علوم الحرب والخراب

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد الكاتب منح جامعة موسكو الحكومية للعلوم الإنسانية دكتوراه فخرية لقائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، مستحضراً تجارب جامعات سودانية منحت شهادات مماثلة لمسؤولين سابقين، قبل أن تسحبها لاحقاً.

يتساءل الكاتب عن الإنجاز العلمي أو الإنساني الذي استحق به البرهان هذا التكريم، في وقت يعيش فيه السودان حرباً مدمرة تسببت في النزوح واللجوء والجوع وانهيار مؤسسات الدولة والخدمات الأساسية.

يرى أن منح الشهادة ربما تجاوز البعد الأكاديمي إلى توظيف سياسي وإعلامي، باعتبارها مؤشراً على الاعتراف الروسي بالبرهان ومكانته، مؤكداً أن الدكتوراه الفخرية لا تصنع إنجازاً ولا تمحو سجل الأحداث.

يختتم الكاتب بأن الشهادة التي ينتظرها السودانيون من البرهان ليست دكتوراه فخرية، بل شهادة على قدرته على وقف الحرب وإنقاذ الأرواح وإنهاء معاناة الشعب، وإعادة البلاد إلى مسار السلام والحكم المدني الديمقراطي.

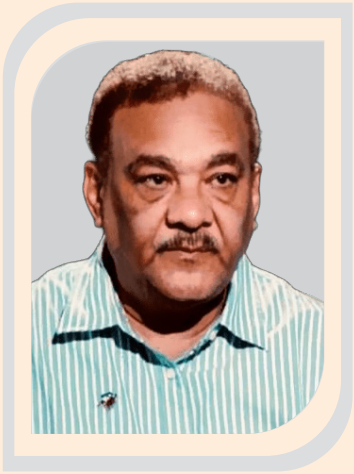
قبل أن نعرض للواقعة الغريبة والعجيبة بمنح إحدى الجامعات الروسية شهادة دكتوراه فخرية للجنرال البرهان، قائد الجيش السوداني، عنَّ لي أن أعرض أولاً لبعض تجاربنا المحلية مع هذه الشهادات الفخرية.. أذكر أن جامعة الخرطوم كانت قد منحت الدكتوراه الفخرية للعقيد القذافي وهو في عز سلطته وسطوته، ثم قررت لاحقاً سحبها منه بعد أن زال عزّه وذهبت سطوته وأفل نجمه وخبا صيته، وكانت تلك سقطة من جامعة الخرطوم جعلتها تمنح العقيد الدكتوراه الفخرية في القانون وهي تعلم سلفاً مدى مفارقة الرجل لأي قانون، ثم تنكص على عقبيها لتسحبها منه لاحقاً بعد أن علمت ورأت قرب نهاية الرجل، وكان ذلك قبل أن يُعثر على القذافي قتيلاً داخل ماسورة، والغريب أن العقيد القذافي لم يكن فخوراً ولا حفيّاً بالدكتوراه الفخرية التي تكرّمت بها عليه الجامعة، بل كاد أن يسخر منها عندما قال باللهجة الليبية: (ما نبيش دكتوراه فخرية، شن أدير بها)، والواقع يقول إن معمر محمد عبد السلام حميد خميس أبو منيار، وهو الاسم الكامل للقذافي، قد شبع من الدكتوراه الفخرية، فقد أُحصي له البعض، ولا أقول حصروا، ثلاثين دكتوراه فخرية حصل عليها من جامعات في مشارق الأرض ومغاربها، ليبية وعربية وأفريقية وآسيوية وأوروبية ومن أميركا اللاتينية.. كما أذكر أن مجلس أساتذة جامعة السودان كان قد قرر سحب الدرجات الفخرية التي منحتها الجامعة خلال عهد الإنقاذ البائد من كل من علي عثمان محمد طه، محمد الشيخ مدني، عبد الرحيم محمد حسين، أحمد محمد هارون، سمية أبوكشوة، علي عمر إبراهيم فرح، عطيات مصطفى عبد الرحيم، وذلك لعدم تطابق أسباب منح الدرجة عليهم، وإنما انطبقت عليهم أسباب سحبها، وليست جامعة السودان وحدها من ترخصت في منح الدرجات العلمية الفخرية لنافذي النظام المندحر، وإنما تبارت عدد من الجامعات الأخرى في منح عدد من القيادات السابقة بغير وجه حق هذه الدرجات..

وعودة إلى دكتوراه البرهان، فقد كانت شيئاً عجيباً وغريباً يصعب فهمه، بأن تمنح جامعة روسية الجنرال عبد الفتاح البرهان شهادة دكتوراه فخرية، في الوقت الذي يقف فيه السودان كله شاهداً على واحدة من أفدح مآسيه الإنسانية ويصر على مواصلة الحرب رغم كلفتها الفادحة، حتى يستحق أن تحتفي به جامعة وتمنحه شهادة دكتوراه فخرية، فهذه والله مفارقة تثير الاستغراب والعجب والشكوك بين معنى الدكتوراه الفخرية بوصفها تكريماً للعطاء والإنجاز الاستثنائي وخدمة الإنسانية، وبين واقع السودان الذي تتواصل فيه الحرب والدمار والنزوح والجوع وانهيار مؤسسات الدولة، فأي إنجاز استثنائي هذا الذي رأته جامعة موسكو الحكومية للعلوم الإنسانية في البرهان، وأي إسهام علمي أو إنساني أو وطني قدمه البرهان لبلده، دعك عن العالم، دفعها إلى اختياره لنيل هذا التكريم؟ الحقيقة الوحيدة التي يعرفها جميع السودانيين اليوم، مثل معرفتهم لجوع بطنهم والمسغبة التي يكابدونها، أن البرهان مع آخرين هم من تسببوا في تمزيق البلاد وتدمير مدنها، ولجوء ونزوح الملايين، وجعلوا الأطفال يواجهون الجوع وسوء التغذية، والخدمات العلاجية والصحية منهارة، إلخ، هذه النكبات والضوائق، وذلك ليس بإشعال هذه الحرب اللعينة فقط، بل بالإصرار على الاستمرار فيها بلا أفق، وإذا كان المعروف بالضرورة أن الدكتوراه الفخرية تُمنح تقديراً للعطاء الاستثنائي والإنجازات التي تخدم الإنسان والمجتمع، فما هو الإنجاز الذي حققه البرهان ليستحقها، اللهم إلا أن يكون هو إنجاز في إدارة حرب الخراب والعبث والدمار وإطالة أمدها، أو ربما هو إنجاز في تحويل عاصمة البلاد ومدنها إلى أطلال، أم في إدارة واحدة من أكبر أزمات النزوح واللجوء في العالم، أم في جعل الجوع والخوف والتشرد تفاصيل يومية في حياة ملايين السودانيين، أو ربما تكون تلك الجامعة الروسية قد استحدثت في مناهجها تخصصاً في علوم إدارة الخراب وتدمير الأوطان، ولعل ذلك ما يثير الريبة في الطريقة التي حصل بها البرهان على هذه الشهادة من الجامعة، الراجح أن هناك جهوداً واتصالات وترتيبات لوجستية سبقت إعلان الجامعة منح الشهادة، باعتبار أن منح قائد الجيش شهادة دكتوراه فخرية يمكن توظيفها سياسياً وإعلامياً وتعد مؤشراً على الاعتراف الروسي به وتقديراً لمكانته، ولم تكن المسألة مجرد مبادرة أكاديمية عفوية من الجامعة..

إن الدكتوراه الفخرية، كما هو معلوم، ليست درجة علمية بالمعنى الأكاديمي، ولا تعني أن حاملها أجرى بحوثاً أو ناقش أطروحة علمية أو استوفى متطلبات الحصول على الدكتوراه. إنها تكريم معنوي تمنحه الجامعات لشخصيات قدمت إسهامات استثنائية في مجالات العلم أو الإنسانية أو التنمية أو خدمة



المجتمعات. ولذلك فإن قيمتها لا تنبع من الورقة التي تُسلّم، ولا من اللقب الذي يضاف إلى الاسم، وإنما من مكانة الجهة المانحة أولاً، ومن قيمة الشخص الممنوح ثانياً، ومن وجاهة الأسباب التي استوجبت التكريم. وهنا تكمن مشكلة دكتوراه البرهان الحقيقية، فالشهادة الفخرية لا تصنع لصاحبها إنجازاً لم يحققه، ولا تمنحه تلقائياً مكانة لم يكتسبها، ولا تستطيع أن تغير صورة الواقع أو أن تمحو سجل الأحداث. ولعل الجامعة الروسية لم تنتبه إلى أن البرهان لا يقف أمام العالم بوصفه رئيساً لبلد ينعم بالاستقرار والازدهار، أو قائداً قاد شعبه إلى تجاوز أزماته، وإنما بوصفه قائد السلطة العسكرية التي تتحمل مسؤولية سياسية وتاريخية كبرى عن مسار الحرب ومآلاتها، وعن الإصرار على استمرارها رغم ما ألحقته بالسودان والسودانيين من خراب ومآسٍ. كما أن أي تكريم له لا يمكن عزله عن مسؤوليته عن قراراته ومواقفه، ولا عن مطالب ملايين السودانيين بإنهاء الحرب واستعادة الدولة والحياة المدنية. فهل هذه هي القيادة التي تستحق الاحتفاء الأكاديمي؟ وهل أصبح التشبث بالسلطة وإطالة أمد الحرب من مؤهلات نيل الأوسمة والشهادات الفخرية؟ والبرهان المنتشي بهذه الشهادة المضروبة الفالصو، رغم أنها فخرية شرفية، بوسعه أن يضيفها إلى سجل الألقاب التي يحملها، وأن يلتقط الصور ويتلقى التهاني عليها، لكن عليه أن يعلم أن هناك شهادة أخرى لا تمنحها الجامعات، وإنما يمنحها التاريخ والشعوب، ولا تُكتب بالحبر على الورق، بل تُكتب بمواقف القادة وقراراتهم ونتائج أفعالهم، والشهادة التي ينتظرها السودانيون ليست دكتوراه فخرية من جامعة موسكو، وإنما شهادة حقيقية على قدرته على وقف الحرب، وإنقاذ الأرواح، وإنهاء معاناة الشعب السوداني، وإعادة السودان إلى طريق السلام والحكم المدني الديمقراطي، أما الدكتوراه الفخرية فلتحتفظ بها الجامعة الروسية، وليحتفظ بها البرهان ويفخر ويتنبر، لكن الشعب السوداني سينتظر من يمنحه شهادة براءة من الحرب والخراب والمآسي التي يعيشها..



من يملك ذاكرة الثورة؟ 1924 وديسمبر في مواجهة إعادة كتابة التاريخ

وجدي كامل

ملخص

يتناول المقال العلاقة بين ثورتي 1924 وديسمبر، موضحاً أن هزيمتهما لم تنه حضورهما، بل فتحت معركة جديدة حول الذاكرة ومن يملك حق كتابة التاريخ وتحديد معنى الثورة.

يشير إلى أن ثورة 1924 انتقلت من الشارع إلى الذاكرة بعد قمعها، بينما أنتجت ثورة ديسمبر أرشيفاً شعبياً واسعاً بالصور والتسجيلات والشهادات، خارج السيطرة الكاملة للمؤسسات الرسمية.

يرى الكاتب أن الحرب أحدثت تخريباً لذاكرة ديسمبر، عبر تدمير الأرشيف والمؤسسات الإعلامية، وإغراق المجال العام بالدعاية والتضليل، وتحويل الاهتمام من قضايا المواطنة والحرية والعدالة إلى السلاح والقتال والسيطرة على الأرض.

يخلص إلى أن إنقاذ ذاكرة الثورة وحفظ وثائقها وشهاداتها ليس مجرد عمل أرشيفي أو حنين للماضي، بل معركة لحماية الحقيقة ومنع القوى التي تملك السلاح والنفوذ من إعادة كتابة تاريخ السودان.

قد تبدو العلاقة الزمنية بين ثورتي 1924 وديسمبر متباعدة من حيث وقوع الأحداث. غير أن من المهم الإشارة إلى أن كليهما قد دخلتا في صراع مع سلطة الدولة التي يمكن تصنيفها كاستعمار خارجي تقليدي واستعمار داخلي أيديولوجي امتلكا القوة وأدواتها. ولكن فإن ما يجمع حقًا بين الثورتين هو المصير الذي لحق بالمعنى الذي أنتجته كل منهما، كما إعادة هندسة الذاكرة عنهما عندما تعثر مشروعهما السياسي. فالدرس الذي تنتهي إليه الأحداث الكبيرة والثورات بصفة خاصة ليس في فشلها وتدمير قواها بالاعتقال أو النفي أو غيره، بقدر ما هو ما يظل في الذاكرة حاضرًا عنها. إن ذلك يعني أن ثمة حياة أخرى تعيشها الأحداث الكبيرة والثورات في الذاكرة على بما يشكله من مادة ضخمة للإلهام والتحفيز على التغيير لإنسان الثورة المقبل، الممثل في الأجيال الجديدة.

ما بين 1924 وديسمبر علاقة مشتركة تتصل بمن يملك حق تحديد معنى الثورة بعد انحسار لحظتها ؟

كانت هزيمة 1924 هزيمة عسكرية وسياسية واضحة لا خلاف حولها أو لبس. قُمعت الحركة، وأُعدم بعض قادتها، وسُجن آخرون، وانتهت المرحلة التي فتحتها حركة الضباط والطلاب والوطنيين.

لكن الثورة لم تختفِ.

لقد انتقلت من الشارع إلى الذاكرة.

وهناك بدأت حياة أخرى لها، استعادتها الكتابة الوطنية كواحدة من البدايات المهمة للحركة الوطنية السودانية التي استعادت أسماء قادتها، وفي مقدمتهم علي عبد اللطيف، كرمز مبكر للمقاومة الوطنية، ثم جاءت قراءات أخرى حاولت أن تفسر الثورة من خلال الطبقة والتعليم والمدينة ونشوء الفئات الحديثة.

لقد بقي هذا الاسترداد ضروريًا في مواجهة الرواية الاستعمارية التي أرادت للثورة أن تظهر باعتبارها حركة تمرد عسكرية فاشلة.

إن ثورة 24 وحين نقرأها من موقع الاستقلال الذي تحقق بعد ذلك، تصبح وبلا شك كخطوة مبكرة في طريق كان التاريخ يعرف وجهته سلفًا، دون أن يعرف وجهته في 1924.

كان المستقبل مفتوحًا.

وكان السؤال الذي طرحته الثورة أكثر اتساعًا من مجرد مقاومة الاستعمار: من يحق له أن يتحدث باسم السودان؟ ومن يملك حق المشاركة في صناعة دولته؟ وما الذي يجعل الإنسان سودانيًا في المجال السياسي؟

وهذه الأسئلة لا تختفي عندما تُهزم الثورة. لكنها يمكن أن تختفي من الرواية التي تستعيد الثورة.

وهنا تحديدًا يبدأ ما يمكن تسميته بالهزيمة الثانية.

لم تكن الهزيمة الثانية تدمير الثورة ماديًا، وإنما كانت في انتقال الثورة من كونها احتمالًا سياسيًا مفتوحًا إلى كونها حدثًا تاريخيًا مغلقًا، لا تزال الكثير من النخب والعديد من الباحثين أسرى لرواية تقليدية عنه.

أما في ديسمبر فقد كان الوضع مختلفًا.

لم تكن الثورة مجرد حركة صغيرة تعتمد على أن يأتي المؤرخون بعد عقود لكي يستعيدوا آثارها. لقد كان المشاركون فيها ينتجون ذاكرتهم بأنفسهم وفي اللحظة نفسها التي كانوا يصنعون فيها الحدث.

فكانت الكاميرا في يد المتظاهر، والهاتف في يد الشاب. وكان الهتاف مسجلًا، والجداريات مصورة، والاعتصام موثقًا بالصوت والصورة، والشهادات تنتشر قبل أن تستطيع السلطة محوها والنزوع لكتابة رواياتها المضللة عنها.

لقد كانت ثورة ديسمبر المجيدة ثورة في المجال العام، وثورة في إنتاج الذاكرة في الوقت نفسه.

وهذه نقطة فارقة.

ففي 1924 كانت السلطة الاستعمارية تملك أدوات واسعة لتسجيل الحدث وكتابة الرواية عنه، بينما كانت ذاكرة الحركة تحتاج لاحقًا إلى جهود من جاءوا بعدها لاستعادتها.

أما ديسمبر فقد أنتجت، منذ بدايتها، أرشيفًا شعبيًا هائلًا، خارج السيطرة الكاملة للمؤسسات الرسمية.

كان السودانيون يصورون أنفسهم وهم يصنعون التاريخ.

ولذلك لم تكن المعركة حول ديسمبر معركة على الشارع وحده.

كانت أيضًا معركة على من يملك الصورة، ومن يملك الشهادة، ومن يملك تسمية ما حدث.

ثم جاءت الحرب.

هنا تبدأ المقارنة التي تهمنا.

لم تُهزم ديسمبر في معركة عسكرية مثل 1924. لقد أسقطت رأس النظام وزبانيته من القيادات، ثم تعثر انتقالها السياسي، فوقع الانقلاب، واستمرت الأزمة حتى اندلعت الحرب في أبريل 2023.

فغيّرت البيئة التي كانت ذاكرة ديسمبر تُنتج داخلها.

فالحرب لم تأتِ فقط لتقطع مسارًا سياسيًا؛ جاءت معها كارثة إعلامية وأرشيفية وذاكرية

ضخمة.
دُمّرت مقار صحفية. ونُهبت مكتبات وأرشيفات.
وفرّ الصحفيون.
قُتل بعضهم واعتُقل آخرون.
وتراجعت الصحافة المهنية أمام اتساع فضاء الدعاية والتضليل والحسابات التي تعمل من داخل أطراف الصراع وخارجها.
وفي الوقت نفسه، امتلأ المجال العام بصورة أخرى للسودان تمثلت في صورة الحرب التي خلقت شروطًا هائلة لإعادة ترتيب الذاكرة السياسية بما كانت قد صنعته ديسمبر، وأن الإعلام كان واحدًا من أهم الماكينات.
فمن محو الذاكرة في ثورة 1924 انتقلنا إلى إغراقها.
وهنا ينبغي أن نميز بين المحو والتخريب.
المحو يعني أن تختفي الذاكرة.
أما التخريب فيمكن أن يحدث وهي ما تزال موجودة.
قد تبقى صورة الاعتصام، لكن يُفقد سياقها.
وقد يبقى شعار «حرية، سلام، وعدالة»، لكن يتراجع السؤال الذي أنتجه.
وقد تبقى أسماء الشهداء، لكن تصبح صور الحرب اليومية أكثر قدرة على احتلال مجال الوعي.
وقد تبقى الثورة في الكتب والهواتف والمنشورات، لكن تصبح بعيدة عن التجربة اليومية لمجتمع يعيش الموت والنزوح والخوف والغلاء والجوع.
وهذه إحدى أكثر صور تخريب الذاكرة فداحة.
فذاكرة الحرب لا تنافس ذاكرة الثورة في المجال نفسه.
إنها تستولي على الحاضر كله.
وخير مثال على ذلك أن قبل الحرب كانت كلمات مثل المواطنة، والدولة المدنية، والعدالة، والحرية، والسلام، تحتل مساحة واسعة من النقاش العام.
قبل أن تتقدم كلمات أخرى بعد الحرب وتتسيد قاموس الاستخدام اليومي، مثل: السلاح، الجيش، الدعم السريع، الأرض، النزوح، القبيلة، النجاة، الانتصار، الهزيمة.
لم تختفِ الكلمات القديمة.
لكن تغيّر ترتيبها.
وهذا التغيير في ترتيب الذاكرة قد يكون، في أثره التاريخي، أعمق من النسيان نفسه.
من صورة المواطن إلى صورة المقاتل.
فقد كان أحد أهم التحولات الرمزية التي صنعتها ديسمبر إعادة المواطن إلى مركز المشهد السياسي.
فرأينا المواطن الذي يهتف، والمواطن الذي يحتج، والمواطن الذي يحتل ويغلق الشارع.
كان وفي كلمة واحدة: المواطن الذي يقول إن الدولة ملك له، وإن السلطة ليست امتيازًا دائمًا لمن يملك القوة.
أما الحرب فقد أعادت السلاح إلى مركز الصورة، كما أعادت الجندي، والمقاتل، والقائد العسكري.
وفي هذا التحول لم يتعلق الأمر بالصورة وحدها.
فالصورة قد حملت معها تصورًا ضمنيًا عن مصدر الشرعية.
في لحظة الثورة، كان مصدر الشرعية المتخيل هو الشارع والمواطن.
وفي لحظة الحرب، أصبح مصدر الشرعية هو القوة التي تدعي أنها تستطيع حماية الأرض أو السيطرة عليها.
ومن هنا صار الإعلام جزءًا من الصراع على الشرعية، وليس مجرد ناقل للصراع عليها.
الذاكرة بوصفها ساحة حرب
وهذا ما جعل مفهوم التوحش الإعلامي أوسع من الدعاية والكذب والتحريض.
فالإعلام المتوحش لا يكتفي بإنتاج صورة مشوهة عن الحاضر؛ بل يمكنه أن يشارك في تحديد أي ماضٍ ينبغي أن يبقى حاضرًا في الوعي، وأي ماضٍ ينبغي أن يتراجع ويختفي.
وقد أظهرت دراسات عن الدعاية خلال الحرب السودانية أن أطراف الصراع تستخدم المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في بناء روايات متنافسة، وفي نشر معلومات مضللة وخطاب تعبوي، بحيث يصبح المجال المعلوماتي نفسه جزءًا من الحرب.
لكن أخطر ما في هذه العملية ليس أن الناس قد يصدقون المعلومة الكاذبة، بل أن كثافة المعلومات المتضاربة قد تجعل الوصول إلى الحقيقة نفسها أكثر صعوبة.
وحين يتساوى الخبر الصحيح مع الخبر الكاذب، والصورة الحقيقية مع الصورة المفبركة، والشهادة مع الدعاية، فإن المجتمع يفقد شيئًا أهم من المعلومة. إنه يفقد الثقة في إمكانية الوصول إلى الحقيقة.
وعندها تصبح الذاكرة نفسها مخترقة. وقد لعب عامل تدمير الأرشيف، أو حرق وإخفاء الجانب المادي من الحرب، ركنًا من أركان تخريب الذاكرة. وتظهر هذه المسألة بوضوح في شهادات الصحفيين والصحفيات الذين فقدوا أرشيفاتهم أثناء الحرب.
فالصحفية التي تفقد عشرين عامًا من موادها لا تفقد أوراقًا شخصية فحسب.
لقد فقدت جزءًا من تاريخ السودان الذي مر عبر مكتبها وقلمها وكاميرتها.
والصحيفة التي تُنهب لا تفقد أجهزة الطباعة

أو الحواسيب وحدها. إنها تفقد سلسلة من الشهادات التي من الصعب إعادة إنتاجها بالطريقة نفسها.

والإذاعة التي تفقد تسجيلاتها لا تفقد أصواتًا قديمة فقط.

إنها تفقد طبقات من الذاكرة السمعية للسودان: خطبًا، مقابلات، أغنيات، برامج، شهادات، ولهجات، وأصوات أناس ربما لم يعودوا موجودين.

ولهذا فإن ما حدث للأرشيف السوداني أثناء الحرب ينبغي ألا يُقرأ باعتباره مسألة ثقافية هامشية. إنه جزء من الحرب على إمكانية معرفة الماضي.

لكن تخريب الذاكرة لا يحتاج دائمًا إلى تدمير الأرشيف.

وهذه هي النقطة الأهم.

حتى لو بقيت كل الوثائق، يمكن تخريب الذاكرة. فقد يمكن وضع الوثيقة الصحيحة داخل سياق خاطئ. كما يمكن حذف جزء من القصة. وتضخيم حدث وإخفاء آخر، بذات المستوى الذي يمكن فيه تغيير أسماء الفاعلين.

هنا يمكن تحويل الضحية إلى متهم، وجعل حادثة تبدو معزولة بينما هي في الحقيقة جزء من مسار طويل.

وفي الحرب يمكن استدعاء لحظة من التاريخ وإخفاء اللحظة التي تناقض الرواية التي يُراد إنتاجها.

بهذا المعنى، التخريب الإعلامي للذاكرة أكثر خطورة من تدمير الأرشيف وحده.

الأرشيف يمكن، في بعض الأحيان، أن يُستعاد كما هو يحدث في نطاق الإعلام الإلكتروني.

أما حين تستقر رواية مشوهة في وعي جيل كامل، فإن استعادتها تصبح أكثر صعوبة. لكل ذلك، إن من غير الدقيق أن نقول إن ما حدث لذاكرة 1924 هو نفسه ما يحدث لذاكرة ديسمبر.

في 1924 كانت الهزيمة واضحة، ثم جاءت إعادة الكتابة لاحقًا.

أما ديسمبر، فقد دخلت الحرب قبل أن تستقر ذاكرتها التاريخية بصورة نهائية.

في 1924 كان هناك زمن طويل يفصل الحدث عن القراءات التي أعادت تفسيره.

أما ديسمبر، فإن إعادة تفسير الثورة تحدث في الزمن نفسه الذي ما زالت آثارها السياسية والاجتماعية مفتوحة.

لكن بين الحالتين سؤال مشترك:

ماذا يحدث للثورة عندما تفشل في تحويل اللحظة الثورية إلى نظام جديد للشرعية؟

في 1924، تراجعت إمكانية بناء شرعية وطنية جديدة، واستمر المجتمع والدولة في حمل كثير من التراتبات والشرعيات التي سبقت الثورة.

وفي ديسمبر، أُسقط مستوى من النظام، لكن لم يكتمل التحول الذي كانت الثورة تفتحه.

ثم جاءت الحرب لتعيد المجتمع إلى سؤال أكثر بدائية وقسوة:

من يملك القوة؟

ومن يستطيع حماية نفسه؟

ومن يسيطر على الأرض؟

وهكذا يمكن للحرب أن تدفع أسئلة المواطنة إلى الخلف، حتى لو لم تُلغها.

إن جوهر العلاقة يبقى في أن الثورتين لم تكونا في جوهرهما، مجرد حركتين ضد حاكم بعينه.

كانتا، بدرجات مختلفة، محاولتين لإعادة طرح سؤال:

من يملك السودان؟

1924 ظهر هذا السؤال في صورة مبكرة وغير مكتملة.

وفي ديسمبر عاد في صورة أكثر اتساعًا، وأكثر شعبية، وأكثر قدرة على إنتاج الرموز واللغة والصور.

ثم جاءت الحرب لتعيد طرحه من موقع مختلف تمامًا: موقع القوة المسلحة.

ومن هنا تصبح الذاكرة نفسها جزءًا من الصراع.

ولهذا فإن إنقاذ ذاكرة ديسمبر ليس فعل حنين.

إنه فعل سياسي ومعرفي.

حفظ الصور والشهادات والتسجيلات والوثائق ليس مجرد عمل أرشيفي.

إنه حماية للحق في معرفة ما حدث.

فالذاكرة التي لا تُحفظ تترك المجال مفتوحًا لمن يملك القوة كي يكتبها.

ومن هنا يصبح الأرشيف جزءًا من مقاومة التوحش الإعلامي.

ليس لأنه يمنع الكذب وحده، وإنما لأنه يحتفظ بما يمكن العودة إليه عندما تهدأ الضوضاء.

في 1924 أُغلقت إمكانات، ثم جرى لاحقًا تطبيع الهزيمة داخل روايات وطنية متعددة.

وفي ديسمبر انفتح احتمال جديد، ثم تعثر قبل أن يتحول إلى نظام مستقر، وجاءت الحرب لتعيد ترتيب المجال الذي كانت الثورة قد أنتجت داخله ذاكرتها.

وبين اللحظتين ظل السؤال نفسه يعود:

أي سودان يمكن أن يكون؟

لكن الحرب تطرح سؤالًا أشد قسوة:

أي سودان سيبقى في الذاكرة بعد أن تنتهي؟

وهنا تبلغ قضية التوحش الإعلامي مداها الحقيقي الأقصى.

النائحون كِـرْوةً

ضوضاء الفضاء الرقمي شاهدًا على الوطنية ومصدرًا للشرعية

ملخص

يتناول التقرير تأثير منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام السوداني خلال الحرب، موضحاً كيف تصنع الخوارزميات فقاعات رقمية توهم بعض المؤثرين بأن جمهورهم يمثل أغلبية الشعب، وتمنحهم شعوراً زائفاً بحق التحدث باسمه وتوزيع صكوك الوطنية والتخوين.

يشير خبراء إلى أن كثافة الإعجابات والمشاهدات لا تعني وجود تأييد شعبي حقيقي، محذرين من استغلال الخوارزميات والحملات المنظمة لنشر الشائعات وخطاب الكراهية وتعزيز الاستقطاب السياسي والاجتماعي.

يربط التقرير صعود الأصوات العدائية بتراجع المؤسسات الإعلامية والمهنية، واقتصاد المشاهدات، والمكاسب المادية والمعنوية، إلى جانب الصدمة النفسية الجماعية التي خلفتها الحرب والتراكمات الاجتماعية والسياسية، ما جعل الإساءة والتحريض وسيلة لاكتساب النفوذ.

يدعو المتخصصون إلى وقف الحرب، ومحاسبة المحرضين، وإصلاح المؤسسات الإعلامية، وتعزيز مسؤولية الجمهور والمنصات الرقمية في مواجهة خطاب الكراهية، مؤكدين أن الوطنية لا تُقاس بعدد المتابعين وعلو الصوت، بل باحترام الإنسان وحقه في الحياة والكرامة والاختلاف.

«الخطورة الحقيقية ليست في الخوارزميات بذاتها، وإنما في احتمالية إسهامها في تضييق البيئة المعلوماتية للمستخدم، بحيث يرى جزءاً من الواقع ويعتقد أنه الصورة الكاملة».

من أخطر ما فعلته تكنولوجيا الاتصال الحديثة بالإنسان أن حبسته داخل فقاعة معرفية. فقاعة منحته شعورًا زائفًا بأنه (دائمًا) على صواب. فالخوارزميات التي تستخدمها منصات التواصل الاجتماعي لا تعرض عليه العالم كما هو، وإنما تنتقي له، وفقًا لتفضيلاته وتفاعلاته، ما يجذب انتباهه ويؤكد قناعاته. فلا يجُد حوله غير أصوات تردد آراءه، وتؤيد أحكامه، وتسخر من مخالفيه.

والإنسان حين يسمع الرأي نفسه يتكرر مئات المرات، وتنهال على صاحبه إشارات الإعجاب والتأييد، يتوهم أن ما يراه يمثل رأي الأغلبية، وأن قناعات الجماعة التي تشاركه المنصة هي تعبير عن إرادة المجتمع كله. وهكذا يختلط انتشار الرأي داخل الفقاعة بانتشاره في المجتمع، وتصبح كثافة التفاعل دليلًا زائفًا على صحة الفكرة وشعبيتها.

وأخطر ما في «وهم الإجماع الزائف» أنه لا يكتفي بمنح «الناشط صاحب الحساب أو المنصة» يقينًا زائفًا بصحة آرائه، بل شعورًا زائفًا بحق مشروع في تمثيل (المواطن) والتحدث باسمه، ولا يعود المخالف مجرد صاحب رأي آخر، وإنما خارجًا على إرادة أغلبية مُتوهمة، ومتمردًا على إجماع لم ينعقد قط.

هذه الحالة أخطر من الجهل التقليدي القائم على نقص المعلومات؛ فالجاهل يدرك أنه لا يعلم، أما أسير الفقاعة الخوارزمية فهو جاهل على اعتقاد بأنه عالم، ويخطئ وهو موقن بأنه يمتلك الحقيقة، ويتحدث باسم الناس، وهو لا يعرف إلا أصوات الذين يشبهونه. إنها مفارقة عصر الاتصال؛ خوارزميات قد تحبس الإنسان داخل عالم صغير من الموافقين، ثم تمنحه الوهم بأن هذا العالم الصغير هو المجتمع كله.

وهكذا، لا تكتفي الفقاعة بعزل الإنسان عن اختلاف مع الآخرين، بل تدفعه إلى إنكار حقهم في الاختلاف؛ إذ يتحول وهم امتلاك الحقيقة إلى وهم امتلاك الأغلبية، ثم إلى ادعاء امتلاك الحق في الحديث باسم الشعب ومحاكمة المخالفين لإرادته. وليس هناك أخطر من إنسان



ناهد محمد الحسن

يعتقد أنه يمتلك الحقيقة، إلا إنسان يعتقد أن الجميع يشاركونه هذه الحقيقة، وأن من يخالفه إنما يخالف الشعب كله.

وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في سودان الحرب، حيث تحولت منصات التواصل الاجتماعي، لدى بعض الناشطين و«اللايفاتية» و«النائحات والنائحين بأجر»، إلى فضاءات لإنتاج وهم الإجماع الشعبي. فكل مؤثر تحيط به جماعة من المتابعين تردد أقواله، وتصفق لمواقفه، وتهاجم مخالفيه، حتى يتوهم أن جمهوره هو الشعب، وأن كثافة التفاعل مع منشوراته تمنحه تفويضًا سياسيًا لم يحصل عليه من أحد.

والأخطر أن بعض هؤلاء المؤثرين لم يعودوا يكتفون بادعاء التعبير عن الرأي العام، بل يتصرفون كما لو أنهم أوصياء عليه؛ يوزعون صكوك الوطنية، ويحددون من يستحق الانتماء إلى الوطن ومن ينبغي تخوينه، بينما يتولى جمهورهم مهمة ملاحقة المختلفين معهم، لا بالحجة، وإنما بالتجريح والإهانة والتخوين. و«الانصرافي» و«عمسيب» و«بسيوني» و«أم وضاح» خير أمثلة للحالة.

وهكذا تحولت الفقاعة الخوارزمية من فضاء

«أصبح بعض المؤثرين والناشطين يتعاملون مع الفضاء الرقمي باعتباره ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات وتوزيع أحكام الوطنية والخيانة».

«لا تعني كثافة المتابعين أن صاحب الحساب يمثل المجتمع، ولا تعني كثرة الإعجابات أن الرأي يحظى بتأييد الأغلبية».

لتبادل الآراء إلى وسيلة لإنتاج سلطة سياسية متوهمة. مؤثر يعتقد أن متابعيه يمثلون الشعب، وجمهور يعتقد أن كثرة متابعيه تمنحه حق إخضاع الآخرين لإرادته، ثم خوارزميات تعزز لدى الطرفين الشعور بأنهم الأغلبية التي لا يجوز مخالفتها.

ولعل أخطر ما كشفته حرب السودان ليس مجرد جرأة بعض «اللايفاتية» على التحدث باسم الشعب دون تفويض منه، بل استعداد جماعات من متابعيهم للتصرف كقطيع سياسي، يمنح المؤثر حق تمثيل الملايين، ثم يتولى محاكمة هؤلاء الملايين بتهمة الخروج على إرادة لم يعبّروا عنها، وإجماع لم ينعقد أصلًا.

والمفارقة أن من يرفع صوته مدعيًا تمثيل الشعب والحديث باسمه، في الغالب أنه محبوس داخل فقاعة متابعيه ولم يخرج يومًا ليتعرف إلى ما يفكر فيه بقية الشعب.

فقاعة رقمية

يبدأ الخبير في مجال مواقع التواصل الاجتماعي محمد ممدوح شورة من النظر في طبيعة عمل المنصات نفسها، موضحاً أن منصات التواصل لا تعرض للمستخدم كل المحتوى المنشور، وإنما تعتمد على خوارزميات لترتيب المحتوى وتحديد ما يظهر له، استناداً إلى تحليل سلوكه واهتماماته الرقمية.

ويشرح في حديثه لـ «أفق جديد» قائلا: إن هذه الخوارزميات تحلل مجموعة من المؤشرات، من بينها نوع المحتوى الذي يتفاعل معه المستخدم، والحسابات التي يتابعها، والمنشورات التي يقضي وقتاً أطول في مشاهدتها، والموضوعات التي يعود إليها باستمرار. وبناءً على هذه البيانات، تحاول المنصة تقديم المحتوى الأكثر ارتباطاً باهتماماته والأكثر احتمالاً لجذب انتباهه وتحفيز تفاعله.

غير أن المشكلة، بحسب شورة، تظهر عندما تؤدي هذه العملية مع مرور الوقت إلى حصر المستخدم داخل دائرة من المحتوى والآراء



محمد شورة

المتشابهة، وتقليل تعرضه لوجهات النظر المختلفة، وهي الظاهرة المعروفة بمفهوم «فقاعة الترشيح». ويرتبط بها مفهوم آخر هو «غرف الصدى»، التي تنشأ عندما يكون المستخدم داخل شبكة من الحسابات والمجموعات المتقاربة في أفكارها ومواقفها، فتستمر الآراء نفسها في التكرار والتأكيد، بينما يتراجع حضور الآراء المخالفة.

وفي الحالة السودانية، يرى شورة أن خطورة الظاهرة تتضح عندما يتابع المستخدم مجموعة من الصفحات والحسابات التي تتبنى الموقف السياسي نفسه، إذ يمكن أن يتكون لديه، بفعل التكرار، انطباع بأن هذا الموقف يمثل غالبية السودانيين، بينما لا يرى في الحقيقة سوى جزء محدود من المشهد، لا يعكس بالضرورة تنوع الآراء داخل المجتمع.

ومع ذلك، يشدد شورة على أن الخوارزميات لا تعزل المستخدم بالضرورة عن الآراء المختلفة بصورة تلقائية، لأن الأمر يرتبط أيضاً باختيارات المستخدم وطبيعة الحسابات التي يتابعها وتصميم المنصة نفسها. ويخلص إلى أن الخطورة الحقيقية ليست في الخوارزميات بذاتها، وإنما في احتمالية إسهامها في تضييق

«البيئة الرقمية منحت الأفراد قدرة كبيرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير في النقاش العام».

«آليات قياس الانتشار تهتم بحجم الانتباه الذي يحظى به المحتوى، بصرف النظر عن مضمونه الأخلاقي أو دقته الواقعية».

البيئة المعلوماتية للمستخدم، بحيث يرى جزءاً من الواقع ويعتقد أنه الصورة الكاملة.

ويتقاطع هذا التفسير مع ما يطرحه رئيس تحرير صحيفة «الجريدة» أشرف عبد العزيز، الذي يرى أن خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي أسهمت بصورة كبيرة، منذ اندلاع الحرب، في تشكيل اتجاهات الرأي العام، من خلال إعطاء الأولوية لخطاب الكراهية وتعزيز الاستقطاب، عبر حصر المتابعين في المحتوى الإعلامي الذي يتطابق مع انحيازاتهم.

ويشير عبد العزيز إلى أن هذه الآليات البرمجية استُغلت أيضاً لتصدير روايات محددة وفرض شائعات الحرب النفسية على حساب التغطيات الإنسانية وحقائق الميدان. كما باتت، بحسب إفادته، تتحكم بصورة مباشرة في نوعية المعلومات التي تصل إلى الجمهور بشأن الحرب، من خلال تقليص وصول المحتوى التوثيقي أو حجبه بداعي مخالفته المعايير، مقابل تغليب الإثارة العسكرية على الكوارث الإنسانية.

ويضيف لـ«أفق جديد» أن الخوارزميات تتبع سلوك المستخدم وتزوده باستمرار بما يوافق انحيازاته ومواقفه المسبقة، وهو ما يعزله عن الرأي الآخر ويضعف فرص الحوار الوطني المتوازن.

أغلبية وهمية

لا يتوقف تأثير الخوارزميات عند تحديد المحتوى الذي يشاهده المستخدم، بل يمتد إلى تشكيل تصوره عن حجم التأييد الذي يحظى به رأي أو موقف سياسي معين. وهنا يلفت شورة إلى أن التفاعلات والإعجابات والمشاركات تُعد من المؤشرات التي تسهم في تكوين انطباع المستخدم عن مدى انتشار رأي معين، لكنها لا تعكس بالضرورة مدى قبوله أو انتشاره وسط المجتمع.

ويستعين شورة بمفهوم «الدليل الاجتماعي»، الذي يشير إلى ميل الأفراد للاستدلال بسلوك الآخرين عند تكوين مواقفهم، خصوصاً في القضايا التي تكون المعلومات بشأنها غير مكتملة أو محل خلاف.



اشرف عبد العزيز

وبحسب شرحه، فإن المستخدم عندما يشاهد منشوراً يحظى بعشرات الآلاف من الإعجابات والمشاركات، قد يعتقد أن الرأي المطروح يمثل أغلبية المجتمع، رغم أن تلك الأرقام لا توضح بالضرورة عدد المؤيدين الحقيقيين، ولا مدى تنوعهم أو توزيعهم الجغرافي.

ويضيف أن الحملات المنظمة وتكرار نشر المحتوى والتفاعلات المنسقة بين مجموعات من الحسابات يمكن أن تؤدي إلى تضخيم حضور رأي معين وإظهاره بصورة أكبر من حجمه الحقيقي.

وفي مقابل ذلك، يشير إلى ظاهرة «دوامة الصمت»، التي تحدث عندما يتردد بعض الأفراد في التعبير عن آرائهم المخالفة بسبب اعتقادهم أنهم يمثلون أقلية، بينما يبدو الرأي الأكثر ظهوراً وكأنه رأي الأغلبية.

ويقول إن مؤثراً أو صفحة سودانية قد يحققان أرقام تفاعل كبيرة حول موقف سياسي معين، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الموقف يحظى بقبول واسع وسط السودانيين، لأن الجمهور قد يكون محصوراً في دائرة جغرافية أو فكرية محددة، أو في منهج ونمط تفكير واحد، كما قد تكون بعض التفاعلات ناتجة عن حملات

«الفضاء الذي كان يفترض أن يتيح للسودانيين مساحة للتواصل وتبادل المعلومات في زمن الحرب، أصبح في بعض جوانبه امتداداً للاستقطاب وميداناً لصناعة العداوات».

تضخيم منظمة.

ومن هنا يدعو إلى التمييز بين حجم التفاعل الرقمي وحجم التأثير ومدى التأييد الحقيقي، فعدد الإعجابات والمشاركات يمكن أن يقيس انتشار المحتوى، لكنه لا يستطيع بمفرده تحديد اتجاهات الرأي العام أو إثبات وجود أغلبية مؤيدة لرأي بعينه.

وفي السياق ذاته، يلفت عبد العزيز إلى أن المحتوى المشحون بالعاطفة والغضب يحظى بفرص انتشار أكبر، إذ تمنح الخوارزميات، وفق تقديره، أولوية للخطاب الجهوي والقبلي وعبارات الكراهية والتخوين على حساب الخطاب المدني الداعي إلى التهدئة والسلام. وقد دفع ذلك بعض صناع المحتوى إلى استغلال هذه الديناميكية لتحقيق مشاهدات أعلى، من خلال تضخيم الخلافات وتكريس الانقسام المجتمعي.

ويفسر عبد العزيز انتشار المحتوى التحريضي المثير للغضب بأن الخوف والغضب والاستقطاب مشاعر إنسانية تفرض ردود فعل فورية، تدفع المستخدمين إلى إعادة النشر والتعليق بكثرة، بينما تحتاج المعلومات الموثقة والموضوعية إلى وقت للتحقق، وغالباً ما تقدم بلغة رصينة لا تستثير الانفعالات بالقدر نفسه.

ويخلص إلى أن آليات قياس الانتشار تهتم بحجم الانتباه الذي يحظى به المحتوى، بصرف النظر عن مضمونه الأخلاقي أو دقته الواقعية، وهو ما يفسر، في تقديره، قدرة الأخبار الزائفة على الانتشار على حساب الحقيقة.

شرعية المتابعين

من النتائج الأخرى التي أفرزتها البيئة الرقمية تحول أعداد المتابعين والتفاعلات إلى مصدر لنفوذ يتجاوز أحياناً حدود التأثير الإعلامي، ليصل إلى ادعاء التمثيل الاجتماعي والسياسي.

ويشرح شورة أن البيئة الرقمية منحت الأفراد قدرة كبيرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير في النقاش العام، وأصبح بإمكان شخص واحد، من خلال حساب على فيسبوك أو منصة



المصباح احمد

أخرى، أن يمتلك جمهوراً واسعاً دون الحاجة إلى مؤسسة إعلامية أو صفة رسمية.

لكن الإشكالية، بحسب رأيه، تبدأ عندما يتحول الحضور الرقمي من مجرد تأثير في الجمهور إلى محاولة اكتساب شرعية اجتماعية أو سياسية من خلال أعداد المتابعين والتفاعلات.

ويشير إلى أن بعض المؤثرين والناشطين يستغلون الحضور المستمر والبث المباشر والتفاعل مع الجمهور لبناء صورة ذهنية عن أنفسهم باعتبارهم أصواتاً معبرة عن المجتمع أو متحدثين باسمه. ومع تكرار الظهور وتضخيم حجم التفاعل، قد يتكون لدى المتابعين انطباع بأن هذا الشخص يتمتع بقبول أو تفويض شعبي، رغم أن الأرقام لا تثبت بالضرورة وجود تمثيل حقيقي.

ويضيف أن بعض المؤثرين يحولون المتابعين إلى مجموعات ضغط رقمية، من خلال توجيههم لإعادة نشر مواقف معينة أو مهاجمة المنتقدين والمختلفين معهم، الأمر الذي يساعد على توسيع النفوذ وفرض الحضور داخل النقاش العام. وبهذه الطريقة، يتحول الجمهور من مجرد متلقٍ للمحتوى إلى أداة في صناعة

si«من أخطر ما فعلته تكنولوجيا الاتصال الحديثة بالإنسان أن حبسته داخل فقاعة معرفية، منحته شعوراً زائفاً بأنه دائماً على صواب».

«عدد المتابعين قد يقيس حجم الحضور الرقمي، والتفاعلات قد توضح مستوى النشاط، لكن أياً منهما لا يثبت بمفرده أن الشخص يمثل الرأي العام السوداني».

النفوذ والتأثير.

ويشدد شورة على ضرورة التمييز بين التأثير الرقمي والتمثيل المجتمعي، فامتلاك عشرات الآلاف من المتابعين قد يمنح الشخص قدرة على التأثير في النقاش العام، لكنه لا يمنحه تلقائياً الحق في الحديث باسم المجتمع أو ادعاء تمثيل الرأي العام، لأن التمثيل يحتاج إلى تفويض أو آلية واضحة يمكن التحقق منها، بينما لا يمثل التأثير الرقمي في حد ذاته دليلاً على الشرعية أو التمثيل الشعبي والجماهيري.

اقتصاد الغضب

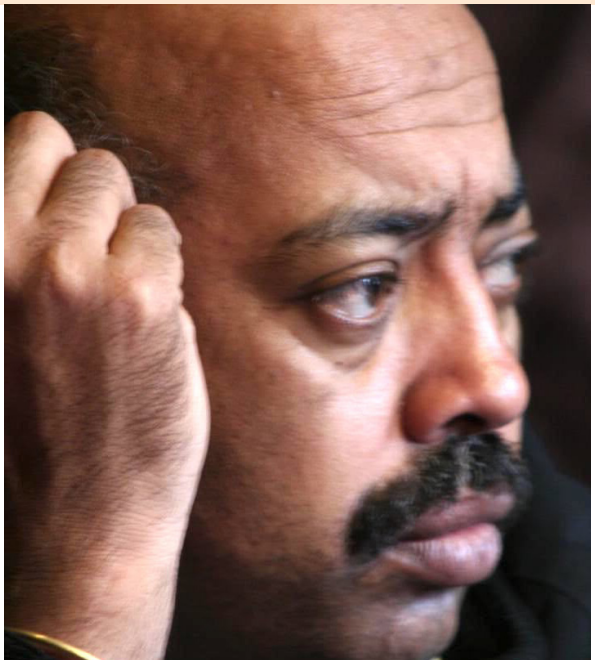
لم يعد التفاعل الرقمي مجرد مقياس لاهتمام الجمهور، بل أصبح في بعض الحالات مصدراً للمكاسب المادية والمعنوية، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن العلاقة بين اقتصاد المشاهدات وتراجع الضوابط المهنية والأخلاقية لدى بعض صناع المحتوى.

وفي هذا الجانب، يرى المصباح أحمد، رئيس دائرة الإعلام في حزب الأمة القومي، أن الحروب العبثية تدفع قادتها عادة إلى صناعة آلة إعلامية موازية، تتولى تبرير الحرب وتوفير الغطاء السياسي والمعنوي لاستمرارها، وتعمل على تشكيل الوعي العام وفقاً لأجندات أطراف الصراع ومصالحهم.

ويقول إن دور الإعلام المهني المستقل، الذي يحتكم إلى المعايير الوطنية والأخلاقية، يتراجع في مثل هذه الظروف، بينما تتسع مساحة الإعلام الانتهازي القابل للتوظيف لخدمة أجندات الحرب.

ومن هنا، بحسب المصباح، برزت أصوات إعلامية وناشطة تفتقر إلى الحد الأدنى من الضوابط المهنية والأخلاقية، وتتولى تسويق سرديات الحرب وتبرير الانتهاكات وتخوين المخالفين والتحريض على استمرار الصراع.

ويشير إلى أن الحرب وفرت لبعض هؤلاء فرصة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية واكتساب نفوذ لم يكن متاحاً لهم في الظروف الطبيعية، حتى أصبحت مصالحهم مرتبطة



مصطفى سري

باستمرار الحرب والاستقطاب.

ولا يغفل المصباح أثر البيئة النفسية والاجتماعية التي يغذيها الخوف والانتقام والتعصب والاستقطاب الحاد، معتبراً أن ما يشهده السودان ليس مجرد انحدار في لغة الخطاب، وإنما أزمة أعمق تتعلق بتوظيف الإعلام في خدمة الحرب بدلاً من توظيفه لحماية المجتمع وصيانة وحدته وتعزيز فرص السلام.

ويذهب المصباح إلى أن الحروب تعيد تشكيل موازين النفوذ الاجتماعي والإعلامي بصورة استثنائية، فلا يكون الصعود في مثل هذه الظروف مرتبطاً بالضرورة بالكفاءة أو التأهيل أو الخبرة، وإنما قد تحكمه اعتبارات الولاء والاستعداد لتبني خطاب أطراف الصراع والدفاع عن سردياتها.

ويقول إن الأشخاص الذين يتمتعون بالاتزان والاستقلالية في مواقفهم ويرفضون الحروب والصراعات العبثية، غالباً ما يجدون أنفسهم في مواجهة مصالح قادة الحرب، لأنهم يدعون إلى تغليب المصلحة الوطنية والاحتكام إلى العقل والبحث عن الحلول السلمية، ولذلك لا يكونون بالضرورة الخيار المفضل لدى الأطراف

«وهكذا يختلط انتشار الرأي داخل الفقاعة بانتشاره في المجتمع، وتصبح كثافة التفاعل دليلاً زائفاً على صحة الفكرة وشعبيتها».

. «ليس هناك أخطر من إنسان يعتقد أنه يمتلك الحقيقة، إلا إنسان يعتقد أن الجميع يشاركونه هذه الحقيقة، وأن من يخالفه إنما يخالف الشعب كله».

التي تحتاج إلى أصوات تبرر مواقفها وتسوق سياساتها.

وفي المقابل، تبرز شخصيات تفتقر إلى التأهيل والخبرة المهنية، لكنها تمتلك الاستعداد لتبني الخطاب المطلوب وتقديم السرديات التي ترضي أطراف الصراع وتوفر لهم الغطاء الإعلامي والسياسي.

كما يرى أن منصات التواصل الاجتماعي أسهمت في تغيير معايير صناعة النفوذ والتأثير، إذ لم يعد التأثير مرتبطاً بالضرورة بالمعرفة أو المكانة المهنية والخبرة، وإنما أصبح في كثير من الأحيان مرتبطاً بالقدرة على إثارة الجدل واستقطاب المتابعين وتوظيف العواطف والانفعالات.

ويختصر المصباح هذه المفارقة في أن الانتشار أصبح بديلاً عن الكفاءة، والضجيج بديلاً عن المعرفة، والولاء بديلاً عن المهنية، وهو ما يراه اختلالاً حقيقياً في منظومة التأثير وتشكيل الوعي العام.

جذور الخطاب

أما الصحافي والناشط السياسي مصطفى سري، فيذهب إلى قراءة أكثر ارتباطاً بالتاريخ السياسي والاجتماعي للحركة الإسلامية وتجربتها في الحكم، معتبراً أن الناشطين المرتبطين باستمرار الحرب لا يملكون، في تقديره، برنامجاً لتحقيق التنمية، وأن تفكيرهم ينصب على مشاهد الدماء والأشلاء.

ويقول إن غالبية هؤلاء كانوا مرتبطين بنظام الحركة الإسلامية أو كانت لهم مصالح مالية معه، وفقدوا تلك المصالح بعد انتصار ثورة ديسمبر. ويضيف أن خطاب بعضهم كان مبتذلاً حتى في سنوات حكم الحركة الإسلامية، وأن ثقافة الإساءة والشتم لم تكن جديدة على ذلك الخطاب.

ويستعيد سري في هذا السياق خطابات يونس محمود عبر الإذاعة السودانية، التي يقول إنها تضمنت إساءات لقيادات المعارضة، بل امتدت إلى رؤساء دول، مستشهداً بما صدر بشأن العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز. كما يشير إلى إساءات الرئيس المعزول عمر البشير لقيادات المعارضة والحركات المسلحة بألفاظ وصفها بأنها بالغة القسوة.

ويربط سري بين ذلك الإرث وبعض الخطابات التي ظهرت خلال الحرب الحالية، مشيراً إلى خطابات الفريق ياسر العطا بشأن دولة الإمارات وقياداتها، وما تبعها، بحسب قوله، من إساءات صدرت عن ناشطين وعدد من قيادات الحركة الإسلامية. ويخلص إلى أن الحركة الإسلامية تمثل، في تقديره، المنبع الأساسي لخطاب الإساءة والتشهير والابتذال في السودان.

وفي تفسيره لصعود أشخاص لم تكن لهم مكانة معروفة قبل الحرب، يرى سري أن الظاهرة تكشف عن انحطاط استشرى، للأسف، في أوساط من المجتمع السوداني، تغذيه خطابات الكراهية والعنصرية والبغضاء التي تصاعدت بصورة غير مسبوقة. ويشير إلى أن ذلك دفع كثيراً من المراقبين إلى التساؤل عما إذا كانت هذه العنصرية والكراهية كامنة في صدور قطاعات من السودانيين، ولم تجد الظروف التي أظهرتها إلا مع اندلاع الحرب.

لكنه يضيف عاملاً نفسياً يراه بالغ الأهمية، يتمثل في صدمة الحرب أو ما يعرف بالصدمة النفسية، موضحاً أن حرب أبريل 2023 اختلفت عن العمليات العسكرية السابقة التي شهدتها العاصمة الخرطوم، سواء أحداث التاسع عشر من يوليو 1971، أو انقلاب الجبهة الوطنية بقيادة محمد نور سعد في الثاني من يوليو 1976، أو دخول قوات حركة العدل والمساواة إلى أم درمان في أغسطس 2008.

ويقول إن تلك العمليات كانت محدودة مقارنة بحرب أبريل التي اندلعت داخل الأحياء السكنية، وشهدت استهدافاً مباشراً للمدنيين، وفرار غالبية السكان، مع انتقال العمليات العسكرية من ولاية إلى أخرى، واستهداف أطراف الصراع مجموعات إثنية بدعاوى التعاون مع الطرف الآخر.

ويرى سري أن مشاهدة القتلى، وطريقة عرض الأسرى، ومشاهد القتل والذبح أمام

«الخطورة الحقيقية ليست في الخوارزميات بذاتها، وإنما في احتمالية إسهامها في تضييق البيئة المعلوماتية للمستخدم، بحيث يرى جزءاً من الواقع ويعتقد أنه الصورة الكاملة».

«الخوارزميات لا تعرض على المستخدم العالم كما هو، وإنما تنتقي له، وفقاً لتفضيلاته وتفاعلاته، ما يجذب انتباهه ويؤكد قناعاته».

شاشات الهواتف المحمولة، تركت آثاراً نفسية مدمرة، وأسهمت في دفع بعض الأشخاص إلى التحريض على ارتكاب الجرائم، حتى بين المواطنين أنفسهم، في ظل انتشار السلاح وسط ما يعرف بالمستنفرين من قبل الجيش، ومجموعات الفزع التابعة لقوات الدعم السريع.

ويشير كذلك إلى إقامة حفلات غنائية خصيصاً للتحريض على ارتكاب الجرائم، قائلاً إن عدداً من المغنيات أسهمن في ذلك.

اغتراب التحريض

ومن الملاحظات التي يثيرها مصطفى سري أن عدداً كبيراً من المؤثرين المرتبطين بالحرب يقيمون خارج السودان منذ سنوات طويلة، وبعضهم غادر البلاد قبل الحروب السابقة.

ويرى أن المفارقة تتمثل في أن بعض أصحاب الشهادات العليا والمواقع الأكاديمية والبحثية، ومن بينهم أساتذة جامعات وباحثون في العلوم الإنسانية وأطباء وإعلاميون ومطربات، كانوا من بين الأكثر تأثيراً في التحريض على العنف.

ويشير إلى أن عدداً منهم شارك في حشد السودانيين في عواصم دول تحكمها أنظمة ديمقراطية، من أجل التحريض على استمرار الحرب لمصلحة طرفي النزاع، وإن كان الحشد، بحسب إفادته، أكثر كثافة لصالح الجيش والقوات المشتركة.

ويضيف أن تلك التظاهرات شهدت في كثير من الأحيان اعتداءات على ناشطين يناهضون الحرب، بينما لم يدخل مؤيدو طرفي الحرب أنفسهم في مواجهات أو اعتداءات متبادلة بين أنصار الطرفين في تلك العواصم.

ويرى سري أن هذه المفارقة تكشف، في قراءته، أن المدنيين هم المستهدفون الأساسيون في الصراع، لا سيما الشباب والشابات الذين أشعلوا ثورة ديسمبر وتحملوا تبعاتها، ثم تعرضوا للاستهداف في مجزرة ميدان القيادة العامة.

ويقول إن استهداف هؤلاء استمر، سواء بالقتل أو التعذيب أو الاعتقال في مدن السودان المختلفة، أو عبر الاعتداء على أعراضهم في الخارج، والتهديد بتصفيتهم من خلال رسائل ترسلها حسابات مزيفة، فضلاً عن الاعتداءات اللفظية.

الأزمة الأخلاقية

لا يحصر المصباح أحمد تراجع الخطاب الأخلاقي في سلوك المؤثرين وحدهم، وإنما يضعه ضمن أزمة أوسع كشفت عنها الحرب في المجتمع السوداني ومؤسساته وقياداته.

ويقول إن الحرب أظهرت أزمة أخلاقية عميقة لم تقتصر على الأفراد، بل امتدت إلى بعض القيادات الاجتماعية والسياسية والمؤسسات، وكشفت حجم التراجع في منظومة القيم التي ظل المجتمع السوداني يعتز بها.

ويستدل على ذلك بممارسات النهب والسلب والانتهاكات التي شهدتها المدن والمناطق المختلفة، والتي يقول إن أفراداً من خلفيات اجتماعية ومؤسسية مختلفة تورطوا فيها، بما في ذلك بعض المواطنين ومنتسبون إلى المؤسسات النظامية لدى طرفي الحرب، الأمر الذي كشف، في تقديره، عن تآكل خطير في منظومة الضبط الاجتماعي والأخلاقي.

ويضيف أن خطاباً متدنياً يتسم بالإساءة والتجريح الجهوي والعنصري والتحريض على العنف لم يصدر عن بعض الناشطين والإعلاميين فحسب، وإنما امتد إلى بعض القيادات السياسية التي انحازت إلى خيارات العسكرة، وأسهمت في توفير الغطاء السياسي لاستمرار الحرب وتأجيج الصراع، بدلاً من الاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية في حماية المجتمع والدفاع عن مصالح المواطنين.

ويرى المصباح أن البيئة الرقمية وغياب المساءلة وتراجع المؤسسات المهنية أسهمت جميعها في توسيع هذه الأزمة، ووفرت مساحة لظهور نمط جديد من الإعلام يقوم على الضوضاء والاستفزاز والعدوانية، بدلاً من المعرفة والكفاءة والمصداقية والمسؤولية.

نشاط، لكن أياً منهما لا يثبت بمفرده أن الشخص يمثل الرأي العام السوداني»

«يتوهم أن جمهوره هو الشعب، وأن كثافة التفاعل مع منشوراته تمنحه تفويضاً سياسياً لم يحصل عليه من أحد». «عدد المتابعين قد يقيس حجم الحضور الرقمي، والتفاعلات قد توضح مستوى

كما يربط تفاقم الأزمة بغياب العدالة وسيادة حكم القانون، وتراجع الثقة في المؤسسات، فضلاً عن توظيف بعض المؤسسات القانونية والعدلية بصورة انتقائية في الصراعات السياسية وملاحقة بعض الرافضين للحرب والداعين إلى السلام.

أما مصطفى سري، فيربط الأزمة الحالية بترسبات الحروب السابقة في جغرافيا السودان المختلفة، وما خلفته من مشاعر الانتقام والغبن بين المكونات السكانية. ويقول إن اتفاقيات السلام التي وقعت في عدد من المناطق لم تعالج تلك الترسبات النفسية، كما أن الحكومات لم تستعن بالأخصائيين النفسيين لتقديم المعالجات والإرشادات للمجتمعات المتأثرة بالحروب.

ويرى أن تراكم هذه المشاعر، إلى جانب ما وصفه بالغبن لدى بعض المجموعات، أسهم في إظهار الأزمة الأخلاقية وعكس ظهور أنماط من السلوكيات الاجتماعية المقلقة، من بينها ظاهرة الانتحار أو محاولاته، والاعتداءات الجنسية على أطفال صغار السن، والقتل العشوائي.

ويشير سري أيضاً إلى أن البيئة الرقمية استُخدمت في التحريض ونقل الأخبار المضللة والمزيفة، بما يزيد من حدة التحريض والدعوة إلى التشفي، وأن بعض الأجهزة الإعلامية لعبت دوراً سلبياً من خلال نشر أخبار مزيفة ومقالات مليئة بالتحريض.

ويضيف أن منصات وحسابات مجهولة استُخدمت لبث خطاب الكراهية والإساءة والتحريض على القتل واستمرار الحرب.

مسؤولية المنصات

في الجانب المتعلق بمسؤولية شركات التواصل الاجتماعي، يرى محمد ممدوح شورة أن دور المنصات يتجاوز توفير مساحة للنشر، ليشمل مسؤولية الحد من الممارسات التي تسهم في نشر خطاب الكراهية والتحريض والتنمر الرقمي.

ويشير إلى أن بعض أنظمة التوصية قد تمنح المحتوى المثير للجدل والاستفزاز انتشاراً أكبر بسبب حجم التفاعل الذي يحققه، وهو ما يمكن أن يخلق بيئة تكافئ الخطاب العدائي بصورة غير مباشرة.

وتزداد الخطورة، بحسب شورة، عندما يتحول جمهور بعض المؤثرين إلى مجموعات منظمة لمهاجمة المختلفين معهم، سواء عبر التشهير أو التنمر أو حملات الإساءة المتكررة.

ويقول إن المسألة في الحالة السودانية أكثر حساسية بسبب الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وتأثير خطاب الكراهية والتخوين على العلاقات بين مكونات المجتمع، مشيراً إلى أن الاعتداءات الرقمية لا تقف عند حدود المنصات، بل تمتد آثارها إلى تهديد سلامة الأفراد وسمعتهم، وتسهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية.

ومن ثم، يدعو شورة المنصات إلى تطوير آليات أكثر فعالية لرصد حملات المضايقة المنظمة، وتطبيق سياسات واضحة ضد التحريض والتهديد وخطاب الكراهية، مع ضمان عدم استخدام هذه السياسات لتقييد حرية التعبير أو إسكات الآراء السياسية المخالفة.

ويؤكد أن المطلوب ليس منع الاختلاف، وإنما ضمان ألا يتحول الاختلاف إلى وسيلة للتهديد والإقصاء والاستهداف.

ويتفق أشرف عبد العزيز مع ضرورة الانتباه إلى الآثار التي تترتب على آليات التوصية بالمحتوى، مشيراً إلى أن المحتوى التوثيقي قد يتراجع وصوله أو يُحجب بداعي مخالفة المعايير، بينما تحظى الإثارة العسكرية بانتشار أوسع من الكوارث الإنسانية.

وهذا، بحسب رؤيته، يضع شركات المنصات أمام مسؤولية تتعلق بكيفية تصميم أنظمة التوصية، ومدى قدرتها على الحد من انتشار المحتوى التحريضي، دون التضحية بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات أو تقييد حرية التعبير.

التضخيم الرقمي

وفي ما يتعلق بالتمييز بين التأثير الحقيقي

«البيئة الرقمية منحت الأفراد قدرة كبيرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير في النقاش العام».

«لم يعد السؤال الأساسي: من أنت؟ وماذا تعرف؟ وما خبرتك؟ وإنما أصبح: كم شخصاً يسمعك؟».



والتأثير المصنوع، يوضح شورة أن الأمر لا يمكن حسمه بالاعتماد على عدد المتابعين أو الإعجابات والمشاركات، وإنما يحتاج إلى تحليل أعمق لطبيعة الجمهور وسلوكه.

ويشير إلى أن تزامن تفاعل مجموعة من الحسابات مع المحتوى نفسه، أو نشر رسائل متشابهة خلال فترات زمنية قصيرة، قد يمثل مؤشراً على وجود تنسيق أو حملات تضخيم، لكنه لا يكفي وحده لإثبات وجود تلاعب.

ومن الناحية التقنية، يلفت إلى وجود أدوات متخصصة تساعد في تحليل شبكات التفاعل ورصد أنماط النشاط الرقمي، من بينها «جيفي» و«نود إكس إل» لتحليل العلاقات بين الحسابات واكتشاف التجمعات وشبكات التضخيم، إلى جانب أدوات الرصد الإعلامي مثل «براند ووتش» و«ميلت ووتر» لتحليل انتشار الموضوعات واتجاهات التفاعل.

لكنه يشدد على أن نتائج هذه الأدوات تحتاج إلى تفسير وتحليل بشري، ولا يمكن اعتبارها دليلاً حاسماً على أن حساباً بعينه وهمي أو أن حملة معينة مصطنعة.

أما قياس مدى تمثيل المؤثرين للرأي العام السوداني، فيرى شورة أنه يتطلب تجاوز الأرقام الرقمية إلى دراسة طبيعة الجمهور من حيث التوزيع الجغرافي والاجتماعي والسياسي ومدى تنوعه، وما إذا كان يعكس فعلاً شرائح مختلفة من المجتمع السوداني أم يظل محصوراً في دائرة محددة من المتابعين.

«اقتصاد المشاهدات لم يخلق الغضب، لكنه حوله إلى نموذج عمل، بحيث أصبح الاستفزاز استثماراً رابحاً، فيما يبدو الاعتدال خسارة في معادلة الانتشار».

«أصبح بعض المؤثرين والناشطين يتعاملون مع الفضاء الرقمي باعتباره ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات وتوزيع أحكام الوطنية والخيانة».

ويؤكد أهمية المقارنة بين بيانات المنصات ونتائج استطلاعات الرأي المستقلة والمقابلات الميدانية، مشيراً إلى أن الوصول إلى قياس علمي لتأثير المؤثرين في السودان يحتاج إلى منهجية تجمع بين تحليل البيانات الرقمية، واستطلاعات الرأي بعينات ممثلة قدر الإمكان، ودراسة سلوك الجمهور.

ويخلص إلى أن عدد المتابعين قد يقيس حجم الحضور الرقمي، والتفاعلات قد توضح مستوى النشاط، لكن أياً منهما لا يثبت بمفرده أن الشخص يمثل الرأي العام السوداني، فالتأثير الرقمي شيء والتمثيل المجتمعي شيء مختلف تماماً.

المحاسبة

وعن سبل استعادة معايير المسؤولية الأخلاقية والمهنية، يرى المصباح أحمد أن الأمر يتطلب مساراً متكاملاً يبدأ بإيقاف الحرب وإنهاء حالة الاستقطاب، وإعادة الاعتبار لسيادة حكم القانون واستقلال المؤسسات العدلية، ومحاسبة كل من تورط في الانتهاكات والتحريض على العنف وخطاب الكراهية، دون تمييز أو انتقائية.

كما يدعو إلى إعادة بناء المؤسسات الإعلامية والمهنية على أسس الاستقلال والكفاءة والالتزام بالمواثيق الأخلاقية، وتعزيز التربية المدنية والإعلامية، وترسيخ ثقافة الاختلاف وقبول الآخر واحترام التعدد.

ويؤكد أن المسؤولية الأخلاقية ليست ترفاً في أوقات السلم، وإنما تصبح أكثر إلحاحاً في أوقات الحرب والأزمات، لأن المجتمعات لا تنهار بفعل السلاح والدمار وحدهما، بل قد تنهار أيضاً عندما تفقد قدرتها على التمييز بين الحق والباطل، وبين الاختلاف والعداء، وبين الوطنية والتحريض.

ومن جهته، يدعو مصطفى سري إلى محاسبة قادة المنصات والصحف والأجهزة الإعلامية بعد رصد ما نشروه، ويرى أن المحاسبة الأخلاقية يمكن أن تتحقق من خلال كشف أصحاب الخطاب التحريضي وفضح ممارساتهم، إلى جانب اللجوء إلى العدالة، رغم ما وصفه بتعثرها في الوقت الراهن، معتبراً أن نقل الصراع إلى ساحة القانون يظل أحد المسارات الممكنة للمساءلة.

وفي المحصلة، يرى المصباح أن السودان، وهو يخوض واحدة من أصعب مراحله التاريخية، يحتاج إلى استعادة منظومته الأخلاقية والوطنية، وإعلاء قيمة الإنسان وكرامته، وتحرير المجال العام من خطاب الكراهية والتخوين. فالسلام، بحسب تعبيره، لا يتحقق بمجرد إسكات البنادق، وإنما يحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الثقة بين السودانيين، وترميم النسيج الاجتماعي، وتأسيس ثقافة وطنية قوامها التسامح والتعايش واحترام القانون، والإيمان بأن هذا الوطن يسع الجميع.

وتكشف الإفادات، على اختلاف زوايا أصحابها، عن تداخل معقد بين التكنولوجيا والسياسة والاقتصاد والمجتمع في إنتاج المشهد الرقمي السوداني خلال الحرب. فالخوارزميات لا تصنع وحدها خطاب الكراهية، لكنها قد توسع نطاق انتشاره عندما تكافئ المحتوى الأكثر إثارة وتفاعلاً، والاقتصاد الرقمي قد يحول الاستفزاز إلى مصدر للمكاسب، فيما يمنح غياب المساءلة بعض الأصوات مساحة لتجاوز الحدود المهنية والأخلاقية.

وفي المقابل، لا تعني كثافة المتابعين أن صاحب الحساب يمثل المجتمع، ولا تعني كثرة الإعجابات أن الرأي يحظى بتأييد الأغلبية، كما لا تمنح القدرة على تحريك جمهور رقمي تفويضاً سياسياً أو اجتماعياً للحديث باسم السودانيين.

وتبقى المعضلة الأعمق أن الفضاء الذي كان يفترض أن يتيح للسودانيين مساحة للتواصل وتبادل المعلومات في زمن الحرب، أصبح في بعض جوانبه امتداداً للاستقطاب وميداناً لصناعة العداوات. وبينما تتواصل الحرب على الأرض، تتواصل معها معركة أخرى على الشاشات، لا يدور الصراع فيها حول امتلاك

«آليات قياس الانتشار تهتم بحجم الانتباه الذي يحظى به المحتوى، بصرف النظر عن مضمونه الأخلاقي أو دقته الواقعية».

«الانتشار أصبح بديلاً عن الكفاءة، والضجيج بديلاً عن المعرفة، والولاء بديلاً عن المهنية».

الحقيقة وحدها، وإنما حول من يملك القدرة على فرض روايته، وحشد الجمهور خلفها، وإقناع المتابعين بأن الضوضاء التي يسمعونها هي صوت الشعب كله.

لم تكتفِ الحرب السودانية بتدمير المدن والبيوت ومصادر الرزق، ولا بتفكيك الروابط الاجتماعية وتشريد ملايين المواطنين، بل امتدت آثارها إلى المجال العام، حيث انكشفت أنماط مقلقة من السلوك والخطاب، وتراجعت لدى بعض الأصوات المؤثرة أبسط الضوابط الأخلاقية والإنسانية. وعلى منصات التواصل الاجتماعي، ظهرت موجة من الإساءات والتشهير والطعن في الأعراض والتحريض على العنف والتخوين، حتى أصبح بعض المؤثرين والناشطين يتعاملون مع الفضاء الرقمي باعتباره ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات وتوزيع أحكام الوطنية والخيانة، تحت لافتات الدفاع عن الوطن أو الانتصار لأحد طرفي الحرب.

لكن ما الذي يدفع إنساناً إلى التخلي عن ضوابطه الأخلاقية، وتحويل الخلاف السياسي إلى عداوة شخصية، والاختلاف في المواقف إلى مبرر للطعن في الأعراض والكرامة الإنسانية؟ ولماذا صعدت إلى واجهة التأثير شخصيات لم تكن معروفة في المجال العام قبل الحرب، بينما تراجعت أصوات مهنية وثقافية كانت تحظى بالاحترام والتقدير؟ وهل كشفت الحرب عن أزمة أخلاقية كامنة في المجتمع السوداني، أم أن البيئة الرقمية أوجدت نمطاً جديداً من النفوذ يقوم على الابتذال والعدوانية والضوضاء؟

هذه الأسئلة لا تتعلق فقط بسلوك أفراد أو مجموعات من الناشطين، وإنما تفتح الباب أمام قراءة أعمق للتداخل بين الصدمة النفسية الجماعية، والتفكك الاجتماعي، والاستقطاب السياسي، واقتصاد المشاهدات، وطبيعة عمل الخوارزميات، وغياب المساءلة المهنية والقانونية.

وفي محاولة لفهم هذه الظاهرة، تستطلع «أفق جديد» آراء الدكتورة ناهد محمد الحسن، الطبيبة النفسية والكاتبة الصحافية، ومهند منير، الإعلامي المتخصص في المحتوى الرقمي، اللذين يقدمان قراءتين تتكاملان في تفسير التحولات التي أصابت الخطاب العام السوداني خلال الحرب، وإن اختلفت زاوية المعالجة بين التفسير النفسي والعصبي والاجتماعي من جهة، والتفسير الإعلامي المرتبط بتغير البيئة العامة وموازين التأثير من جهة أخرى.

صدمة جمعية

تضع الدكتورة ناهد محمد الحسن ملاحظة منهجية مهمة قبل الدخول في تفسير الظاهرة، إذ تؤكد أن ما تقدمه هو تحليل لظاهرة اجتماعية ونفسية، وليس تشخيصاً لأشخاص بعينهم، لأن الطب النفسي لا يشخّص أحداً عن بُعد، كما أن هذه الظاهرة لا تخص معسكراً سياسياً دون آخر. وتشير إلى أن دراسات المراقبة الرقمية رصدت تنافس طرفي الحرب بشراسة على امتلاك سردية الصراع في الفضاء الرقمي، وأن الجميع، كتاباً وقراءً، يعيشون داخل هذه الصدمة ويتأثرون بها.

وتشدد على أن محاولة الفهم لا تعني التبرير، وإنما تمثل الخطوة الأولى نحو المساءلة والتعافي.

وتبدأ ناهد تفسيرها من المستوى النفسي، حيث ترى أن الحرب تمثل صدمة جمعية تدفع الجماعات الكبيرة إلى ما يسميه المحلل النفسي فاميك فولكان «النكوص الجمعي»، وهي حالة ترتد فيها الجماعة إلى آليات دفاع نفسية بدائية، أبرزها الانشطار والإسقاط.

في حالة الانشطار، تنقسم صورة العالم إلى معسكرين مطلقين؛ نحن الأخيار الخُلّص، وهم الأشرار المطلقون. فلا يعود هناك مجال لرؤية التعقيدات أو الاعتراف بالأخطاء أو التمييز بين المسؤولية الفردية والجماعية، بل تصبح الجماعة التي ينتمي إليها الفرد مصدراً مطلقاً للحق، فيما يتحول الآخر إلى مصدر مطلق للشر.

أما الإسقاط، فيتمثل في إلقاء ما يعجز الفرد أو الجماعة عن احتماله في الذات من خوف

«الحرب أظهرت أزمة أخلاقية عميقة لم تقتصر على الأفراد، بل امتدت إلى بعض القيادات الاجتماعية والسياسية والمؤسسات».

«الكراهية ممولة، والسلام فقير».

«الحرب لم تخلق القبح، لكنها رفعت عنه الغطاء ومنحته مكبر صوت».

وعجز وشعور بالذنب على الآخر، بحيث يصبح الخصم مستودعاً لكل الصفات والمخاوف التي ترفض الجماعة الاعتراف بوجودها داخلها.

وتشير ناهد إلى أن اجتماع هذه الدفاعات النفسية على المستوى الجماعي يؤدي إلى ما وصفه فولكان بـ«الحاجة إلى عدو»، حيث تودع الجماعة في خصمها كل ما ترفضه في ذاتها، فتحافظ بذلك على صورة نقية ومتماسكة عن نفسها.

وفي مثل هذا المناخ، لا يُطلب من المؤثر، بحسب تحليلها، أن يفسر الواقع أو يساعد الجمهور على فهم تعقيداته، وإنما أن يوفر له مساحة يفرغ فيها غضبه، وهنا يؤدي الشتم والسباب والإساءة وظيفة نفسية واجتماعية يجد فيها بعض المتابعين متنفساً لمشاعرهم المتراكمة.

وتضيف أن المستوى الاجتماعي لا يقل أهمية عن المستوى النفسي، فملايين السودانيين فقدوا بيوتهم ومهنهم ومكانتهم الاجتماعية، وأصبح الإذلال المتراكم يبحث عن مخرج، فيما يمثل العدوان اللفظي واحداً من أرخص الوسائل التي يستعيد بها الإنسان شعوره بالقوة والسيطرة.

وتتغذى هذه الحالة، بحسب ناهد، على انقسامات اجتماعية قديمة لم تعالج جذورها، مشيرة إلى تقرير عن الخطاب القبلي في الفضاء الرقمي السوداني وجد أن نحو 82 في المائة من المحتوى القبلي الذي جرى تحليله احتوى على شكل واحد على الأقل من الخطاب العدائي.

كوابح مفقودة

لا تقف ناهد عند التفسير النفسي والاجتماعي، بل تنتقل إلى البيئة الإعلامية، حيث ترى أن ثلاث آليات تتضافر في إنتاج الخطاب العدائي وتوسيعه.

الأولى هي ما يعرف بـ«أثر انفلات الكوابح الرقمي»، الذي وصفه جون سولر، ويشير إلى أن الشاشة تحجب وجه المتلقي عن صاحب الإساءة، فتسقط الحواجز الاجتماعية والنفسية التي كانت تضبط الكلام في المواجهات المباشرة.

فالإنسان الذي قد يتردد في توجيه إهانة إلى شخص يقف أمامه، يجد نفسه أكثر استعداداً لكتابتها عندما لا يرى ملامح المتلقي ولا يواجه رد فعله الإنساني المباشر.

أما الآلية الثانية فتتعلق بمكافأة الخوارزميات للعداء، إذ تشير ناهد إلى دراسة تناولت أكثر من مليوني منشور، ووجدت أن كل كلمة إضافية تشير إلى الجماعة المنافسة رفعت احتمال مشاركة المنشور بنسبة 67 في المائة.

والآلية الثالثة هي المكافأة الاجتماعية التي يحصل عليها صاحب الخطاب العدائي من خلال الإعجابات والتفاعلات. وتستشهد بدراسة شملت 12,7 مليون تغريدة، أظهرت أن ميل المستخدمين إلى التعبير عن السخط يزداد كلما حصلوا على إعجابات أكثر على تعبيراتهم السابقة عن السخط.

وتستخلص من ذلك أن المنصة لا تكتفي بعكس الغضب الموجود لدى المستخدمين، وإنما يمكنها أن تسهم في تعليمه وتعزيزه، من خلال المكافأة المتكررة للسلوك الذي يجذب التفاعل.

وهنا تتضح إحدى المفارقات التي تفسر انتشار الإساءة في الفضاء الرقمي السوداني؛ فالمحتوى العدائي لا ينتشر فقط لأن صاحبه غاضب، وإنما لأن البيئة التي ينشر فيها قد تمنحه مكافآت اجتماعية ورقمية تدفعه إلى تكرار السلوك وتطويره، حتى يصبح الابتذال جزءاً من نمط إنتاج المحتوى، وليس مجرد انفعال عابر.

صناعة النفوذ

أما صعود أشخاص لم تكن لهم مكانة في الحياة العامة أو حضور مؤثر في المجتمع قبل الحرب، فتفسره ناهد من خلال أربعة عوامل متداخلة.

أولها انهيار ما يعرف بـ«حراس البوابة» في المجال الإعلامي. فالحرب أدت إلى توقف صحف وقنوات، وتشتت الصحفيين، وتعطل النقابات والمؤسسات التي كانت تمنح الاعتراف المهني وتفرض المعايير. ومع غياب هذه المؤسسات، لم

«حين نهاجم الأجساد والأعراض بدل الأفكار، فنحن نعترف بعجزنا عن مناقشة الأفكار».

«الحرب وفرت لبعض هؤلاء فرصة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية واكتساب نفوذ لم يكن متاحاً لهم في الظروف الطبيعية، حتى أصبحت مصالحهم مرتبطة باستمرار الحرب والاستقطاب».

تعد هناك بوابات واضحة للعبور إلى المجال العام، وأصبح عدد المتابعين في كثير من الحالات هو العملة الأساسية لما يسميه عالم الاجتماع بيير بورديو «الرأسمال الرمزي».

وبذلك لم يعد السؤال الأساسي: من أنت؟ وماذا تعرف؟ وما خبرتك؟ وإنما أصبح: كم شخصاً يسمعك؟

العامل الثاني يرتبط بالخوف والبحث عن اليقين. وتستند ناهد إلى نظرية «عدم اليقين والهوية» لمايكل هوغ، التي تشير إلى أن الناس في أوقات الغموض الشديد يميلون إلى الانجذاب نحو الأصوات الحاسمة والقاطعة.

وفي ضباب الحرب، كما تشرح، قد ينتصر الشخص الذي يقول «أنا متأكد» على الخبير الذي يقول إن الصورة معقدة، لأن المؤثر الصاخب يبيع للخائفين يقيناً زائفاً، فيما يشتريه الخائف بامتنان، بحثاً عن إجابة بسيطة لواقع شديد التعقيد.

أما العامل الثالث فيتمثل في أن الابتذال قد يُقرأ لدى بعض المتابعين باعتباره دليلاً على الصدق والعفوية. فاللغة الفجة تبدو لهم غير مصنوعة وتشبه لغتهم اليومية، وهو ما يخلق ما يعرف بـ«العلاقة شبه الاجتماعية»، التي وصفها هورتون وفول، حيث يشعر المتابع بأنه يعرف المؤثر شخصياً، ويمنحه ثقة قد لا يمنحها لمؤسسة إعلامية محترفة.

والعامل الرابع هو أن بعض هذا الصعود ليس عفوياً بالكامل، وإنما يمكن أن يكون مدعوماً ومداراً من أطراف ومجموعات تمتلك مصالح سياسية وإعلامية.

وتشير ناهد إلى تقرير «ساحة المعركة الرقمية»، الذي رصد اختلافاً في أنماط الحضور الرقمي بين طرفي الحرب، إذ أشار إلى أن فيسبوك يمثل المنصة الأقوى لأنصار الجيش، وتهيمن عليه سرديات قومية وعسكرية مدعومة من الإعلام التقليدي ومؤثرين موالين، بينما يتلاءم أسلوب تيك توك السريع والدرامي مع الاستراتيجية الإعلامية لقوات الدعم السريع.

وتخلص إلى أن النفوذ الرقمي ليس دائماً نتيجة شعبية طبيعية أو تلقائية، بل قد يكون في بعض الحالات نفوذاً مصنوعاً تدعمه شبكات وتوفر له بيئة الانتشار.

اقتصاد الكراهية

في تفسير العلاقة بين اقتصاد المشاهدات وتراجع المعايير الأخلاقية، ترى ناهد أن تأثير اقتصاد التفاعل كبير، لكنه يعمل بوصفه مضخماً للظاهرة وليس منشئاً لها. فاقتصاد المشاهدات لم يخلق الغضب، لكنه حوله إلى نموذج عمل، بحيث أصبح الاستفزاز استثماراً رابحاً، فيما يبدو الاعتدال خسارة في معادلة الانتشار.

وتستند في ذلك إلى أرقام رصدتها منظمة «بيلد أب»، إذ حصدت منشورات خطاب الكراهية على فيسبوك خلال شهر نوفمبر 2025 وحده نحو 2,06 مليون إعجاب و429 ألف تعليق.

وتشير إلى أن الإعجابات على محتوى الكراهية تضاعفت تقريباً في يوليو 2026 مقارنة بشهر يونيو من العام نفسه، بينما رصد التقرير شحاً في الموارد المخصصة لإنتاج المحتوى الداعي إلى السلام.

وتختصر هذه المفارقة بعبارة مباشرة: «الكراهية ممولة، والسلام فقير».

ولا تكتفي ناهد بالأرقام المنشورة في تقارير الرصد، بل تقدم نموذجاً من تحليلها الشخصي لنحو مئتي تعليق على فيديو وثقته شبكة «عاين» لناشطات سودانيات يروين تجاربهن مع العنف الرقمي.

وتقول إن 82 في المائة من التعليقات التي حللتها كانت عدائية، مقابل 8 في المائة فقط من التعليقات الداعمة، فيما كان التعليق الأعلى تفاعلاً في سلسلة التعليقات يسخر من العنف الإلكتروني، وحصد 252 إعجاباً.

وتلفت إلى أن الجمهور في هذه الحالة لم يكن متفرجاً محايداً، بل كان يكافئ العدوان نفسه، من خلال منح التعليقات المسيئة تفاعلاً أكبر من التعليقات الداعمة للضحايا.

لكن ناهد تحذر من اختزال الظاهرة في المال وحده، لأن المكافأة ليست مادية دائماً، فالإعجاب

«الوطنية لا تُقاس بعلو الصوت، ولا بعدد المتابعين، ولا بقدرة شخص على حشد جمهور يصفق له، وإنما بمدى احترامه للإنسان وحقه في الحياة والكرامة والاختلاف».

«ما جمعهم هو خطاب يقوم على تغييب العقل».

نفسه يمثل «عملة نفسية» تمنح صاحب المحتوى إحساساً بالمكانة والانتماء والتأثير.

ومن هنا تطرح مسؤولية الجمهور في هذه المعادلة، معتبرة أن كل إعجاب على منشور مسيء يمثل، للأسف، مساهمة صغيرة في تمويله، سواء كان التمويل مادياً أو معنوياً.

الشاشة والضمير

في محاولة لتفسير استعداد بعض المؤثرين للتخلي عن الضوابط الأخلاقية واستخدام الألفاظ النابية والطعن في الأعراض والتحريض على العنف، تنتقل ناهد إلى البعد العصبي، موضحة أن الدماغ يمتلك منظومة من المكابح التي تضبط السلوك العدواني، لكن البيئة الرقمية قد تضعف عمل هذه المكابح.

وتشير إلى أن السلوك العدواني يرتبط بمناطق تحت القشرة الدماغية، من بينها الوطاء والجهاز الحوفي، وتستشهد بتجارب أظهرت أن تنشيط بؤرة صغيرة في الوطاء لدى الفئران يدفعها إلى مهاجمة الإناث وحتى الأشياء الجامدة، بينما يؤدي إسكات هذه البؤرة إلى كبح السلوك العدواني.

غير أن هذه الدوائر، كما تشرح، تخضع لرقابة القشرة الجبهية، ويرتبط العدوان الاندفاعي بخلل في هذه الرقابة.

ومن أهم الكوابح التي يتحدث عنها عالم الأعصاب جيمس بلير، وفق عرضها، أن ملامح الخوف والحزن على وجه الضحية تعمل بوصفها «إشارة توقف» تكبح المعتدي. كما تستحضر تجارب ستانلي ميلغرام الشهيرة، التي أظهرت أن استعداد الأشخاص لإيذاء الآخرين يتراجع كلما اقتربوا من ضحاياهم ورأوا وجوههم.

وتقول إن الشاشة تمحو هذا الوجه تماماً؛ فالشخص الذي يكتب شتيمته أو يطلق تهديده لا يرى دمعة الضحية ولا انكسارها، ولا تصله الإشارات الإنسانية التي يمكن أن تدفعه إلى التراجع عن سلوكه.

ثم تأتي المكافأة الاجتماعية والرقمية لتكمل الدائرة، إذ تشير إلى أبحاث على الحيوان وجدت أن العدوان ذاته قد يصبح سلوكاً مجزياً لدى بعض الأفراد عبر دوائر المكافأة في الدماغ.

لكن التفسير العصبي، في نظر ناهد، لا يعني أن الإنسان يفقد مسؤوليته الأخلاقية أو يصبح معذوراً في سلوكه العدواني، وإنما يساعد على فهم الظروف التي تضعف الكوابح وتزيد احتمالات الانخراط في العنف.

فك الارتباط

وعلى المستوى النفسي والسلوكي، تستعين ناهد بنظرية «فك الارتباط الأخلاقي» التي طورها ألبرت باندورا، لتفسير الطريقة التي يعطل بها الإنسان ضميره دون أن يشعر بالضرورة بأنه ارتكب خطأ.

وتشير إلى أن الإنسان لا يتخلى عن كوابحه الأخلاقية دفعة واحدة، وإنما يستخدم مجموعة من الآليات التي تمنحه مبررات للاستمرار في السلوك العدواني.

أولى هذه الآليات هي التبرير الأخلاقي، حين يقول الشخص لنفسه إنه يدافع عن الوطن، وبذلك يصبح كل ما يفعله مقبولاً في نظره، حتى لو تضمن انتهاك كرامة الآخرين أو التحريض على قتلهم.

والآلية الثانية هي نزع الإنسانية عن الخصم، باستخدام الألقاب والتحقيرات التي تحوله من إنسان له حقوق وكرامة إلى شيء أو كائن لا يستحق الاحترام.

أما الثالثة فهي التسمية المخففة، حين يعاد تقديم التشهير باعتباره كشفاً للخونة، ويصبح التحريض يقظة وطنية، وتتحول الإهانة إلى دفاع عن قضية عامة.

والرابعة هي توزيع المسؤولية، عندما يبرر الفرد سلوكه بالقول إن الجميع يفعلون ذلك، فلا يشعر بأنه يتحمل مسؤولية شخصية عن الإساءة أو التحريض.

وتضيف ناهد إلى هذه الآليات ما تسميه «اللوم الجماعي»، مشيرة إلى أن تقرير «ساحة المعركة الرقمية» رصد سرديات متقابلة لدى

«المطلوب ليس منع الاختلاف، وإنما ضمان ألا يتحول الاختلاف إلى وسيلة للتهديد والإقصاء والاستهداف».

«الفضاء الذي كان يفترض أن يتيح للسودانيين مساحة للتواصل وتبادل المعلومات في زمن الحرب، أصبح في بعض جوانبه امتداداً للاستقطاب وميداناً لصناعة العداوات».

طرفي الحرب، إحداها تصف مجتمعات وقبائل بأكملها بأنها حواضن اجتماعية للخصم، وتبرر العنف ضدها على هذا الأساس، بينما تصور سردية مقابلة الحرب باعتبارها صراعاً ضد هيمنة تاريخية لفئات بعينها على الدولة.

وترى أن خطورة السرديتين تكمن في أنهما تنقلان العداء من المقاتل المسؤول عن أفعاله إلى جماعة اجتماعية كاملة، فيصبح المدنيون أنفسهم أهدافاً للاتهام والعقاب بسبب هوياتهم أو انتماءاتهم المفترضة.

استهداف النساء

وتولي ناهد اهتماماً خاصاً لظاهرة الطعن في الأعراض واستهداف النساء الناشطات في الفضاء الرقمي، معتبرة أن هذه الممارسات تحمل دلالات تتجاوز الإساءة الشخصية إلى محاولة إذلال جماعة بأكملها.

وتقول إنه في مجتمع ترتبط فيه الكرامة الاجتماعية بمفاهيم الشرف، يصبح استهداف النساء وسمعة الأسر وسيلة لإذلال الجماعة التي تنتمي إليها المرأة، وليس مجرد اعتداء على فرد بعينه.

وتستشهد بتحليلها لتعليقات فيديو شبكة «عاين»، حيث رصدت أكثر من 53 شخصاً مختلفاً كرروا عبارات تكاد تتطابق في إنكار أنوثة الناشطات السودانيات.

وتفسر هذه الظاهرة بالاستعانة بمفهوم «التنافر المعرفي» لدى ليون فستنغر، موضحة أن بعض الأشخاص عندما يرون امرأة تتحدث بثقة وتحلل وتقود، ويجدون أن ذلك لا يتوافق مع صورتهم الذهنية عما ينبغي أن تكون عليه المرأة، يصبحون أمام خيارين: مراجعة تصوراتهم المسبقة، أو إنكار أنوثة المرأة والطعن فيها.

وترى أن الخيار الثاني يكون أسهل لدى من يتمسكون بتلك التصورات ويرفضون مراجعتها.

كما تربط الاعتداءات الرقمية على النساء بنموذج ديفيد فينكلهور ونظرية «الأنشطة الروتينية» لكوهين وفيلسون، موضحة أن الاعتداء يكتمل عند اجتماع أربعة شروط: وجود دافع لدى المعتدي، وتعطيل ضميره الداخلي بالتبرير، وغياب الرقيب الخارجي الذي يفترض أن يوفره القانون أو الاستجابة الفعالة من المنصات، ووجود هدف يتصوره المعتدي مناسباً للاستهداف.

وفي هذا السياق، تصبح المرأة الناشطة، في منطق المعتدي، هدفاً مضاعفاً؛ لأنه يتوهم ضعفها من جهة، ويرى في نشاطها وتحديها لسلطته تهديداً من جهة أخرى.

وتصحح ناهد اعتقاداً شائعاً بشأن المجهولية باعتبارها السبب الأول للإساءة، مشيرة إلى دراسة سويسرية شملت أكثر من نصف مليون تعليق، ووجدت أن أصحاب التعليقات المسيئة الذين استخدموا أسماءهم الصريحة كانوا أكثر عدوانية من المجهولين.

وتفسر ذلك بأن الشخص الذي يرى هجومه واجباً أخلاقياً ودفاعاً عن قضية عادلة لا يجد بالضرورة سبباً للاختباء، وهو ما يجعل بعض المسيئين يتخلون حتى عن الحاجة إلى الأقنعة، عندما يصبح الشتم في تصورهم عملاً وطنياً يستحقون عليه الإشادة.

وتشدد هنا على ضرورة التمييز بين نوعين من العدوان: العدوان الانفعالي الذي يصدر تحت تأثير الغضب، والعدوان الأداتي البارد والمحسوب الذي يجري إنتاجه لتحقيق غرض محدد.

وترى أن كثيراً من إساءات المؤثرين تنتمي إلى النوع الثاني، لأنها تُنتج بصورة مقصودة لجذب المشاهدات وتحقيق المكاسب المالية، ولذلك لا يجوز استخدام التفسير العصبي ذريعة لإعفاء أصحابها من المسؤولية. فعلم الأعصاب، كما تقول، يشرح كيف تتعطل الكوابح، لكنه يؤكد أيضاً أن قرار تعطيلها يكون في كثير من الأحيان قراراً واعياً.

أزمة مركبة

وعن السؤال المتعلق بما إذا كانت الحرب

«السلام لا يتحقق بمجرد إسكات البنادق، وإنما يحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الثقة بين السودانيين، وترميم النسيج الاجتماعي».

«الحروب لا تدمر المدن والاقتصاد والمؤسسات فقط، بل يمكن أن تدمر أيضاً قدرة الناس على رؤية بعضهم بعضاً بوصفهم بشراً متساوين في الكرامة والحقوق».

قد كشفت عن أزمة أخلاقية كامنة في المجتمع السوداني، أم أن البيئة الرقمية أوجدت نمطاً جديداً من النفوذ يقوم على الضوضاء والابتذال والعدوانية، تجيب ناهد بأن الأمر يجمع بين الاحتمالين، وتقدم ما تسميه «الاختلال المركب»، الذي يتكون من ثلاث طبقات متشابكة.

الطبقة الأولى هي الاختلال البنيوي، المرتبط بهشاشة الدولة وضعف المؤسسات والتاريخ الطويل لتوظيف الانقسامات الاجتماعية. وتشير إلى أن تقرير «ساحة المعركة الرقمية» يربط فهم الكراهية الرقمية بهشاشة الدولة وتقلب المجتمع والتلاعب المزمن بالانقسامات الاجتماعية من قبل الأنظمة العسكرية.

أما الطبقة الثانية فهي الاختلال المعرفي، الذي يتمثل في أنماط التفكير الثنائية والقطعية، والثقافة التي تحتفي بالغلبة اللفظية أكثر مما تحتفي بالحجة والمعرفة.

والطبقة الثالثة هي اختلال النخب، حيث ترى أن بعض النخب ظلت تمارس خطاب الاحتقار والإقصاء، حتى تحول هذا الخطاب إلى نموذج يحتذى في المجال العام.

وتقول إن البيئة الرقمية جاءت لتزيل الكوابح، وتمنح ما كان كامناً من سلوكيات منبراً وعائداً، فالحرب لم تخلق القبح، لكنها رفعت عنه الغطاء ومنحته مكبر صوت.

ومع ذلك، تحذر ناهد من تعميم الحكم على المجتمع السوداني كله، مشيرة إلى أن خطاب الكراهية، وفق عينة المنشورات المرتبطة بالحرب التي ترصدها منظمة «بيلد أب»، شكّل نحو 12 في المائة من البيانات المجمعة في يوليو 2026.

وتخلص إلى أن الضجيج ليس هو الأغلبية، لكنه الأعلى صوتاً، وهي ملاحظة مهمة عند تقييم حجم الظاهرة، لأن كثافة حضور الخطاب العدائي في المنصات لا تعني بالضرورة أن غالبية السودانيين تتبناه أو توافق عليه.

السلام ممكن

وتشير ناهد إلى أن نسب خطاب الكراهية ليست ثابتة، بل تتغير تبعاً لتطورات الحرب والحراك الاجتماعي والإعلامي. وتستشهد بما رصده تقرير «بيلد أب» عندما نشر مؤثرون سودانيون مقطع فيديو مشتركاً يدعو إلى إنهاء الحرب ويؤكد أن الحديث عن السلام ليس خيانة، حيث تراجعت حصة خطاب الكراهية في الشهرين التاليين، وربط التقرير ذلك بالحراك الذي أحدثه الفيديو.

لكن النسبة عادت إلى الارتفاع في مايو بنحو 89 في المائة، كما شهد يوليو ارتفاعاً مع التصعيد العسكري، عندما أصبحت الأطر العدائية تصور الخصوم باعتبارهم تهديداً وجودياً.

وترى أن هذه المؤشرات تؤكد أن استعادة المعايير الأخلاقية ممكنة، لكنها تظل هشة ومرتبطة بإيقاع الحرب نفسها، إذ تتراجع مساحات الكراهية عندما تتقدم أصوات السلام، وتعود إلى الارتفاع مع تصاعد العمليات العسكرية وتغذية خطاب العدو الوجودي.

وتقدم ناهد مجموعة من المسارات التي ترى أنها ضرورية لاستعادة المسؤولية الأخلاقية في المجال الرقمي، تبدأ من الجمهور نفسه، الذي تصفه بأنه الحلقة الأقوى في مواجهة العدوان الرقمي.

وتقول إن أكثر ما لفت انتباهها في تحليل تعليقات فيديو «عاين» لم يكن فقط أن 82 في المائة من التعليقات كانت عدائية، وإنما أن التعليقات الداعمة لم تتجاوز 8 في المائة.

وتستعين هنا بمفهوم «أثر المتفرج»، الذي طوره دارلي ولاتانيه، ويشير إلى أن الأفراد كلما وجدوا أنفسهم وسط حشد كبير، زاد اعتقاد كل واحد منهم بأن شخصاً آخر سيتدخل، فينتهي الأمر إلى عدم تدخل أحد.

وتقول إن المعتدين في الفضاء الرقمي غالباً ما يكونون أكثر تنظيماً، بينما يتفرق المدافعون عن الضحايا، ولذلك يمكن لتعليق داعم واحد في اللحظة المناسبة أن يكسر عزلة الشخص المستهدف ويمنحه شعوراً بأنه ليس وحيداً.

وتوضح أن المعتدي يريد الضحية معزولة، لأن الهدف المعزول يصبح أكثر ملاءمة للاستهداف، بينما يمكن للمساندة العلنية أن تقطع هذه العزلة. وفي المقابل، فإن الإعراض عن المسيء

«اقتصاد المشاهدات لم يخلق الغضب، لكنه حوله إلى نموذج عمل، بحيث أصبح الاستفزاز استثماراً رابحاً، فيما يبدو الاعتدال خسارة في معادلة الانتشار».

«المنصة لا تكتفي بعكس الغضب الموجود لدى المستخدمين، وإنما يمكنها أن تسهم في تعليمه وتعزيزه، من خلال المكافأة المتكررة للسلوك الذي يجذب التفاعل».

وعدم مشاركة محتواه يمثلان وسيلة لقطع المورد الذي يعتمد عليه في الانتشار.

وعلى المستوى المهني، تدعو إلى إحياء مواثيق الشرف الصحفي بمشاركة الصحفيين في الداخل والمهجر، وبناء منصات موثوقة تعيد للمعلومة الرصينة جاذبيتها.

وتربوياً، ترى أهمية برامج «التحصين المسبق» التي طورها باحثون مثل ساندر فان دير ليندن، والتي تقوم على تعليم الناس آليات التلاعب العاطفي والمعلوماتي قبل تعرضهم لها، على غرار فكرة اللقاح الذي يمنح الجسم استعداداً لمواجهة المرض.

أما تقنياً، فتدعو إلى الضغط على منصات التواصل الاجتماعي لتطوير الإشراف على المحتوى باللهجة السودانية، وحرمان المحرضين من الاستفادة المالية من المحتوى العدائي.

ومجتمعياً، تشدد على ضرورة إشراك القيادات الدينية والأهلية والنسوية في إعادة تعريف مفهوم البطولة، بحيث يصبح البطل هو من يحفظ النسيج الاجتماعي لا من يمزقه.

كما تدعو إلى فتح فضاءات للحداد الجمعي ومعالجة الصدمة النفسية، لأن الألم غير المعالج يمكن أن يتحول إلى عدوان، بينما تقل حاجة الجماعة التي تجد مساحة آمنة للحزن والتعافي إلى البحث عن عدو تسقط عليه أوجاعها.

وفي الجانب القانوني، ترى أهمية توثيق التحريض ضمن ملفات العدالة الانتقالية، حتى يدرك الجميع أن الكلمة التي تحرض على العنف أو تبرر الانتهاكات لن تمر دون مساءلة.

تغير المجتمع

من جانبه، يقدم الإعلامي المتخصص في المحتوى الرقمي مهند منير قراءة تنطلق من تأثير الحرب في إعادة تشكيل المجتمع وموازين العلاقات داخله، معتبراً أن الحرب تمثل أكبر عامل لتغيير جغرافيا البشر وتاريخهم، وأن هذا التغيير يؤدي بالضرورة إلى اهتزاز ثوابت ظلت محمية بفعل أوضاع اجتماعية كانت تبدو مثالية أو مستقرة في نظر أصحابها.



مهند منير

ويرى أن هذا التحول يفسر جانباً من تدني الخطاب الجماهيري، خصوصاً مع تنامي روح الانتقام داخل النفوس التي تعرضت لتجارب الحرب وآثارها.

ويشير منير إلى أن خطاب الكراهية السائد، الذي يشجع عليه أطراف الحرب، أسهم في توسيع دائرة هذا التدهور، لافتاً إلى أن الأمر لم يقتصر على أشخاص يفتقرون إلى التعليم أو التأهيل، بل امتد إلى أفراد يمتلكون رصيداً علمياً كبيراً، لكنهم وقعوا في الخطأ نفسه، وأصبح لهم نفوذ رقمي يتساوى مع أصحاب التأهيل المحدود، لأن ما جمعهم هو خطاب يقوم على تغييب العقل.

وتكشف هذه الملاحظة عن جانب آخر من أزمة المؤثرين خلال الحرب، إذ لا يبدو أن المؤهل العلمي أو المكانة المهنية يمثلان حصانة تلقائية ضد الانخراط في خطاب الكراهية، فقد يجد بعض أصحاب الشهادات العليا أنفسهم داخل المنظومة ذاتها التي تنتج الإساءات والتحريض، عندما تتحول المواقف السياسية والأيديولوجية إلى معيار للحكم على الآخرين.

وفي تفسيره لما إذا كانت الأزمة الأخلاقية جديدة أم كامنة في المجتمع، يرى منير أنها

«حين يصبح التشهير بديلاً عن الحجة، والطعن في الأعراض بديلاً عن النقاش، والتخوين بديلاً عن الاختلاف، فإن الخسارة لا تقع على الضحايا وحدهم، وإنما تمتد إلى المجتمع بأكمله».

«الضجيج ليس هو الأغلبية، لكنه الأعلى صوتاً».

كانت موجودة بالفعل، لكن الهموم المعيشية كانت تشغل الفضاء العام وتحد من ظهورها بصورة واضحة.

ويقول إن الحرب عمت السودان بكل طبقاته الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى تداخل واسع بين هذه الطبقات، الأمر الذي كشف، في تقديره، كثيراً من العورات الاجتماعية التي ظلت مستترة في ظروف الحياة الطبيعية.

وبذلك لا يرى منير أن الحرب أنشأت الأزمة الأخلاقية من عدم، وإنما أتاحت ظروفاً استثنائية أظهرت جوانب منها، بعدما اجتمعت الصدمة والانتقام وخطاب الكراهية وتراجع الضوابط التي كانت تحكم المجال العام.

وعن سبل استعادة المعايير الأخلاقية، يرى أن الأمر يتطلب ثورة في جميع المجالات، على أن تتم بصورة تصاعدية، لتقليل احتمالات الصدام القوي مع التيار الذي يصفه بالأغلب في المشهد الراهن.

مسؤولية مشتركة

تكشف إفادتا الدكتورة ناهد محمد الحسن والإعلامي مهند منير عن أن أزمة الخطاب العدائي في السودان لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، ولا اختزالها في سلوك مجموعة من المؤثرين أو الناشطين. فهناك صدمة نفسية جماعية، وتراكمات اجتماعية وسياسية، وانقسامات قديمة لم تعالج، ومؤسسات مهنية تراجعت قدرتها على ضبط المجال العام، وبيئة رقمية تمنح المحتوى الأكثر إثارة فرصاً أكبر للانتشار.

كما أن اقتصاد المشاهدات لا يكتفي باستثمار الغضب الموجود، بل يمكن أن يحوله إلى مصدر للمكاسب، بينما تمنح الإعجابات والتعليقات أصحاب الخطاب العدائي شعوراً بالمكانة والانتماء، وتدفعهم إلى تكرار السلوك وتطويره.

لكن التفسير النفسي والعصبي لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر للإفلات من المسؤولية، فهناك فرق بين شخص ينفلت تحت تأثير الصدمة، وآخر يتعمد إنتاج الإساءة والتحريض لأنه يعرف أن ذلك يجلب له المشاهدات والمكاسب والنفوذ. كما أن الدفاع عن الوطن لا يمكن أن يكون غطاءً لانتهاك كرامة المواطنين أو استهداف النساء أو التحريض على قتل المختلفين.

وتبقى مسؤولية الجمهور جزءاً أساسياً من هذه المعادلة، لأن المؤثر الذي يعيش على التفاعل لا يستطيع الاستمرار في إنتاج المحتوى العدائي إذا توقف الجمهور عن مكافأته، كما أن الضحية التي تواجه حملة منظمة تحتاج إلى أصوات تكسر عزلتها وتدافع عن حقها في التعبير والكرامة.

إن استعادة المسؤولية الأخلاقية في السودان لن تتحقق بمجرد مطالبة المؤثرين بضبط لغتهم، ولا بإصدار مواثيق مهنية لا تجد طريقها إلى التطبيق، وإنما تحتاج إلى وقف الحرب ومعالجة الصدمة الجماعية، وإعادة بناء المؤسسات، وإحياء المساءلة القانونية والمهنية، وتطوير سياسات المنصات لمواجهة التحريض باللهجات المحلية، وتعزيز ثقافة الاختلاف والتربية الإعلامية.

وتضع ناهد محمد الحسن جوهر المعضلة في خلاصة دالة: «حين نهاجم الأجساد والأعراض بدل الأفكار، فنحن نعترف بعجزنا عن مناقشة الأفكار».

ولعل هذه العبارة تلخص جانباً كبيراً من المشهد الرقمي السوداني؛ فحين يصبح التشهير بديلاً عن الحجة، والطعن في الأعراض بديلاً عن النقاش، والتخوين بديلاً عن الاختلاف، فإن الخسارة لا تقع على الضحايا وحدهم، وإنما تمتد إلى المجتمع بأكمله.

فالحروب لا تدمر المدن والاقتصاد والمؤسسات فقط، بل يمكن أن تدمر أيضاً قدرة الناس على رؤية بعضهم بعضاً بوصفهم بشراً متساوين في الكرامة والحقوق. واستعادة هذه القدرة هي أحد الشروط الأساسية لأي سلام قابل للحياة.

وليس المطلوب أن يتوقف السودانيون عن الاختلاف، وإنما أن يستعيدوا القدرة على الاختلاف دون أن يتحولوا إلى أعداء، وأن يدركوا أن الوطنية لا تُقاس بعلو الصوت، ولا بعدد المتابعين، ولا بقدرة شخص على حشد جمهور يصفق له، وإنما بمدى احترامه للإنسان وحقه في الحياة والكرامة والاختلاف.

«الحرب لم تخلق القبح، لكنها رفعت عنه الغطاء ومنحته مكبر صوت».

صـورة تذكاريـة مـع الرغيـف

ملخص

تسببت الحرب في انهيار صناعة الخبز بالسودان، مع ارتفاع سعر الرغيف من 50 جنيهاً قبل الحرب إلى مئات الجنيهات، وسط توقعات بوصوله إلى ألف جنيه.

قفزت أسعار مدخلات الإنتاج، إذ بلغ جوال الدقيق 191،500 جنيه، وتضاعفت أسعار الخميرة والزيت، بفعل تراجع الجنيه وارتفاع تكاليف الاستيراد.

زادت أزمات الكهرباء والوقود والنقل من تكلفة التشغيل، ما دفع بعض أصحاب المخابز إلى التلويح بالإغلاق بسبب الخسائر المتزايدة.

تفاقمت الأزمة مع تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الحبوب، إذ تجاوز سعر دقيق القمح سبعة أضعاف مستوياته قبل الحرب، ما يهدد الأمن الغذائي والقدرة الشرائية للأسر.

«لم يعد الخبز مجرد سلعة ارتبطت بالمائدة السودانية، بل صار مرآة للتحولات الاقتصادية التي فرضها النزاع، ومؤشرًا على تآكل القدرة الشرائية واتساع رقعة العجز».

في أبريل 2023، غادر عصام الحسن مخبزه في السوق العربي بالخرطوم، تاركًا خلفه كميات من جوالات الدقيق وأكياس الخميرة وما تبقى من أدوات العمل داخل الفرن. لم يكن خروجه قرارًا بإغلاق مشروعه أو التخلي عن مهنته، بل اضطرارًا فرضته الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع التي قطعت الطريق أمام دورة العمل المعتادة، وحوّلت منطقة وسط الخرطوم إلى ساحة مفتوحة للموت والاشتباكات.

كان الرغيف الذي أُعدّ للتوزيع في ذلك اليوم ينتظر زبائنه، لكن الحرب كان لها ترتيب آخر؛ إذ جرى تقسيم ما تبقى منه في نهاية اليوم على العالقين في قلب الخرطوم، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بالنيران، يبحثون عن ملاذ آمن ولقمة تسد الرمق.

عصام، شأنه شأن أصحاب المخابز الذين غادروا السوق العربي، كان يبيع قطعة الخبز الواحدة آنذاك بنحو 50 جنيهًا، فيما بلغ سعر جوال الدقيق زنة 25 كيلوغرامًا نحو 18 ألف جنيه. كانت تلك الأسعار تنتمي إلى زمن ما قبل أن تتحول الحرب إلى عامل يعيد تشكيل اقتصاد البلاد، ويطاول أثرها كل تفاصيل الحياة، حتى رغيف الخبز.

بعد ثلاثة أعوام ونصف العام، وفي أكتوبر 2026، يظهر أحد أصحاب المخابز عبر مقطع فيديو مصور، مخاطبًا السودانيين بعبارات تختصر حجم الانهيار الذي أصاب هذه الصناعة:

«هذا آخر ما تبقى لي من كوتة الدقيق، سأخبزه، وبعدها سأغلق المخبز دون رجعة، فلا يمكنني أن أبيع الرغيفة الواحدة بما يعادل ألف جنيه».

بين المشهدين مسافة زمنية لم تتجاوز ثلاثة أعوام ونصف العام، لكنها كانت كافية لنقل سعر الرغيف من 50 جنيهًا إلى مئات الجنيهات، وصولًا إلى ألف جنيه في بعض التوقعات وبعض الأسواق. إنها رحلة يمكن اختصارها في عبارة «رغيف الحرب»، حيث لم يعد الخبز مجرد سلعة ارتبطت بالمائدة السودانية، بل صار مرآة للتحولات الاقتصادية التي فرضها النزاع، ومؤشرًا على تآكل القدرة الشرائية واتساع رقعة العجز.

في 26 أكتوبر 2026، نقلت صحيفة «سودان تريبيون» عن نائب رئيس اتحاد المخابز، عصام عكاشة، أن سعر جوال الدقيق بلغ 191،500 جنيه، وسط توقعات بارتفاع سعر الرغيف الواحد إلى ألف جنيه، بفعل الزيادات المتلاحقة في مدخلات الإنتاج.

ولم تتوقف الزيادات عند الدقيق؛ فقد قفز سعر كرتونة الخميرة من 140 ألفًا إلى 270 ألف جنيه، وارتفع سعر جركانة الزيت زنة 36 رطلًا من 120 ألف جنيه إلى 260 ألف جنيه، إلى جانب ارتفاع أسعار محسنات العجين وأكياس التعبئة البلاستيكية.

هذه الأرقام لا تعكس زيادة عادية في تكلفة الإنتاج، وإنما تكشف عن سلسلة من الاختلالات التي أصابت صناعة الخبز، بدءًا من استيراد القمح، مرورًا بالطحن والتوزيع، وانتهاءً بالطاقة والوقود وتكاليف التشغيل داخل المخابز.

وعلى امتداد هذه الرحلة، كان لتخلي الحكومة عن دعم الخبز وترك أسعاره لتقلبات السوق وسعر الصرف أثر في تعميق الأزمة، خصوصًا مع استمرار الحرب واتساع الفجوة بين قيمة الجنيه السوداني وتكلفة استيراد القمح.

فصناعة الخبز في السودان ترتبط بدرجة كبيرة بالأسواق الخارجية، وكلما تراجعت قيمة العملة المحلية، ارتفعت تكلفة الحصول على القمح والدقيق، ثم انتقلت الزيادة إلى المخابز والمستهلكين. وكلما تعثرت طرق الإمداد أو ارتفعت كلفة النقل، أضيفت أعباء جديدة إلى سعر الرغيف.

وفي هذا السياق، يبدو الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه السوداني أحد أبرز العوامل التي مهدت الطريق أمام ما يمكن تسميته «ألف جنيه للرغيف». فقد سجل الدولار في السوق الموازية نحو 600 جنيه قبل الحرب، قبل أن يصل إلى نحو 10 آلاف جنيه في 21 أكتوبر 2026، في تراجع يعكس حجم التدهور الذي أصاب القوة الشرائية للعملة الوطنية.

«بين المشهدين مسافة زمنية لم تتجاوز ثلاثة أعوام ونصف العام، لكنها كانت كافية لنقل سعر الرغيف من 50 جنيهًا إلى مئات الجنيهات، وصولًا إلى ألف جنيه».

«هذه الأرقام لا تعكس زيادة عادية في تكلفة الإنتاج، وإنما تكشف عن سلسلة من الاختلالات التي أصابت صناعة الخبز».



لم يكن ارتفاع سعر الرغيف متساويًا في جميع أنحاء السودان منذ الأيام الأولى للحرب؛ فقد ظهرت فجوة واسعة بين المناطق التي امتدت إليها المواجهات المسلحة وتلك التي ظلت أكثر أمنًا واستقرارًا.

ففي الوقت الذي كان فيه سعر الرغيفة في مدينة الأبيض ومدن شمال السودان يدور حول 50 جنيهًا، وصل في بعض مناطق الخرطوم إلى 500 جنيه، وفق إفادات عن أسعار تلك الفترة. ولم يكن هذا التفاوت ناتجًا عن اختلاف تكلفة الإنتاج وحدها، بل ارتبط بصورة مباشرة بالمواجهات المسلحة التي عطلت حركة الأسواق والإمدادات في العاصمة.

فقد أدت الحرب إلى تضرر مصانع ومخازن وتعطل مؤسسات تجارية في الخرطوم، التي كانت تمثل مركزًا رئيسيًا لتخزين الدقيق وتوزيعه على بقية الولايات. كما تسببت المعارك العسكرية وإغلاق الطرق في إرباك حركة البضائع من الموانئ ومناطق الإنتاج إلى الأسواق، وأصبح وصول الدقيق إلى المخابز مرهونًا بظروف أمنية ولوجستية متغيرة.

ومع انتقال الحرب إلى مناطق أخرى، لم تعد المدن التي كانت أكثر استقرارًا بمنأى عن آثارها الاقتصادية؛ إذ امتدت إليها اضطرابات النقل والإمداد وارتفاع تكاليف الوقود، لتصبح الأزمة ذات طابع وطني، وإن تفاوتت حدتها من منطقة إلى أخرى.

طريق قطعة الخبز نحو الألف جنيه ليس معبدًا بالزيادات في أسعار الدقيق وحدها، بل تحيط به تحديات أخرى تتعلق بالطاقة والوقود واستمرار تشغيل المخابز.

يقول معتصم صالح، صاحب مخبز، إن

«تخلي الحكومة عن دعم الخبز وترك أسعاره لتقلبات السوق وسعر الصرف أثر في تعميق الأزمة».

«لم يكن هذا التفاوت ناتجًا عن اختلاف تكلفة الإنتاج وحدها، بل ارتبط بصورة مباشرة بالمواجهات المسلحة التي عطلت حركة الأسواق والإمدادات في العاصمة».



وصول سعر الرغيفة الواحدة إلى ألف جنيه أصبح مسألة وقت، مشيرًا إلى أن الأزمة لا تتعلق بأسعار الدقيق وحدها، وإنما بتكلفة الطاقة اللازمة لتشغيل المخابز.

وبالنسبة إلى معتصم، فإن انقطاع التيار الكهربائي أو عدم استقراره يمثلان أحد أبرز مصادر الضغط على أصحاب المخابز، خصوصًا أن تشغيل المعدات بصورة منتظمة يتطلب مصدرًا مستقرًا للطاقة، وهو ما أصبح صعبًا في ظل الأوضاع الحالية.

ولا تنفصل هذه المشكلة عن الحرب وتداعياتها على البنية التحتية، بما في ذلك استهداف منشآت الكهرباء ومحطات التوليد، الأمر الذي يدفع المخابز إلى الاعتماد على المولدات والوقود البديل، ويضاعف تكلفة الإنتاج.

وتظهر آثار الأزمة كذلك في ارتفاع أسعار الثلج، نتيجة غياب الكهرباء، إلى جانب أزمة الوقود التي جعلت الحصول على احتياجات التشغيل أكثر صعوبة، حتى عبر السوق السوداء.

وهكذا، يجد صاحب المخبز نفسه أمام فاتورة تتزايد من أكثر من اتجاه؛ دقيق وخميرة وزيت ووقود وكهرباء، فضلًا عن أجور العمال وتكاليف النقل والتعبئة. وفي ظل هذه المعادلة، يصبح الاستمرار في الإنتاج تحديًا لا يقل صعوبة عن قدرة المواطن على شراء الرغيف.

وإلى جانب اضطراب الاستيراد والنقل والطاقة، أضاف تراجع الإنتاج الزراعي ضغوطًا جديدة إلى سوق الغذاء في السودان.

فقد أدت الحرب إلى اضطراب الموسم الزراعي، وارتفاع أسعار المدخلات، وتراجع الإنتاج في عدد من المناطق، نتيجة صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية ونقص التمويل والوقود وتعطل سلاسل التوريد.

وأشارت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، في تقريرها الصادر في 13 أكتوبر 2026، إلى أن ضعف إنتاج الحبوب خلال عام 2025، إلى جانب تعطل التجارة وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، أسهم في إبقاء أسعار الحبوب والدقيق عند مستويات مرتفعة.

وبحسب التقرير، تجاوزت أسعار دقيق القمح في سبتمبر 2026 سبعة أضعاف مستوياتها قبل الحرب في مارس 2023، بينما بلغت أسعار الحبوب الخشنة نحو 11 ضعف مستوياتها السابقة للحرب.

وتكشف هذه المؤشرات عن أزمة تتجاوز صناعة الخبز نفسها، إذ إن تراجع إنتاج الحبوب وارتفاع أسعارها يحدان من فرص اللجوء إلى بدائل غذائية أقل تكلفة، في وقت تتآكل فيه دخول الأسر وتتراجع قدرتها على مواجهة الزيادات المتلاحقة.

«في ظل هذه المعادلة، يصبح الاستمرار في الإنتاج تحديًا لا يقل صعوبة عن قدرة المواطن على شراء الرغيف».

المستقبل السوداني القريب.. من يملك حق قيادة الانتقال المدني بعد الحرب؟

ملخص

اعادت الحرب تشكيل المشهد السياسي السوداني، وعمّقت الانقسامات بين القوى المدنية، وسط خلافات بشأن الأطراف المؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية، ومعايير المشاركة في أي تسوية سياسية مقبلة.

يرى محللون أن الموقف من الحرب ووقف القتال يمثل معيارًا أساسيًا للمشاركة، مع استمرار الخلاف حول إشراك الإسلاميين والقوى المتحالفة مع طرفي النزاع، وحدود استبعادها من العملية السياسية.

تتباين الرؤى بشأن مشاركة الإسلاميين؛ إذ يدعو بعض المحللين إلى عدم إقصائهم بشرط تفكيك نفوذهم داخل مؤسسات الدولة، بينما يشدد آخرون على رفض عودة النظام السابق أو أي طرف عسكري إلى السلطة.

يخلص التقرير إلى أن نجاح الانتقال المدني يتطلب توافقًا وطنيًا على قواعد واضحة للمشاركة، تتجاوز المحاصصات والتحالفات الضيقة، وتضع وقف الحرب وبناء دولة مدنية ديمقراطية في مقدمة الأولويات.

«ليس بمقدورها، ولا مقدور الآخرين، في الوقت الراهن تحديد من يمثل السودان؟ ولا كيف يمكن ابتدار عملية سياسية في غياب وقف لإطلاق النار وسيادة الاستقطاب».

أفرزت الحرب في السودان واقعًا سياسيًا بالغ التعقيد، لم تقتصر تداعياته على تدمير مؤسسات الدولة وتفاقم الأزمة الإنسانية، بل امتدت لتعمّق الانقسامات داخل القوى السياسية والمدنية، وتعيد رسم خريطة التحالفات على أسس متباينة من المواقف تجاه الحرب وأطرافها.

أكدت الخارجية الأمريكية في سبتمبر الماضي أن الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لا يمثل أي واحد منهما ولا مجتمعان «حكمًا دستوريًا شرعيًا»، وأن «سلوك قادة الطرفين يجعلهم غير مؤهلين لحكم البلاد». وتشاطرها هذا الموقف قوى سياسية عديدة.

صحيح أن الإدارة الأمريكية حدد بوضوح من لا ينبغي أن يحكم، لكن ليس بمقدورها، ولا مقدور الآخرين، في الوقت الراهن تحديد من يمثل السودان؟ ولا كيف يمكن ابتدار عملية سياسية في غياب وقف لإطلاق النار وسيادة الاستقطاب؟

يتقاطع الموقف الأمريكي مع مواقف إقليمية ودولية تسعى إلى إنهاء الحرب، ثم الانتقال إلى حكومة مدنية. ورغم صعوبة الوضع واتساع رقعة القتال، يمكن البدء الآن في النقاش التحضيري لهذه الحكومة: الاتفاق على قواعد المشاركة في الحكم، وبناء تحالف سياسي مدني له صدقية، وتصميم المؤسسات التي ستدير المرحلة الانتقالية.

ففي الوقت الذي تصطف فيه قوى سياسية ضمن «الكتلة الديمقراطية» إلى جانب الجيش السوداني، تنضوي قوى أخرى تحت تحالف «تأسيس» المتحالف مع قوات الدعم السريع، بينما يتمسك تحالف «صمود» بخطاب يدعو إلى وقف الحرب وإنهاء المعاناة الإنسانية وفتح الطريق أمام عملية سياسية تعيد البلاد إلى مسار الانتقال المدني. ويتخذ تحالف (التغيير الجذري) الموقف الأخير نفسه، لكن بطريقة أخرى.

وفي الواقع، لن يحقق إبعاد قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» الكثير إذا كان السلاح والقوة العسكرية هي الطريق إلى السلطة والنفوذ السياسي.

وفي ظل هذا التباين، يبرز سؤال جوهري بشأن القوى التي يمكن أن تتولى إدارة المرحلة السياسية المقبلة، ومدى قدرتها على تحقيق توافق وطني لا يعيد إنتاج الأزمة السياسية. فبين الدعوات إلى عملية سياسية شاملة والاتجاه نحو استبعاد بعض التيارات، تتباين الرؤى بشأن معايير المشاركة وحدودها، لا سيما فيما يتعلق بالقوى المتحالفة مع طرفي الحرب والإسلاميين.

وطرحت «أفق جديد» هذا السؤال على عدد من المحللين السياسيين: في ظل رغبة غالبية السودانيين في إنهاء الحرب والدخول في عملية سياسية تفضي إلى عودة الانتقال المدني، ما المعايير التي ينبغي أن تحدد القوى السياسية المؤهلة لتولي هذه المهمة؟

معايير تتجاوز الاصطفاف

يرى الكاتب والمحلل السياسي عبد الله رزق أن النقاش الدائر حاليًا في المنابر السياسية والإعلامية بشأن العملية السياسية المقبلة يتجه نحو طرحين متباينين؛ أولهما يدعو إلى عملية شاملة لا تستثني أحدًا، والآخر يشترط استبعاد المؤتمر الوطني وواجهاته، وهو ما يجعل مسألة اختيار القوى المشاركة مرتبطة بالتجاذبات القائمة حول طبيعة التسوية السياسية وحدودها.

ويشير رزق لـ«أفق جديد» إلى أن اشتراط إنهاء القتال يمثل نقطة التقاء بين غالبية القوى السياسية باستثناء تلك المتحالفة مع طرفي الحرب، لكنه يلفت إلى وجود تحركات ومساع لإدماج المؤتمر الوطني أو إشراكه ضمن جهود السلام، مستشهدًا بما يتردد عن مبادرات تقودها منظمة فرنسية وبوجود اتجاهات داخل بعض دوائر الاتحاد الأفريقي تدعم هذا المسار.

«لن يحقق إبعاد قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» الكثير إذا كان السلاح والقوة العسكرية هي الطريق إلى السلطة والنفوذ السياسي».

«المعيار الأبرز الذي يمكن استخلاصه من التطورات السياسية الراهنة هو الموقف من الحرب».



وفي المقابل، يوضح أن الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها تتبنى موقفًا معارضًا لمشاركة الإسلاميين خلال الفترة الانتقالية أو في ترتيباتها، وهو ما يعكس وجود تيارين متباينين بشأن مستقبل هذه القوى ودورها في العملية السياسية.

ويضيف رزق أن القوى المدنية المناهضة للحرب تبدو مرشحة للاضطلاع بدور أساسي في التسوية، غير أن دائرة المشاركة قد تتسع لتشمل قوى أخرى تصنف ضمن الداعمة للسلام، حتى إن كانت لها تحالفات سابقة أو قائمة مع أحد طرفي الحرب.

ويخلص إلى أن المعيار الأبرز الذي يمكن استخلاصه من التطورات السياسية الراهنة هو الموقف من الحرب، معتبرًا أن الجدل حول مشاركة الإسلاميين لا يزال مفتوحًا، في ظل ما وصفه بإرهاصات لمراجعة مواقف داخل هذا التيار، إلى جانب الضغوط الدولية والإقليمية الرامية إلى دفعه نحو قبول التسوية وشروطها.

«مشاركة الإسلاميين يمكن أن تكون مقبولة شريطة إخلاء جهاز الدولة من هيمنتهم، بما يشمل الجيش والأمن والشرطة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية قبل الدخول في أي حوار سياسي».

«معيار المشاركة ينبغي ألا يخضع للتصنيفات والتحالفات الضيقة، بل أن يستند إلى المواقف السياسية الواضحة».

مشاركة الإسلاميين بشروط

من جانبه، يذهب الكاتب والمحلل السياسي حاتم إلياس إلى ضرورة عدم استبعاد أي قوة سياسية من الحوار، بما في ذلك الإسلاميون، لكنه يربط مشاركتهم بإجراء تغييرات جوهرية تضمن تكافؤ الفرص بين جميع الأطراف.

ويقول إلياس لـ«أفق جديد» إن مشاركة الإسلاميين يمكن أن تكون مقبولة شريطة إخلاء جهاز الدولة من هيمنتهم، بما يشمل الجيش والأمن والشرطة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية قبل الدخول في أي حوار سياسي.

ويستند في موقفه إلى أن وجود قوى تشارك في الحوار بينما تظل في الوقت ذاته مهيمنة على مؤسسات الدولة يجعل العملية السياسية غير متكافئة، ويمنح طرفًا بعينه نفوذًا لا يتوافر لبقية المشاركين.

وبذلك لا يضع إلياس استبعاد الإسلاميين معيارًا للمشاركة بقدر ما يشترط الفصل بين النفوذ داخل مؤسسات الدولة والحق في المشاركة السياسية، بما يتيح حوارًا تتساوى فيه القوى المختلفة من حيث الفرص والتأثير.

رفض إعادة إنتاج الأزمة

أما الكاتب والمحلل السياسي فائز الشيخ، فيرى أن حصر القوى المعنية بالانتقال المدني في تحالف القوى المدنية الديمقراطية «صمود» يمثل تصورًا غير دقيق، وقد يضر بفرص الوصول إلى انتقال سياسي سلمي.

ويؤكد لـ«أفق جديد» أن معيار المشاركة ينبغي ألا يخضع للتصنيفات والتحالفات الضيقة، بل أن يستند إلى المواقف السياسية الواضحة، بحيث يشمل كل القوى والأفراد والمنظمات الداعية إلى وقف الحرب والحل السلمي والمؤمنة بالتحول الديمقراطي.

ويشدد الشيخ على ضرورة أن تكون القوى المشاركة رافضة لأي صيغة من شأنها إعادة إنتاج الأزمة السياسية أو إعادة الجيش وقوات الدعم السريع إلى الحكم بأي وسيلة، فضلًا عن رفض عودة النظام السابق والإسلاميين إلى السلطة.

ومن هذا المنطلق، لا يرى الشيخ أن الانتماء إلى تحالف بعينه يمنح صاحبه حقًا حصريًا في قيادة المرحلة المقبلة، وإنما يضع الالتزام بوقف الحرب والتحول الديمقراطي وعدم إعادة إنتاج مراكز السلطة السابقة في صدارة معايير المشاركة.

اختبار التوافق الوطني

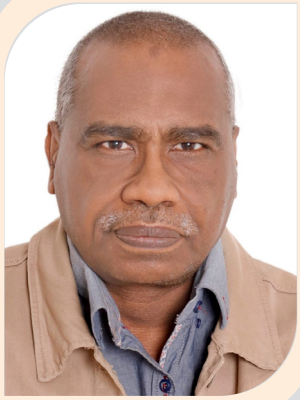
تكشف هذه الإفادات عن تباين واضح في مقاربة القوى السياسية التي يمكن أن تقود المرحلة الانتقالية، خصوصًا بشأن حدود الشمول السياسي وموقع الإسلاميين ومدى إمكانية إشراك القوى التي ارتبطت بأحد طرفي الحرب.

فبينما يدعو عبد الله رزق إلى قراءة معايير المشاركة من خلال التحولات الجارية ومواقف القوى من الحرب والتسوية، يشترط حاتم إلياس تفكيك الهيمنة على مؤسسات الدولة قبل إشراك الإسلاميين في الحوار، في حين يطرح فائز الشيخ معيارًا أوسع يقوم على الالتزام بوقف الحرب والتحول الديمقراطي ورفض عودة الأطراف العسكرية والنظام السابق إلى السلطة.

وبقدر ما تعكس هذه المواقف اختلافًا في تقدير شروط العملية السياسية، فإنها تلتقي عند حقيقة أساسية تتمثل في أن الانتقال المدني لا يمكن أن يستند إلى مجرد إعادة ترتيب التحالفات القائمة أو توزيع مقاعد الحوار بين القوى المتنافسة، وإنما يحتاج إلى توافق على قواعد واضحة تضمن استقلال العملية السياسية وتمنع احتكار القرار أو إعادة إنتاج أسباب الأزمة.

ويبقى التحدي الأكبر أمام القوى السودانية هو الانتقال من سؤال من يشارك ومن يُستبعد إلى الاتفاق على مشروع سياسي يضع إنهاء الحرب وبناء دولة مدنية ديمقراطية في مقدمة أولوياته، ويستعيد ثقة السودانيين في إمكانية الخروج من دائرة الصراع والانقسام.

«الالتزام بوقف الحرب والتحول الديمقراطي وعدم إعادة إنتاج مراكز السلطة السابقة في صدارة معايير المشاركة».



العنف اللغوي الإخواني.. البذاءة في خطابهم

عبد الماجد عليش

ملخص

يرى الكاتب أن العنف اللغوي والشتائم شكّلا جزءًا أساسيًا من خطاب الإخوان المسلمين منذ التجربة الديمقراطية عام 1985، بهدف تشويه الخصوم السياسيين وتقويض التقاليد المهنية والإعلامية.

يشير إلى توظيف الدين والتهديدات الجنسية والإثنية في الدعاية السياسية، عبر اتهام الخصوم ووصمهم بعبارات تستهدف إثارة الانفعالات وتعميق الانقسامات المجتمعية.

يعتبر الكاتب أن البذاءة تحولت إلى أداة لتبرير الحرب ومهاجمة الخصوم، مستشهدًا بخطابات وتصريحات لقيادات سياسية وعسكرية، يرى أنها كرّست لغة الإذلال والاستباحة بدلًا من الحوار.

يخلص إلى أن انتشار الشتائم يعكس أزمة في الممارسة السياسية، مؤكدًا أن استخدام البذاءة بديلًا عن الحجة يكشف عن فقر الأفكار والعجز عن إدارة الخلاف بالحوار.

الخطاب الإعلامي للإخوان المسلمين ينهض على العنف اللغوي، وخلال أعوام التجربة الديمقراطية: أبريل - 1985 - 30 يونيو - 1989 - لم يكفِ إعلام الإخوان عن توجيه الشتائم للخصوم السياسيين ضمن خطاب إعلامي مُسيّس، قاصد وهادف إلى تغيير، بل إزالة القيم والتقاليد المهنية الإعلامية. كان ذلك التوظيف يُعبّر تمامًا عن جوهر المشروع الإخواني الهادف للانفراد بالحكم، ولفرض مفاهيمهم الخاصة. كان مشروعهم مُهيّأً لاستهلاك المؤسسات والتقاليد، ففي الإعلام: استهلاك الخطاب الصحفي لتصبح السيادة فيه للعنف اللغوي، ولِتصبح البذاءة، والبذاءة الجنسية، هي الخطاب السائد. ونشير أيضًا إلى استهلاك مفهوم الوطن - والمواطن ليصبح رديفًا للموت وللقتل: «جئنا لنعلم الناس ثقافة الموت» 1990 - وهي نفس ما ردده البرهان للمواطنين في أغسطس الماضي: «نحن حانموت معاكم!» والإشارة للموت تعني عند الإخوان تشبثهم اللانهائي بالسلطة السياسية حد القتال طلبًا لها وزودًا عنها.

لم يكن الفضاء الإعلامي بنفس السعة الحالية، واحتلت الصحف الورقية المكانة الأعلى في صناعة الرأي وتوجيهه. ولم تتحقق وقتها المصادرة السياسية الإعلامية لصالح حزب سياسي واحد، وكان الإخوان يواجهون أكثر ما يمقتون، وما لا يطيقون، وهو الرأي الآخر، وتعدد الأصوات من منابر مختلفة.

جعلت صحيفة الراية لسان حال الجبهة القومية الإسلامية، وصحيفة ألوان للإعلامي الإخواني حسين خوجلي، إضافة إلى صحف أخرى كانت تابعة لهم، جعلت من العنف اللغوي خطابهم الأساسي. وتمثل هذا العنف أوضح ما يكون في التهديد والابتزاز بشكل مباشر، كما كتب أمين حسن عمر مدير تحرير الراية في: 16 - نوفمبر - 1985: «إننا لكل من يلي عملًا عامًا ثم لا يستقيم بالمرصاد، ويعلم الله أن في حافظتنا صورًا ووثائق تفضح أقوامًا كثر ولا ننشرها لأنهم لم يبدأوا حتى الآن حربًا على الدين ودعاته». كما تمثل العنف اللغوي في تحقير الخصوم السياسيين تعييرًا بمظهرهم الجسدي، وبالادعاء عليهم في صفاتهم الشخصية، كما ظل يفعل حسين خوجلي. هذه اللغة لم تكن حالة شخصية، بل كانت، ولا تزال، تعبيرًا عن حالة لغوية تسم بسمة العنف الجماعة ومشروعها وكتابها وقادتها. خطابهم اللغوي واحد، تتساوى فيه القيادة السياسية بالقيادة التنفيذية بالقيادة الفكرية والإعلامية مع جمهرة القاعدة. ونثبت هنا أن معركتهم للسيطرة على مجال الإعلام هي أهم معاركهم، فالإخوان ابتداءً هم حالة لغوية، كما أنهم لا يسمحون أمنيًا وسياسيًا بفضاء إعلامي مضبوط بتقاليد إدارة الحوار، فالجماعة العقائدية المتشنجة لا تحتمل خطابًا يوعي الناس، ويخلق من وعيهم طاقة فعل جماعي يتوحدون بها وحولها. إذ يعمدون دومًا لمهاجمة ما يجمع الناس، وإلى تقويض ما يتفق حوله الناس، أيًا كان شكل الإجماع ومقداره.

الخوارج.. الحرائر.. الاغتصاب:

ينهض العنف اللغوي الإخواني على خلق ثيمة الخطر الذي يهدد المقدسات. فهناك دومًا مؤامرة دينية تهدد الإسلام، ومفردة الإسلام تعني عندهم برنامجهم السياسي للحكم. والخطر الثاني هو سلاح الاغتصاب الجنسي الذي يهدد الحرائر. خلال الأعوام 1985 - 2005 - كان دعايتهم السياسية تقوم على تكفير الحركة الشعبية بادعاء كفرها مقابل صدق إيمانهم في إخفاء للاختلاف السياسي والمادي: «يلا نفارق الحلة.. نجاهد في سبيل الله». ثم بدعة دعائية لا سابق لها: «عرس الشهيد». وتتجلى الحالة اللغوية في اللغة التي كانت تستعمل في تلك اللحظات الدعائية. ثم، كعادة المشروع الإخواني المحتشد بالتناقضات، عاد الترابي نفسه الذي كان يزوج الشهداء بالحور العين إلى نفي الشهادة عنهم، واصفًا الذين لاقوا حتفهم ممن جيشهم بوصفهم بمجرد موتى لم يصادفوا من يستر ميتتهم (فطائس) في عنف لغوي يكشف عن استهلاكهم للغة وتشويههم لقيم الدين ومقدساته.

الأكثر إثارة بالنسبة للإخوان كان، ولا يزال، هو إثارة النزعات العرقية العنصرية كمادة هجومية ضد الحركة الشعبية الموصوفين بالخوارج، وبأنهم (ما بيشبهونا)، وهي العبارة التي استند عليها خطاب منبر السلام العادل الإخواني. وهي نفس العبارة التي استعملها البرهان، ولا يكف عن تكرارها في خطبه. والوصف بعدم الشبه كان يهدف إلى تعميق الاختلاف الإثني كعامل فرقة سياسية، فمفردة الخوارج كانت تشير إلى زنوجتهم وليس لموقفهم السياسي. ونفس التوظيف نجده في عبارة (عرب الشتات) والذي أنتجه القيادي الإخواني الدرديري محمد أحمد في بدايات



الحرب إنكارًا لحق مواطنة قوات الدعم السريع والتي كانت تدفع رواتبها من وزارة المالية السودانية. ولكن مثل هذه المحاججة المنطقية لا تشغل خطاب العنف اللغوي المشغول بإنتاج لفظ أو عبارة صادمة يشغل بها المتلقي، ونضيف سمة سلبية أخرى لخطابهم، وهي أنهم لا يراجعون أنفسهم فيما نطقوا به مطلقاً. عبارة عرب الشتات استعملت لأنه لم يكن اتهام قوات الدعم السريع بالدين المختلف بالسهولة السابقة، ولهذا أصبحت الأولوية للشتيمة البذيئة تعييرًا بالنسب، فمن ينازعونهم السلطة السياسية تحولوا إلى قبائل غير سودانية، ثم أبناء نسب مشكوك فيه، والاستهلاك اللغوي ينتج عبارة (أولاد الضيف)، والغرض من توظيف العبارة الصادمة هو أن تتحول إلى وسيلة تعيق الموقف السياسي من الفحص العقلاني، وتصبح العبارة الصادمة هي الحجة السياسية التي تؤكد صحة الموقف السياسي للإخوان، ويصبح الاتهام بالتشكيك في النسب حجة سياسية تلغي الموقف السياسي للخصم.

عند الحديث عن ضرورة إيقاف الحرب واللجوء للتفاوض لحل النزاع اللاإنساني المشتعل منذ ثلاثة أعوام ونصف العام، يلوح الإخوان بمفردة الاغتصاب كشعار مقدس. وكان قد سبق لهم توظيف المفردة خلال أعوام التجربة الديمقراطية الثالثة 1985 - 30 يونيو - 1989 – لمحاربة أي جهود تتم للحوار وللتفاهم، ولطلب اتفاق سلمي يوقف الحرب الأهلية ذاك الوقت. هدفهم وقتها هو نفس هدفهم الآن: الانفراد بالسلطة السياسية. ولتحقيق هذا الهدف يتم توظيف الحرب وتبني شعارات الدفاع عن الحرائر وحمايتهن من الاغتصاب، ونلاحظ لمفردة الحرائر المشحونة بالدلالات الدينية وبالمحمولات الشعبية، وتجدهم يتعمدون الفحش في التوصيف: اغتصاب الحرائر، اغتصاب الأمهات، الأخوات.

توظيف البذاءة كخطاب حربي:

الحرب الأهلية المشتعلة منذ ثلاثة أعوام ونصف العام كشف بوضوح عن توظيفهم للغة كأداة حربية. أصبح الخروج عن الذوق العام المتفق عليه خطابًا ثابتًا ينتزع المصداقية أو القبول فقط بالقدرة على ترديد ما هو خارج على الأدب العام والذوق، كمثل احتفاء البرهان في أبريل 2025 بالمواطن الذي ردد ساقط القول

ومكافأته تأكيدًا على أن البذاءة اللفظية هي جزء من خطابهم الحربي. ونلاحظ أن توظيف البذاءة الجنسية إنما يهدف إلى تصوير الهيمنة الجنسية (عينك فوقو.. تركب فوقو) كلغة بديلة عن الهيمنة السياسية الفعلية. وفي هذه الصورة البذيئة تتداخل ثلاثة مستويات: الجنس باعتباره مادة لغوية مثيرة للخيال وللانفعال – الصياح الانفعالي والإشارات، والرجولة باعتبارها رمزًا ثقافيًا للقوة وللقدرة على السيطرة، والسياسة باعتبارها صراعًا يعاد تخيله وتقديمه بلغة الإخضاع والإذلال. ولم يكن الأسوأ من فرض هذا المستوى الإعلامي اللغوي سوى التبرير بحجة الأهوال التي واجهها الجميع ما يبرر من جانبهم أن تسود البذاءة بين الناس، والمتتبع للتعليقات المتداولة على صفحات وسائط التواصل الاجتماعي سيلاحظ غلبة مفردات وعبارات الإخوان الدعائية الحربية. ولا يرتبط الأمر بالحرب فحسب، ففي واقع الأمر أن خطاب البذاءة ظل هو الخطاب السائد منذ انفراد الإخوان المسلمين بالسلطة في 30 - يونيو - 1989. وكمثال لذلك ما وثقه التاريخ من خطابهم السياسي بصوت الرائد يونس محمود. الشتائم كانت، ولا تزال، هي الغاية الأساسية. وتطاولت الحالة اللغوية التي كانت تستبيح كل قيمة، على قادة الدول الأخرى، وعلى الحياة الشخصية لقيادات المعارضة. كان خطاب البذاءة يُعلن عن عدم اعترافه، وعدم اكتراثه بكل القيم المتفق عليها، كان حديث الثورة يعلن عن انطلاق مرحلة كاملة تتمثل أمامنا في عبارة (بل بس).

خلال أعوام الحرب: 15 - أبريل - 2023 - وحتى اللحظة الراهنة كان العنف اللغوي هو المادة الدعائية الأساسية التي يبررون بها حربهم ويهاجمون عبرها خصومهم. خطاب الاستباحة هو منتوجهم الأساسي، فتجدهم بزعم كونهم محاربين دفاعًا عن الدولة والعرض يلوحون بالخناجر مؤكدين أحقيتهم على ذبح خصومهم السياسيين. قيادتهم السياسية كانت تضيف لخطاب الاستباحة إضافتها الشخصية، فيردد البرهان منتشيًا بفعل القتل (دبل ليهو)، وفي خطاباته كان للشتائم الجنسية موقعًا متقدمًا، مثلما نجد في كلمته المسيئة بتاريخ 5 يناير - 2024، وترديده لفاحش القول ما لم يصدر من زعيم سياسي، وعاد البرهان ليؤكد على سعة قدراته في الإتيان بالقول الفاحش في مخاطبة الناس برسم صورة جنسية في غاية البذاءة في يناير 2025، إضافة إلى كونه لم يكف عن توظيف لغة الجسد جاعلًا من إشارات يديه وسيلة لإرسال الرسائل ذات الإيحاءات الجنسية البذيئة، والتي سرعان ما يلتقطها الإعلام ويجعلها نموذجًا دعائيًا يسيرون به. ولا يقتصر الفحش على البرهان وحده، فللفريق الكباشي إشاراته البذيئة أيضًا، وله أقواله.

إن اللغة هي التعبير المكثف والحقيقي عن جوهر المشروع الحاكم، وبالنظر إلى سيطرة الإخوان على الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، فإن ما ينطقون به هو جوهر مشروعهم وليس نتاجًا لحالة طارئة فرضتها أزمة سياسية حربية. فالبذاءة كانت حاضرة في صراعهم هم أنفسهم حينما انفجر الصراع بينهم على السلطة خلال الأعوام 1998 - 2000، وكنموذج لذلك نذكر تلك العبارات المُسيئة الفاحشة التي استعملها أحد قياداتهم الإعلامية وهو المرحوم الصحفي محمد طه محمد أحمد ضد شيخ التنظيم والأب الروحي للمشروع حسن الترابي، إضافة إلى عبارات الترابي نفسه وهو يصف من تمردوا عليه باللصوصية وبالجبن، إضافة إلى مقولته الشهيرة، ينتاش البشير، المحملة بالبذاءة الجنسية والإثنية.



توجيه الشتائم والبذاءات اللفظية لا يكشف عن فقر اللغة فحسب، بل يكشف عن انحطاط في تصور السياسة ذاتها، فالشتيمة تكشف عن فقر الفكرة التي تقف خلف اللغة، وحين تصبح البذاءة بديلًا عن الحجة يغدو العنف اللغوي وجهًا آخر للعجز السياسي.

«لن نعمل في هذه الظروف»

المعلمون يعلنون الإضراب

ملخص

بدأت لجنة المعلمين السودانيين إضراباً مجدولاً من ولاية الخرطوم، احتجاجاً على تأخر المستحقات المالية وتدني الأجور وتدهور بيئة العمل، مع التهديد بتوسيع الإضراب ليشمل جميع الولايات.

تطالب اللجنة برفع الحد الأدنى لأجور المعلمين إلى 500 ألف جنيه، وصرف المتأخرات منذ عام 2023، وتسوية مستحقات معلمي كردفان ودارفور، إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم.

يواجه قطاع التعليم أزمة متفاقمة بسبب تدمير المدارس ونقص الكتب والإجلاس، فيما حذر معلمون من أن استمرار الأزمة يهدد مستقبل ملايين الأطفال ويحرمهم من فرص التعليم.

عزت وزارة التربية والتعليم عدم صرف المستحقات إلى الانهيار الاقتصادي وتوجيه الموارد للمجهود الحربي، بينما كشفت الأمم المتحدة عن بقاء نحو 8 ملايين طفل خارج الفصول الدراسية.

«أصبح الأجر الشهري للمعلم لا يتجاوز ما يعادل 25 دولاراً».



الخرطوم- محمد عبد الباقي

بدأت لجنة المعلمين السودانيين إضراباً مجدولاً تزامناً مع بداية العام الدراسي الذي أعلنت عنه وزارة التربية والتعليم العام.

وكانت وزارة التربية والتعليم العام أعلنت بداية العام الدراسي في الثامن عشر من أكتوبر الجاري، قبل أن تعلن لجنة المعلمين السودانية، وهي كيان نقابي، الدخول في إضراب مجدول يبدأ من ولاية الخرطوم باعتبارها الأكثر تأثيراً وكثافة سكانية، احتجاجاً على عدم تنفيذ عدة مطالب تقدمت بها اللجنة مرات عديدة دون أن تجد استجابة من جهات الاختصاص.

تأتي في مقدمة مطالب لجنة المعلمين صرف متأخرات الاستحقاقات المالية التي توقفت منذ اندلاع الحرب قبل نحو 42 شهراً، ورفع الأجور التي تآكلت بصورة غير مسبوقة بسبب تدني سعر صرف الجنيه السوداني، إذ أصبح الأجر الشهري للمعلم لا يتجاوز ما يعادل 25 دولاراً.

كذلك طالبت اللجنة بمنح معلمي ولايات كردفان ودارفور أجورهم التي توقفت منذ بداية الحرب بحجة وجودهم في مناطق سيطرة الدعم السريع، إلى جانب تأهيل المدارس التي نهبت محتوياتها ودمرت بفعل الحرب، وتوفير الكتاب المدرسي والإجلاس الذي أصبح معدوماً في المدارس.

وكانت أزمة التعليم في السودان قد تفاقمت بصورة لافتة في ظل استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتراكم المشكلات التي يعاني منها المعلمون منذ سنوات، وعلى رأسها تدني الأجور وتأخر صرف المرتبات والاستحقاقات المالية، إلى جانب تدهور بيئة العمل وغياب أبسط مقومات العملية التعليمية داخل المدارس.

وفي وقت تتزايد فيه الحاجة إلى استعادة استقرار المؤسسات التعليمية وضمان حق ملايين الأطفال في التعلم، تتجه الأزمة نحو مرحلة أكثر تعقيداً مع تجاهل السلطات الحكومية مطالبات المعلمين المتكررة بحقوقهم، وهذا ما دفعهم إلى اللجوء للإضراب أكثر من مرة.

ووفقاً للجنة المعلمين، فإن الإضراب المجدول الذي بدأ حالياً في ولاية الخرطوم سيشمل كل الولايات في حال لم تستجب السلطات لمطالب المعلمين وتعمل على معالجة أوضاعهم المعيشية والمهنية.

ولا تقتصر دوافع الإضراب على المطالبة بزيادة الأجور وتحسين شروط الخدمة، بل تمتد إلى أزمة أوسع تتعلق بالمطالبة برفع ميزانية التعليم إلى 20 في المئة من الميزانية العامة.

وفي ظل هذا الوضع، يعاني المعلمون من أزمة معيشية خانقة نتيجة ارتفاع تكاليف الغذاء والسكن والمواصلات والاحتياجات الأساسية. وتزداد حدة هذه المعاناة في ولايات كردفان ودارفور، حيث يواجه المعلمون أوضاعاً أكثر تعقيداً بعد أن حرموا من أجورهم بسبب وجودهم في مناطق تقع تحت سيطرة الدعم السريع، ما يثير تساؤلات بشأن مصير حقوقهم المالية والجهة المسؤولة عن ضمان حصولهم على مستحقاتهم، في وقت لا يزال فيه استمرار الحرب يفرض قيوداً كبيرة على حركة السكان وقدرتهم على العمل والوصول إلى الخدمات.

وبالتوازي مع الأزمة المالية، تتفاقم التحديات التي تواجه المدارس التي تعاني من تدهور البنية التحتية وغياب الصيانة ونقص الإجلاس المدرسي.

وبحسب إفادات عدد من المعلمين، يكتسب إضراب معلمي ولاية الخرطوم أهمية خاصة بالنظر إلى احتمال تحوله إلى نقطة انطلاق لتحرك أوسع يشمل ولايات أخرى، في ظل تشابه المطالب.

وتتهم لجنة المعلمين السودانية السلطات الحكومية بمحاولة رفع يدها عن التعليم الحكومي ووقف الإنفاق عليه لصالح التعليم الخاص حتى تضطر الأسر إلى إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة بدلاً من الحكومية التي ظلت تتوقف باستمرار تبعاً لإضراب المعلمين الذي

«من أهم مطالب اللجنة الضغط على الحكومة لزيادة الإنفاق على التعليم، ورفع الحد الأدنى لأجور المعلمين إلى 500 ألف جنيه».

«الكتاب المدرسي لم يُطبع منذ سنوات، وهناك مراحل دراسية لم تُطبع لها كتب أصلاً».

تكرر أكثر من مرة خلال فترات متقاربة.

ويصف سامي الباقر، المتحدث باسم لجنة المعلمين السودانيين، الطريقة التي تتعامل بها السلطات الحكومية مع مطالب المعلمين بأنها غير مرضية وتكشف بصورة أكبر عن رغبتها التي أصبحت واضحة، وهي وقف الإنفاق نهائياً على التعليم في القطاع الحكومي وتجفيفه لصالح التعليم في القطاع الخاص.

وقال سامي لـ«أفق جديد»: «من أهم مطالب اللجنة التي تقود الإضراب الضغط على الحكومة لزيادة الإنفاق على التعليم، ورفع الحد الأدنى لأجور المعلمين إلى 500 ألف جنيه وجعل الإنفاق على التعليم مركزياً تتولاه الحكومة المركزية بدلاً من تركه للولايات الفقيرة وحل مشكلة معلمي كردفان ودارفور الذين توقفت أجورهم من بداية الحرب، وتنفيذ ترقيات المعلمين المؤجلة منذ فترة في بعض الولايات، وتسديد المتأخرات المتراكمة منذ العام 2023».

يتابع سامي: «تطالب اللجنة بتهيئة البيئة المدرسية التي أصبحت طاردة للغاية، وتوفير الإجلاس والكتاب المدرسي وصيانة المرافق الخدمية مثل الحمامات، فالكتاب المدرسي لم يطبع منذ سنوات وهناك مراحل دراسية لم تطبع لها كتب أصلاً، ولا يتوفر كتاب مدرسي حالياً لبعض فصول المرحلة الثانوية، حتى في المدارس نفسها».

ووجدت آلاف الأسر في ولاية الخرطوم نفسها أمام تعقيدات هائلة بسبب استمرار إضراب المعلمين الذي حال دون إرسال أبنائها إلى المدارس الحكومية، في الوقت الذي ارتفعت فيه الرسوم السنوية في المدارس الخاصة إلى أرقام تفوق مقدرتها المالية.

يقول إبراهيم سليمان، وهو معلم وموجه تربوي متقاعد، لـ«أفق جديد»: «يواجه قطاع التعليم أزمة حقيقية تستحق الوقوف عندها من قبل الدولة التي تركت أمر التعليم تماماً، وحولت كل الميزانية إلى الإنفاق على الحرب المستمرة، ومع أزمة تدهور سعر صرف العملة الوطنية وجد المعلمون أنفسهم غير قادرين على الوصول إلى المدرسة، أما مسألة معيشتهم وأسرهم فأصبحت شاقة وصعبة للغاية».

يضيف إبراهيم: «استمرار الوضع بهذه الطريقة سوف يهدد مستقبل التعليم الذي يعاني أصلاً خللاً ومشكلات كثيرة، وسوف تتطور هذه المشكلات، وسيكون ضحيتها مزيد من الأطفال الذين يخسرون فرصتهم في التعليم ويتحولون إما إلى فاقد تربوي أو إلى وقود لهذه الحرب والحروب القادمة».

أما أحمد علي، وهو معلم بالمرحلة الثانوية في ولاية شرق دارفور وواحد من آلاف المعلمين في إقليم دارفور الذين توقفت أجورهم منذ بداية الحرب، يقول لـ«أفق جديد»: «الدولة قررت بوضوح رفع يدها عن التعليم وتحويله إلى القطاع الخاص دون مراعاة لحقوق الأطفال وأولياء الأمور الذين أفقرتهم الحرب وأصبحوا غير قادرين على توفير وجبة الإفطار لأسرهم، دعك عن دفع الرسوم الباهظة في المدارس الخاصة التي شجعتها الحكومة بصورة لم يحدث لها مثيل خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما جعل أعدادها تتضاعف عشرات المرات».

وتابع أحمد علي: «الدليل على تجاهل السلطات الحكومية أمر التعليم هو إيقاف أجور المعلمين في كردفان ودارفور بحجة وجودهم في مناطق الدعم السريع، فهذه حجة في غاية الغرابة لأنه لا يستقيم المنطق بأن تشترط الدولة على المواطن النزوح من بيته من أجل الحصول على حقوقه، وإلا تعاقبه بالحرمان وتتعامل معه كأنه مجرم. هذا ما يحدث معنا نحن المعلمين في دارفور، فالحكومة المركزية حرمتنا من أجورنا لأكثر من ثلاثة أعوام وأغلقت آلاف المدارس التي كانت تستقبل آلاف التلاميذ في إقليم دارفور الذي تبلغ مساحته ثلث مساحة البلاد، وفي ذات الوقت لم تهتم بالتعليم حتى في المناطق التي تخضع لسيطرتها في بقية الولايات».

تتشابه أوضاع المعلمين في كل ولايات السودان من حيث توقف الأجور وتدهور أوضاعهم المعيشية، وهو ما حال في كثير من الأوقات دون قيامهم بمهمتهم التعليمية وفقاً لعبد القيوم، وهو معلم من ولاية شمال كردفان طلب الإشارة إليه باسمه الأول فقط.

«لا يستقيم المنطق بأن تشترط الدولة على المواطن النزوح من بيته من أجل الحصول على حقوقه، وإلا تعاقبه بالحرمان وتتعامل معه كأنه مجرم».

«المعلمون في الأساس غير قادرين على الوصول إلى المدرسة حتى إذا قرروا مواصلة التعليم من دون الحصول على أجور».



قال عبد القيوم لـ«أفق جديد»: «أجر المعلم في إقليم كردفان لا يتجاوز 200 ألف جنيه، وهو أقل من 23 دولاراً في الشهر، وفي مثل هذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر العملية التعليمية، زد على ذلك أوضاع المدارس التي تعرضت للتخريب والسرقة واستخدم كثير منها مراكز إيواء للنازحين، ما أدى إلى تدمير محتوياتها من دون أن يتم ترميمها، وهي تفتقر حتى إلى الإجلاس، ورغم هذا قررت وزارة التربية والتعليم فتح المدارس، وكأن الأمور يمكن أن تسير بهذه الطريقة غير المستقيمة».

ويشير عبد القيوم إلى أنه في الوقت الحالي لو قرر الذهاب إلى المدرسة لن يستطيع لأنه لا يملك قيمة تذكرة وسيلة النقل العام التي تقله يومياً من وإلى مكان عمله.

وتوقع أن يمتد الإضراب الحالي من الخرطوم إلى كردفان في الأيام المقبلة لأن المعلمين في الأساس غير قادرين على الوصول إلى المدرسة حتى إذا قرروا مواصلة التعليم من دون الحصول على أجور.

من جهته، قال مسؤول في وزارة التربية والتعليم العام لـ«أفق جديد» تعليقاً على مطالب لجنة المعلمين التي قالت إنها ظلت تحصل على وعود بتحقيق مطالبها دون تنفيذها، ولذلك لجأت إلى الإضراب: «الدولة في وضع اقتصادي شبه منهار، وكل الموارد تذهب لدعم المجهود الحربي، وحالياً ليس هنالك أي خيار لدفع مستحقات المعلمين، والتي رغم تراكمها لسنوات من المؤكد أنه سوف يتم الإيفاء بها في القريب العاجل متى ما توفرت الإمكانيات المالية اللازمة».

وفي السابع من أغسطس الماضي، قالت أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في مخاطبة أمام مجلس الأمن، إن ما لا يقل عن ثمانية ملايين طفل في سن الدراسة ما زالوا خارج الفصول الدراسية، مع تأثير غير متناسب على ملايين الأطفال النازحين، وخاصة أولئك الذين فروا إلى دول الجوار.

وأضافت أمينة: «في دارفور التي مزقتها الحرب وحدها، تضررت أو دُمّرت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ما يقرب من ثلاثة أرباع المدارس منذ اندلاع القتال في أبريل 2023».

«استمرار الوضع بهذه الطريقة سوف يهدد مستقبل التعليم، وسيكون ضحيته مزيد من الأطفال الذين يخسرون فرصتهم في التعليم».

سنة خارج الفصول الدراسية:

أطفال الفاشر بين النزوح والحرمان من التعليم

ملخص

تسببت الحرب والنزوح من الفاشر في حرمان آلاف الأطفال من التعليم، بعدما فقدوا مدارسهم واستقرارهم وأصبحوا يواجهون ظروفاً معيشية قاسية.

تكشف قصص النازحين عن أطفال أمضوا عاماً دراسياً كاملاً خارج الفصول، بسبب نقص المقاعد الدراسية وارتفاع الرسوم وعجز الأسر عن توفير الاحتياجات التعليمية.

يحذر مختصون من أن استمرار الانقطاع عن الدراسة يفاقم الفاقد التعليمي، ويزيد مخاطر التسرب وعمالة الأطفال والاستغلال، إلى جانب الآثار النفسية والاجتماعية.

تبرز الحاجة إلى تدخل عاجل لتوفير فصول مؤقتة وبرامج تعليمية تعويضية، ودعم الأطفال نفسياً واجتماعياً، حتى لا تتحول الحرب إلى خسارة جيل كامل لحقه في التعليم.

«الحرب لم تحرم الأطفال من الاستقرار والأمان فحسب، بل وضعت حقهم في التعليم أمام عوائق يصعب تجاوزها».

عبدالهادي الحاج

في مدينة نيالا تحاول النازحة شيراز موسى أن توفر لأطفالها الثلاثة ما تستطيع من احتياجات الحياة اليومية، لكن مواصلة ابنتها الكبرى تعليمها أصبحت واحدة من أكثر الأشياء صعوبة في ظل النزوح وفقدان مصدر الدخل.

نزحت شيراز من الفاشر مع أطفالها، بعد أن عاشت الأسرة الأحداث التي شهدتها المدينة عقب سيطرة قوات الدعم السريع عليها قبل سنة، ومنذ ذلك الوقت، لا تعرف شيئاً عن زوجها محمد نور إدريس، المفقود خلال الأحداث، لتُصبح المعيلة الوحيدة لأطفالها الثلاثة، وهم أسمهان، وهي في سن المدرسة، وإحسان في سن الروضة، وأواب الأصغر.

كانت أسمهان تواصل تعليمها قبل النزوح، لكن انتقال الأسرة إلى مدينة نيالا وضع مستقبلها الدراسي أمام عقبة جديدة، حيث طُلب من الأسرة دفع رسوم حتى تتمكن الطفلة من مواصلة الدراسة، إلا أن شيراز لا تملك المال اللازم لذلك.

معسكرات النزوح في نيالا

استقبلت مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور أعداداً كبيرة من النازحين الفارين من المواجهات العسكرية في مدينة الفاشر ومناطق أخرى، إذ يُقدّر إجمالي النازحين المقيمين في المحلية بنحو 335،064 شخصاً، وفقاً لتحديثات تقارير صادرة في عام 2026، ويشمل الرقم نازحين من ولايات ومناطق متعددة، وليس القادمين من الفاشر وحدهم.

ويتوزع نازحو الفاشر على خيارات سكنية مختلفة، تشمل مراكز الإيواء الجماعية التي أُقيمت داخل المدارس والمباني الحكومية، إلى جانب الأسر التي تستضيفها مجتمعات محلية أو تضطر إلى استئجار مساكن في أحياء المدينة، فيما اتجه آخرون إلى المخيمات المحيطة بنيالا، مثل معسكري كلمة وعطاش.

تقول شيراز لـ «أفق جديد» إنها بالكاد تستطيع توفير احتياجات أطفالها من خلال بيع بعض الأشياء البسيطة في السوق، ولا تجد شخصاً يتكفل برسوم دراسة ابنتها، ومع غياب الأب وعدم وجود مصدر دخل ثابت، أصبح التعليم بالنسبة إلى أسمهان مرتبطاً بقدرة والدتها على توفير مبلغ لا تستطيع تحمله.

ولا تقتصر معاناة الطفلة على حرمانها من الدراسة فحسب، فهي تعاني أيضاً من ثقب في القلب، كانت الأسرة تستعد لإجراء عملية جراحية لها قبل اندلاع الأحداث في الفاشر، لكن الحرب حالت دون ذلك، وغادر الطبيب الذي كان من المقرر أن يجري العملية المدينة، لتتوقف خطة العلاج هي الأخرى.

من دارفور إلى أقصى الشمال

قصة أخرى تكشف جانباً من حرمان الأطفال النازحين من مدينة الفاشر من التعليم، حيث مرّت سنة دراسية كاملة على محمد معتصم حسب الكريم، من دون أن يدخل فصلاً دراسياً، بعدما حرمته ظروف النزوح من فرصة مواصلة تعليمه في مخيم العفاض بمدينة الدبة شمال السودان.

محمد، ابن صفية عبد الباقي، وهي معلمة نزحت مع أسرتها من مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور قبل سنة، ورغم أن التعليم متاح في المخيم، فإن المدارس القائمة لا تستوعب أعداد الأطفال والتلاميذ النازحين، ما جعل الحصول على مقعد دراسي أمراً غير متاح لجميع الأطفال.

تقول صفية لـ «أفق جديد» إن ابنها لم يجد فرصة للالتحاق بالتعليم، وظل سنة كاملة في المنزل، وأن وجود المدارس لم يكن كافياً لتغطية احتياجات العدد الكبير من الأطفال داخل المخيم.

وبالنسبة إلى صفية، التي كانت تعمل في مجال التعليم، فإن بقاء ابنها خارج المدرسة طوال عام دراسي يمثل مصدر قلق بالغ، تقول إن انقطاع التعليم يترك آثاراً سلبية على الأطفال، الذين يجدون أنفسهم في المنزل من دون مقاعد دراسية أو فرصة لمواصلة تعليمهم، بينما لا تملك الأسر النازحة الكثير لتفعله لتغيير هذا الواقع.

ويواجه الأطفال النازحون من الفاشر إلى مخيم

«ضياع سنة دراسية كاملة تعني بالنسبة إلى أطفالها ضياع سنة من مستقبلهم».

«حين لا يجد الطفل مقعداً دراسياً، يصبح الوقت الذي كان يفترض أن يقضيه داخل الفصل متاحاً للعمل أو البحث عن سبل لمساعدة أسرته».

العفاض بالولاية الشمالية تحديات متفاقمة في الحصول على التعليم، في ظل اتساع أعداد النازحين وتراجع قدرة المؤسسات التعليمية على استيعابهم.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 130 ألف طفل في مدينة الفاشر تعرضوا لظروف قاسية خلال حصار مطول، حُرموا خلالها من بيئة تعليمية مستقرة، فيما أخرجت المعارك والقصف وتحوّل المدارس إلى مراكز إيواء عدداً كبيراً من المؤسسات التعليمية عن الخدمة.

وفي مخيم العفاض، الذي يضم أكثر من 25 ألف نازح ينحدر معظمهم من دارفور، بينهم أكثر من 4،300 أسرة، مقابل سعة تصميمية لا تتجاوز 3،000 أسرة، يواجه أكثر من 700 طفل في سن الدراسة خطر الانقطاع عن التعليم.

وفي محاولة لتدارك هذا الوضع، أدى 155 تلميذاً من نازحي الفاشر امتحانات الشهادة الابتدائية، فيما جرى حصر نحو 115 معلماً نازحاً داخل المخيم، يمكن الاستفادة منهم في إنشاء مدارس مخصصة للأطفال النازحين.

وتزداد المشكلة تعقيداً مع الظروف المعيشية الصعبة التي تواجهها الأسر في المخيم، ولتوفير الاحتياجات اليومية، تضطر بعض النساء إلى العمل في الأسواق أو الذهاب إلى المزارع، فيما يبحث الأطفال أنفسهم عن طرق لمساعدة أسرهم في مواجهة ضيق المعيشة.

وتقول صفية إن بعض التلاميذ يتجهون إلى المزارع، بينما يذهب آخرون إلى نهر النيل للصيد من أجل بيع الأسماك وتوفير بعض المال لأسرهم.

وفي إحدى المرات، كادت محاولة للصيد أن تتحول إلى مأساة، بعدما ذهب ستة من الأطفال إلى النهر، وهناك تعرضوا لخطر الغرق، لكن تمكن صيادون من إنقاذهم في اللحظات الأخيرة.

بالنسبة إلى صفية، تكشف هذه الحادثة جانباً آخر من آثار بقاء الأطفال خارج المدرسة، فحين لا يجد الطفل مقعداً دراسياً، يصبح الوقت الذي كان يفترض أن يقضيه داخل الفصل متاحاً للعمل أو البحث عن سبل لمساعدة أسرته، حتى عندما تكون تلك السبل محفوفة بالمخاطر.

من جانبه، حذّر المتحدث باسم لجنة المعلمين السودانيين، سامي الباقر، من التداعيات طويلة الأمد لانقطاع الأطفال النازحين من مدينة الفاشر عن التعليم، مشيراً إلى أن آثار الحرب لا تقتصر على فقدان المدارس، بل تشمل الصدمات النفسية وتدهور الأوضاع المعيشية وفقدان الشعور بالأمان، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الأطفال على التعلم والاستيعاب.

الحصول على المال

بينما تكافح الأسر النازحة من الفاشر لتأمين احتياجاتها الأساسية، يدفع الأطفال ثمناً متزايداً للحرب، التي لم تحرمهم من الاستقرار والأمان فحسب، بل وضعت حقهم في التعليم أمام عوائق يصعب تجاوزها.

وبين أسمهان، التي حُرمت من الدراسة بسبب عجز أسرتها عن دفع الرسوم وتوفير العلاج، وأطفال صفية الذين فقدوا سنة دراسية كاملة بسبب محدودية فرص التعليم في المخيم، تتجلى صور متعددة لمعاناة جيل يواجه خطر خسارة سنوات من التعلم، في وقت تنشغل فيه أسرهم بتدبير سبل البقاء.

شيراز تجد نفسها اليوم أمام احتياجين أساسيين لطفلتها لا تستطيع توفير أي منهما، وهما العلاج والتعليم، وتقول إن إمكانياتها الحالية لا تسمح لها بمتابعة علاج ابنتها، كما لا تسمح لها بدفع رسوم المدرسة وإعادتها إلى مقاعد الدراسة.

وبينما تحاول شيراز إعالة أطفالها من عمل بسيط في السوق، تبقى أسمهان خارج المدرسة، لا بسبب عدم رغبتها في التعلم، وإنما لأن الأسرة فقدت القدرة على تحمل تكاليفه.

وبالنسبة إلى هذه الأسرة النازحة من الفاشر، لم تكن الحرب مجرد رحلة نزوح وفقدان للأب، بل امتدت آثارها إلى مستقبل الأطفال نفسه، فأسمهان التي كانت في سن الدراسة، تجد الآن أن العودة إلى التعليم مرهونة بتوفر المال، في وقت تكافح فيه والدتها من أجل تأمين أبسط احتياجات الأسرة.

فيما تقول صفية إن ضياع سنة دراسية كاملة

«المدرسة لا تمثل مكاناً للتعلم فحسب، وإنما توفر أيضاً مساحة للحماية النفسية والاجتماعية».

«استمرار انقطاع الأطفال عن الدراسة لعامين أو ثلاثة أعوام قد يؤدي إلى اتساع الفجوة التعليمية ويرفع مخاطر التسرب النهائي من المدارس وعمالة الأطفال».



تعني بالنسبة إلى أطفالها ضياع سنة من مستقبلهم؛ سنة مرت من دون تعليم أو حياة مدرسية أو فرصة لاكتساب المعارف والمهارات التي يحتاجونها لمواصلة دراستهم.

وتضيف أن هذا الوضع يضاعف مخاوف الأسر النازحة على مستقبل أبنائها، خصوصاً مع استمرار صعوبة الحياة وعدم كفاية فرص التعليم المتاحة داخل المخيم.

تداعيات نفسية وتعليمية

المعلم والمختص التربوي حسن عبد الرضي حذّر من التداعيات النفسية والتعليمية والاجتماعية لاستمرار انقطاع الأطفال النازحين من مدينة الفاشر عن الدراسة، مشيراً إلى أن الحرب لا تدمّر المدارس فحسب، بل تقوّض أيضاً شعور الأطفال بالأمان والاستقرار، وهما من الأسس الضرورية للتعلم.

وقال عبد الرضي لـ «أفق جديد» إن الأطفال الذين تعرضوا للقصف وفقدان ذويهم وتشرد أسرهم، ثم ابتعدوا عن مدارسهم ومعلميهم وأصدقائهم، يواجهون صعوبات قد تؤثر في التركيز والذاكرة والدافعية للتعلم، فضلاً عن الآثار النفسية العميقة التي قد تخلّفها تجارب الحرب والنزوح.

وأكد أن إعادة الأطفال إلى التعليم لا تقتصر على توفير مقاعد دراسية، بل تتطلب تهيئة بيئة آمنة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي،

«الحرمان من التعليم لا يعني فقدان القدرة على التعلم، بل يستدعي توفير برامج تعليمية تعويضية تتناسب مع مستوى الطفل الفعلي».

«تتجسد أزمة آلاف الأطفال النازحين من الفاشر، الذين لا تهدد الحرب حاضرهم فحسب، بل تمتد آثارها إلى مستقبلهم التعليمي والنفسي والاجتماعي».

بما يساعدهم على استعادة قدرتهم على التعلم والاندماج في الحياة المدرسية.

وأوضح عبد الرضي أن قياس الفاقد التعليمي بين الأطفال النازحين يتطلب حصر غير الملتحقين بالمدارس وتحديد مدة انقطاعهم، ثم تقييم مهاراتهم الفعلية في القراءة والكتابة والحساب، ومقارنتها بالمستويات المتوقعة لأعمارهم وصفوفهم الدراسية.

وشدد على أهمية إنشاء قاعدة بيانات محدثة تراعي أوضاع الأطفال النازحين وتكرار انتقالهم، موضحاً أن قياس الفاقد لا ينبغي أن يعتمد على سنوات الانقطاع وحدها، إذ تختلف مستويات فقدان المهارات من طفل إلى آخر، وقد يحتاج بعض الأطفال إلى استعادة المهارات الأساسية، بينما يحتاج آخرون إلى تعويض مقررات دراسية كاملة.

ويقول الباقر إن المدرسة، في ظروف النزوح، لا تمثل مكاناً للتعلم فحسب، وإنما توفر أيضاً مساحة للحماية النفسية والاجتماعية، ما يجعل استعادة التعليم مرتبطة بتهيئة بيئة آمنة للأطفال وتوفير الدعم النفسي اللازم لهم.

وأضاف لـ «أفق جديد» أن تقديرات اليونيسف تشير إلى أن نحو 8 ملايين طفل في السودان ظلوا خارج المدرسة، في ظل تراجع استخدام المباني المدرسية نتيجة إغلاق بعضها وتحويل بعضها الآخر إلى ملاجئ للنازحين أو استخدامات أخرى.

واعتبر أن هذه المؤشرات تعكس حجم الأزمة التعليمية التي خلّفتها الحرب، خصوصاً بالنسبة إلى الأطفال الذين اضطروا إلى النزوح وفقدوا فرص مواصلة دراستهم.

تأثير انقطاع التعليم

لا تقتصر تداعيات استمرار انقطاع الأطفال النازحين عن الدراسة على فقدان فرص التعليم، بل تمتد لتشمل آثاراً نفسية ومعرفية واجتماعية قد تتفاقم مع مرور الوقت، فالبعد عن البيئة المدرسية، بالتزامن مع صدمات الحرب والنزوح، قد يزيد من مشاعر الخوف والقلق والعزلة، ويؤثر في التركيز والذاكرة واكتساب المهارات الأساسية، وهذا ما حذّرت منه اختصاصية الصحة النفسية ميداء مبارك، التي قالت إن التداعيات النفسية والمعرفية والاجتماعية لاستمرار انقطاع الأطفال النازحين عن الدراسة لأكثر من سنة بسبب الحرب لا تقتصر على فقدان الدروس والامتحانات، بل تمتد إلى شعور الأطفال بالأمان والاستقرار والانتماء.

وأوضحت مبارك لـ «أفق جديد» أن الأطفال الذين تعرضوا لتجارب قاسية، مثل القصف والنزوح وفقدان أفراد من أسرهم، قد يعانون من القلق المستمر والحزن واضطرابات النوم والكوابيس وصعوبة تنظيم المشاعر، كما قد تظهر لدى بعضهم أعراض مرتبطة باضطراب ما بعد الصدمة أو الاكتئاب، ويصبحون أكثر ميلاً إلى الانسحاب الاجتماعي.

وشددت على أن التعرض للحرب لا يعني بالضرورة إصابة كل طفل باضطراب نفسي، موضحة أن استجابات الأطفال تختلف بحسب شدة التجارب التي مروا بها، وظروفهم الحياتية، ومدى توفر الدعم الأسري والاجتماعي.

وأضافت أن الانقطاع عن الدراسة، بالتزامن مع هذه التجارب، قد يؤثر في التركيز والانتباه والذاكرة، ويضعف القدرة على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، كما يحرم الأطفال من ممارسة الحياة اليومية والتفاعل مع أقرانهم، واللعب، والتعلم التدريجي المستمر.

وأكدت مبارك أن استعادة شعور الطفل بالأمان والاستقرار، والاهتمام بصحته النفسية، يمثلان جانباً أساسياً من تهيئته للعودة إلى التعليم، مشيرة إلى أن الدعم النفسي والتعليم ليسا مسارين منفصلين، بل يعزز كل منهما الآخر؛ إذ تساعد البيئة المدرسية المنظمة على التعافي، بينما يسهم الاستقرار النفسي في تحسين التحصيل الدراسي.

تراجع مهارات القراءة والكتابة

يمثل الفاقد التعليمي أحد أبرز تداعيات انقطاع الأطفال النازحين عن الدراسة، إذ يؤدي

«حتى لا يتحول ثمن الحرب إلى خسارة جيل كامل لحقه في التعلم ومستقبل أكثر أمناً».

«لم تكن الحرب مجرد رحلة نزوح وفقدان للأب، بل امتدت آثارها إلى مستقبل الأطفال نفسه».

الابتعاد المطوّل عن الفصول الدراسية إلى تراجع المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وصعوبة استيعاب المناهج عند العودة إلى التعليم.

ولا يقتصر التأثير على ما يفقده الأطفال من معارف، بل يمتد إلى ضعف التركيز والقدرة على التعلم، وتراجع الثقة بالنفس والدافعية لمواصلة الدراسة.

ويوضّح سامي الباقر أن قياس حجم الفاقد التعليمي لا ينبغي أن يقتصر على إحصاء الأطفال المنقطعين عن الدراسة، بل يتطلب تحديد مدة انقطاع كل طفل، وتقييم مستواه الفعلي في القراءة والكتابة والحساب، ومقارنته بالمهارات المتوقع اكتسابها في مرحلته العمرية والدراسية.

وأكد ضرورة حصر الأطفال النازحين وإجراء اختبارات تشخيصية لتحديد مستوياتهم التعليمية، إلى جانب إنشاء سجلات تعليمية تساعد في تصميم برامج مناسبة لتعويض ما فقدوه من معارف ومهارات.

وحذّر الباقر من أن استمرار انقطاع الأطفال عن الدراسة لعامين أو ثلاثة أعوام قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين أعمارهم ومستوياتهم التعليمية، ويرفع مخاطر التسرب النهائي من المدارس وعمالة الأطفال، فضلاً عن إضعاف فرصهم المستقبلية في التعليم والتأهيل والعمل.

وقال إن استمرار وجود ملايين الأطفال خارج المدارس لا يمثل خسارة تعليمية مؤقتة، بل يهدد مستقبل جيل كامل وقدرة السودان على إعادة بناء مؤسساته وخدماته.

بدوره، أكد المختص التربوي حسن عبد الرضي أن استمرار انقطاع آلاف الأطفال عن الدراسة لعامين أو ثلاثة أعوام قد يؤدي إلى اتساع الفجوة التعليمية بينهم وبين أقرانهم، ويقلص فرصهم في مواصلة الدراسة والتأهيل المهني والحصول على عمل كريم.

وأضاف أن استمرار الحرمان من التعليم يزيد مخاطر تعرض الأطفال لعمالة الأطفال والاستغلال والزواج المبكر والتجنيد، بحسب ظروفهم وأماكن وجودهم، معتبراً أن تداعيات الأزمة تتجاوز مستقبل الأطفال لتطال قدرة السودان على إعادة بناء مؤسساته ومجتمعه.

كذلك حذّرت اختصاصية الصحة النفسية ميداء مبارك من أن استمرار الحرمان من التعليم لعامين أو ثلاثة أعوام قد يفاقم الخسائر التعليمية والاجتماعية والنفسية، لا سيما عندما يترافق مع النزوح وتدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية وغياب الخدمات النفسية والاجتماعية.

وأوضحت أن المدرسة لا تقتصر وظيفتها على تقديم المعرفة، بل تمثل مساحة يكتشف فيها الطفل قدراته ويبني شخصيته ويختبر النجاح، وحرمانه من هذه الفرص لفترة طويلة قد يولّد لديه الشعور بالعجز والإحباط، ويؤثر في ثقته بنفسه، فضلاً عن تقليص فرص التفاعل المنتظم مع أقرانه وتعلم مهارات بناء الصداقات وحل الخلافات والتعاون.

وأضافت أن تراكم الفجوات التعليمية قد يجعل الطفل يشعر بالعجز عن مواكبة المنهج عند عودته إلى الدراسة، لكنه لا يعني فقدانه القدرة على التعلم، بل يستدعي توفير برامج تعليمية تعويضية تتناسب مع مستواه الفعلي.

ضغط اقتصادي بسبب النزوح

تشكّل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة عائقاً رئيسياً أمام عودة التلاميذ النازحين إلى التعليم، إذ تعجز كثير من الأسر عن توفير تكاليف الدراسة من رسوم ومستلزمات مدرسية ومواصلات، فيما تضطر بعض الأسر إلى إشراك أطفالها في أعمال بسيطة للمساعدة في تأمين احتياجات المعيشة، ما يقلل فرص استئنافهم الدراسة ويزيد مخاطر التسرب المدرسي.

وفي هذا الصدد، تشير مبارك إلى أن ارتباط الانقطاع عن التعليم بالفقر والنزوح قد يدفع بعض الأطفال إلى العمل أو يعرضهم لمخاطر اجتماعية أخرى، مثل الزواج المبكر أو الانخراط في أنشطة خطرة، بحسب ظروفهم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية، وحذّرت من أن استمرار هذه الظروف قد يقلل فرصهم في استئناف تعليمهم مستقبلاً، مؤكدة ضرورة التدخل المبكر لحماية حقهم في التعلم.

«المدرسة لا تمثل مكاناً للتعلم فحسب، وإنما توفر أيضاً مساحة للحماية النفسية والاجتماعية».

«حين لا يجد الطفل مقعداً دراسياً، يصبح الوقت متاحاً للعمل، حتى عندما تكون تلك السبل محفوفة بالمخاطر».

وفي ما يتعلق بالأطفال الراغبين في مواصلة الدراسة الذين تحول الظروف الاقتصادية أو عدم توفر المقاعد دون التحاقهم بالمدارس، قالت مبارك إن الحرمان لا يعني فقدان فرصة تعليمية فحسب، بل قد يجعل الطفل يشعر بالعجز عن تحقيق هدف مهم بالنسبة إليه.

وأوضحت أن مشاهدة الأقران وهم يذهبون إلى المدرسة ويتحدثون عن دروسهم وواجباتهم ونجاحهم قد تعزز لدى الطفل مشاعر الإحباط والاختلاف عن الآخرين، وتؤثر في تقديره لذاته ودافعيته للتعلم. ومع تكرار محاولات العودة دون جدوى، قد تتراجع رغبته في الدراسة ويفقد الأمل في استئنافها.

وأضافت أن المقارنات الجارحة والتنمر بسبب الفقر أو عدم الالتحاق بالمدرسة قد يزيدان شعور الطفل بالوحدة والحزن، ويدفعانه إلى تجنب الاختلاط بأقرانه. وقد تتولد لدى بعض الأطفال، خصوصاً الذين كانوا يستعدون للانتقال إلى مراحل تعليمية أعلى، مخاوف بشأن مستقبلهم وشعور بأن فرص النجاح أصبحت بعيدة المنال.

فيما يذهب حسن عبد الرضي إلى أن الأسر النازحة التي تكافح لتوفير الغذاء والسكن قد تضطر إلى دفع أطفالها للعمل أو المساهمة في إعالة الأسرة بدلاً من مواصلة الدراسة، كما يمكن أن تشكل تكاليف المواصلات والزي المدرسي والكتب والمستلزمات عوائق أمام العودة إلى التعليم، حتى عندما تكون الدراسة مجانية.

وحذّر من أن هذه الظروف قد تحول الانقطاع المؤقت إلى تسرب دائم، إذا لم تتوفر تدخلات تساعد الأسر على تجاوز أعبائها المعيشية وتضمن عودة الأطفال إلى المدارس.

ودعا عبد الرضي إلى إعلان حالة طوارئ تعليمية، وتوفير مدارس ومراكز تعليم مؤقتة وآمنة في مناطق النزوح، إلى جانب تنفيذ برامج مكثفة لتعويض الفاقد التعليمي، وتقييم مستويات الأطفال وتحديد المسارات الدراسية المناسبة لهم، دون إقصائهم بسبب فترات الانقطاع.

كما شدد على ضرورة توفير الكتب والوجبات والمواصلات والمستلزمات المدرسية مجاناً للأطفال الأكثر احتياجاً، وتدريب المعلمين على التعامل مع آثار الصدمات النفسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

كذلك أشار سامي الباقر إلى أن فقدان الأسر النازحة مصادر دخلها وارتفاع تكاليف الغذاء والسكن والعلاج قد يدفع الأطفال إلى العمل أو مساعدة أسرهم بدلاً من الدراسة. كما تمثل تكاليف النقل والكتب والمستلزمات المدرسية عوائق إضافية أمام التحاقهم بالمدارس.

وأضاف أن استمرار النزوح وضعف الخدمات في مناطق الاستقبال يزيدان من هذه المخاطر، مؤكداً أن معالجة الأزمة تتطلب تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر، وتوفير المستلزمات الدراسية، ودعم الأسر الأشد فقراً، وضمان مجانية التعليم فعلياً، حتى لا يتحول الفقر إلى سبب للحرمان الدائم من الدراسة.

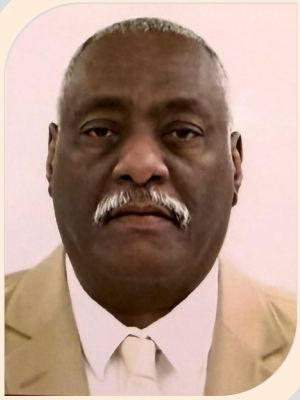
ودعا الباقر إلى تبني حزمة من التدابير العاجلة لإعادة الأطفال النازحين إلى التعليم، تشمل حصرهم وتحديد احتياجاتهم، وإعادة تأهيل المدارس، وإنشاء فصول مؤقتة ومساحات تعلم آمنة، وتنفيذ برامج تعويضية مكثفة للأطفال الذين فقدوا فترات طويلة من الدراسة.

حلم مؤجل

بين أسمهان التي تنتظر أن تتمكن والدتها من دفع رسوم الدراسة، ومحمد معتصم الذي أمضى عاماً كاملاً خارج الفصل، تتجسد أزمة آلاف الأطفال النازحين من الفاشر، الذين لا تهدد الحرب حاضرهم فحسب، بل تمتد آثارها إلى مستقبلهم التعليمي والنفسي والاجتماعي.

ومع استمرار النزوح وتفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحدودية فرص التعليم، تزداد مخاطر تحول الانقطاع المؤقت إلى حرمان طويل الأمد، بينما تظل العودة إلى المدارس حلماً مؤجلاً لكثير من هؤلاء الأطفال، تبدو الحاجة ملحّة إلى تدخلات عاجلة تضمن حصولهم على مقاعد دراسية آمنة، وتوفر الدعم النفسي والاجتماعي والبرامج اللازمة لتعويض ما فقدوه من تعليم، حتى لا يتحول ثمن الحرب إلى خسارة جيل كامل لحقه في التعلم ومستقبل أكثر أمناً.

«تظل العودة إلى المدارس حلماً مؤجلاً لكثير من الأطفال النازحين، في ظل استمرار النزوح وتفاقم الأوضاع الاقتصادية».



أوراق تنافسية بين الحزبين يتم توظيفها لجذب الناخبين
الذكاء الاصطناعي والجمارك في السياق الانتخابي

البروف: أبو بكر حمد

ملخص

يتنافس الحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة على توظيف الذكاء الاصطناعي ورقة انتخابية، وسط خلافات بشأن تأثيره على الوظائف، واستهلاك المياه، والعدالة الضريبية، وآليات السيطرة عليه. ويحذر الديمقراطيون من مخاطره، بينما يركز الجمهوريون على فوائده الاقتصادية وفرص العمل التي يوفرها.

يتباين موقف الحزبين بشأن الرسوم الجمركية؛ إذ يرى الديمقراطيون أنها لم تحقق أهدافها في خفض البطالة، بينما يؤكد الجمهوريون أن إنشاء مصانع جديدة وبرامج التدريب المهني يسهمان في تعزيز الصناعة الأمريكية وتوفير الوظائف.

يحذر الديمقراطيون من أضرار الرسوم الجمركية على المزارعين نتيجة تراجع الصادرات إلى الصين، فيما يشير الجمهوريون إلى اتفاقات لشراء المنتجات الزراعية الأمريكية وحزم دعم تستهدف حماية المصالح الاقتصادية وتعزيز الإنتاج المحلي.

يحتدم الخلاف حول تأثير الرسوم الجمركية على أسعار السلع وعائداتها المالية؛ إذ يحذر الديمقراطيون من ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع التبادل التجاري، بينما يراهن الجمهوريون على زيادة الإيرادات الجمركية، ويطرحون مقترح توزيع 5 آلاف دولار لكل مواطن أمريكي فوق 18 عامًا، رهناً بموافقة الكونغرس.

تشهد الساحة السياسية والانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية تصاعدًا ملحوظًا في النقاش حول تقنيات الذكاء الاصطناعي كأحد المحددات الحاكمة للمسار الانتخابي قبل الاقتراع، حيث يتم توظيفه في الخطاب الانتخابي كورقة تنافسية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، سواء عبر التخويف من مخاطره أو عبر الترويج لمكاسبه.

وعلى الرغم من وجود إقرار تام واتفاق مشترك بين الحزبين على اعتماد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة للذكاء الاصطناعي في مختلف الصناعات العسكرية والمدنية، إلا أن التوظيف الانتخابي لهذه القضية يتفرع إلى أربعة محاور رئيسية، يتم توظيفها بهدف تنوير الناخبين واستمالة أصواتهم لصالح أحد الطرفين.

المحور الأول: التداعيات على سوق العمل ومعدلات التوظيف

يركز الطرح الديمقراطي على التحذير من أن ثورة الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تقليص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، مع الإشارة إلى احتمالية انضمام أعداد كبيرة من المواطنين إلى قوائم الباحثين عن عمل دون توافر وظائف شاغرة.

في المقابل، يقدم الطرح الجمهوري معالجة مغايرة، مفادها أن الإجراءات التي تم اتخاذها لإغلاق باب الهجرة غير الشرعية أسفرت عن إخلاء سوق العمل خلال العامين الماضيين من أكثر من مليون ونصف المليون مهاجر غير شرعي كانوا يشغلون وظائف داخل البلاد.

كما يرى الجمهوريون أن تشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتطلب قدرات كهربائية هائلة، وهو ما استدعى إعادة تشغيل محطات توليد الكهرباء ومفاعلات الطاقة النووية التي كانت متوقفة، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء وتشغيل مراكز البيانات ومحطات طاقة جديدة، وهو ما أنعش قطاع التشييد والبناء المرتبط بهذه البنية التحتية، ووفر أكثر من 109 آلاف وظيفة ذات رواتب مرتفعة خلال العامين الماضيين. إضافة إلى ذلك، هناك التزامات وتعاقدات لتوفير نحو 70 ألف وظيفة ثابتة وجديدة في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وتطبيقات الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي بدخول مرتفعة.

المحور الثاني: استهلاك المياه وأعباء البنية التحتية البيئية

يتركز الجدل في هذا المحور على حقيقة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات تتطلب نظم تبريد تستهلك كميات ضخمة من المياه، نظرًا لارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن التشغيل، وهو ما يمثل تحديًا في المناطق التي تعاني شحًا مائيًا. ويذهب المدافعون عن التوسع في هذه التقنيات إلى أن المياه المستخدمة في التبريد تتم إعادة تدويرها واستخدامها بشكل دوري ومستمر، كما تشير المقارنات إلى أن حجم استهلاك مراكز البيانات للمياه يظل أقل بكثير مقارنة بالأنشطة الترفيهية الأخرى مثل ملاعب ونوادي الجولف.

المحور الثالث: التركز المالي لشركات الذكاء الاصطناعي والعدالة الضريبية والدعم الحكومي

باتت شركات الذكاء الاصطناعي تحقق دخولًا عالية جدًا وتمتلك تمويلات ضخمة وأرصدة مالية كبيرة جدًا تتركز بيد أشخاص بعينهم، مما قد يترتب عليه عدم قدرة المواطن العادي مستقبلًا على امتلاك موارد وأموال ضخمة. ومن هنا تبرز الدعوة إلى ضرورة فرض ضرائب عالية جدًا على هذه الشركات، أو أن تجني الحكومة مبالغ من هذه الشركات وعدم تركها دون تنظيم.

في المقابل، يوضح الجمهوريون أنه تم السماح أخيرًا، اعتبارًا من عام 2025، لوزارة الدفاع الأمريكية بأن تكون مستثمرًا وأن تحوز على أسهم في هذه الشركات، وأصبحت أسعار أسهم هذه الشركات في متناول شريحة كبيرة جدًا من المواطنين، بما يتيح لهم إمكانية الاستحواذ عليها. وعلى الرغم من الإقرار بفرض ضرائب على هذه الشركات، فإن المواطن نفسه قد تم إعفاؤه من العديد من الضرائب، ولا سيما ضرائب الدخل. كما تم توفير آلية دعم للمواطن تتمثل في إتاحة محافظ ادخارية في البنوك للمواطنين من عمر يوم واحد وحتى 21 عامًا، وكذلك لمن تزيد أعمارهم عن 21 عامًا وتُعتبر دخولهم أقل من المتوسط، حيث يحق لهذه الفئات أن يكون لديها محافظ ادخارية يساهمون فيها بأي مبلغ، فإذا بلغ رصيد المحفظة 2،000 دولار، تساهم الحكومة بمبلغ 1،000 دولار لكل طفل ولكل شخص من ذوي الدخل الضعيف، ويستمر هذا الدعم لفترة

طويلة. وعند وصول الطفل إلى عمر 21 عامًا، سيصبح في رصيده مبلغًا ضخمًا يستخدمه. كذلك، إذا كان عمر المواطن ما بين 30 إلى 35 عامًا وبدأ المساهمة في محفظته الخاصة، فعند بلوغه سن 65 عامًا يمكنه سحب المبلغ كاملًا والاستفادة منه. وتعد هذه الآليات أموالًا وفرتها الحكومة وتم وضع قوانين منظمة لها ليتم ضخها في شرايين الاقتصاد.

المحور الرابع: السيطرة على الذكاء الاصطناعي

أصبحت مسألة السيطرة على الذكاء الاصطناعي قضية عالمية ذات تأثير مباشر على الانتخابات الأمريكية في الداخل. وفي هذا الإطار، يرى الديمقراطيون ضرورة فرض سيطرة دولية على الذكاء الاصطناعي، تقوم على توافق جماعي بين دول العالم على آليات ضبطه، بما يضمن وجود منظومة تأمين داخلية في بنية الذكاء الاصطناعي نفسه تحول دون إلحاقه الضرر بالبشرية. وقد بدأ هذا المسار في لندن عبر اجتماع ضم شركات صناعة الذكاء الاصطناعي الخارجية.

وقدم الجمهوريون ردًا على ذلك مفاده أن الرئيس دونالد ترامب عقد اجتماعًا مع كبرى شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية، والتي تعهدت بتنظيم ذاتها وتأمين أنظمتها في هذا المجال. وقد تعزز هذا التوجه بعقد اجتماع في 22 سبتمبر الماضي، جمع الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني، بحضور كبرى شركات الذكاء الاصطناعي الصينية والأمريكية، حيث اتفقت جميع الأطراف على وضع نظم تأمينية في صناعات واستخدامات الذكاء الاصطناعي بما يكفل السيطرة عليه.

وفي السياق ذاته، بادر الجمهوريون بطرح مسألة وضع آليات تحكم في الذكاء الاصطناعي بحيث يظل تحت سيطرة الإنسان، بما يضمن قدرة الذكاء البشري الطبيعي على السيطرة على الذكاء الاصطناعي وعدم تفوق الأخير عليه. وتم تعزيز هذا التوجه عبر اتفاقات مشتركة بين الأطراف المعنية.

على الرغم من ذلك، يمتلك الديمقراطيون مشروع قانون يهدف إلى فرض سيطرة خارجية على الذكاء الاصطناعي. وانطلاقًا من كون هذه المسألة قابلة للنقاش بينهما، فقد خلص النقاش إلى ضرورة عدم عولمة هذه القضية، فما دامت الشركات الأمريكية هي المنتجة للذكاء الاصطناعي وهي القادرة على الوصول إلى الفضاء، فمن الأجدر أن تكون هي من يضع القوانين واللوائح ويلتزم بها الآخرون. وعبر هذا التباين في الطرح، يثير الديمقراطيون مخاوف الناخبين من أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تدمير للبشرية. في المقابل، يسعى الجمهوريون إلى طمأنة الناخب بأن خطورة الذكاء الاصطناعي أقل بكثير مما يتم تصويره.

وبشكل عام، يتمحور الجدل حول استخدام الديمقراطيين وب»عنف» لمخاطر الذكاء الاصطناعي كأداة «تخويف» انتخابية؛ مستندين في ذلك إلى إعلان نائب الرئيس التنفيذي لإحدى شركات الذكاء الاصطناعي استقالته وتحذيره من مخاطر الذكاء الاصطناعي. بينما يسعى الجمهوريون إلى طمأنة الناخب، استنادًا إلى اجتماع الشركات الكبرى وتوضيحها في اجتماعات علنية أن الأمر تحت السيطرة.

في النهاية، الجدل حول الذكاء الاصطناعي يضع الناخب أمام خيارين: يقتنع بالتخويف من الذكاء الاصطناعي فيصوت لصالح الديمقراطيين، أو أن يطمئن بأن الأمور تحت السيطرة وأن له فوائد وعوائد كبيرة تعود بالنفع على مصلحة البلاد ومصلحته الشخصية، فيصوت لصالح الجمهوريين.

وعلى كل الأحوال، فإن الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة يظل محل اتفاق بين الحزبين وسيستمر، أما مسألة السيطرة عليه فهي خلاف - أراه من وجهة نظري بسيط - يتم توظيفه في الخطاب الانتخابي كورقة تنافسية لكسب الأصوات.

السياسة الجمركية والرسوم على الواردات

تتبنى الإدارة الأمريكية الحالية سياسة جمركية صارمة وفرض رسوم على الواردات - لا سيما الواردات القادمة من الصين - بوصفها ركيزة أساسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، وهو توجه يحظى أيضًا بتوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويهدف إلى إعادة توطين قطاع التصنيع داخل الأراضي الأمريكية. وقد تجلت هذه القضية ضمن محاور النقاش الانتخابي لاستقطاب أصوات الناخبين عبر أربع جزئيات رئيسية متباينة الطرح بين الجمهوريين والديمقراطيين.

أولًا: البطالة والقطاع الصناعي

يرى الديمقراطيون أن سياسة فرض الرسوم الجمركية لم تحقق أهدافها المرجوة في معالجة أزمة البطالة، حيث تظل معدلات البطالة مرتفعة، وأنه لم يحدث استيعاب كافٍ للعمال والمكون البشري المهني داخل المصانع الأمريكية. بينما يؤكد الجمهوريون أن العامين الماضيين شهدا إنشاء أكثر من 1150 مصنعًا جديدًا بمختلف أحجامها، صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وهذه المصانع تتطلب بطبيعة الحال مدى زمنيًا لاكتمال جاهزيتها التشغيلية واستيعاب العمالة والمهنيين، مشيرين إلى أن المصانع المكتملة حديثًا تغطي قطاعات عدة تشمل مواد البناء، وصناعة الحديد والصلب، وقطاع السيارات، والصناعات الإلكترونية، ومجالات الذكاء الاصطناعي، وقد استوعبت حتى الآن نحو 72 ألف موظف وفقًا للإحصاءات. ولتعويض النقص الحاد في الكوادر الفنية والحرفية والمهنية، أُطلق برنامج تدريب مهني مجاني للمواطنين لتأهيلهم للمشاركة في هذه المصانع، مع توقعات بارتفاع إجمالي المستفيدين ليتجاوز مليون شخص خلال السنتين القادمتين.

ثانيًا: السياسات الزراعية والمزارعين

يجادل الديمقراطيون بأن فرض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية أدى إلى تقليص استيراد الصين للمواد الزراعية الأمريكية، مما ألحق أضرارًا بالغة بقطاع المزارعين الذي يعد حاضنة انتخابية رئيسية للجمهوريين، معتبرين أن الإدارة الجمهورية تسببت في حرمان المزارعين من السوق الصينية. ويدفع الجمهوريون بأن الإدارة قدمت حزم دعم، من بينها 20 مليار دولار لدعم الاقتصاد الأرجنتيني، مؤكدين أن الغاية الأساسية من هذا الدعم تمثلت في حماية العملة المحلية من الانهيار، والمساعدة في تأمين شراء الموارد المعدنية النادرة من الأرجنتين، وتوطيد التحالف الاستراتيجي في الحديقة الخلفية مع الولايات المتحدة.

كما توج هذا المسار بلقاء عقد بحضور الرئيس الصيني في واشنطن بتاريخ 22 سبتمبر 2026، حيث جرى توقيع اتفاقية تلتزم بموجبها الصين بشراء منتجات زراعية أمريكية بقيمة 25 مليار دولار على أن يبدأ السحب الفوري، إلى جانب التزام رئاسي بشراء كامل الإنتاج الزراعي المحلي ووضعه في مخزون استراتيجي للولايات المتحدة تمهيدًا لتصديره لاحقًا، مما يضمن تصريف الإنتاج بأكمله.

ثالثًا: موسم الأعياد وأسعار الواردات

يرى الديمقراطيون أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية خلال فترة الأعياد الممتدة في الولايات المتحدة في الفترة من الأول من أكتوبر وحتى 15 يناير، والتي تشهد إقبالًا ضخمًا على شراء المستلزمات المنزلية والألعاب والهدايا، يؤدي إلى رفع الأسعار بشكل يضر بالمواطن الأمريكي، مستغلين ذلك لدعوة الناخبين للتصويت لصالحهم. في المقابل، رد الجمهوريون بأن الاجتماع الذي حضره الرئيس الصيني تضمن التوقيع على اتفاق يقضي بإعفاء الواردات الخاصة بفترة الأعياد من الرسوم الجمركية مؤقتًا لضمان استقرار أسعارها في الأسواق وحماية المستهلك، وهو ما اعتبره الجمهوريون ردًا عمليًا على انتقادات الديمقراطيين.

رابعًا: عائدات الجمارك وحجم التبادل التجاري

ينتقد الديمقراطيون الجدوى الاقتصادية للرسوم المفروضة على دول العالم، معتبرين أنها أدت إلى إحجام بعض الدول عن التوريد لأمريكا بسبب الجمارك، وخلقت أعباء واسعة النطاق لا يستفيد منها الاقتصاد بشكل كافٍ وملموس للمواطن. ويرفض الجمهوريون هذا الطرح بالإشارة إلى أن الفائض التجاري الصيني السنوي في تجارتها العالمية يبلغ نحو تريليون و200 مليار دولار، بينما تتوقع الإدارة أن تبلغ عائدات الجمارك الأمريكية المفروضة عالميًا خلال 3 سنوات نحو تريليون و500 مليار دولار، بناءً على حصيلة العامين الحاليين والعام القادم.

ولتوجيه هذا الفائض الاقتصادي للمواطنين، طرح الجمهوريون مقترحًا يقضي بتوزيع مبالغ نقدية بواقع 5000 دولار لكل مواطن فوق 18 عامًا، بهدف تعزيز القوة الشرائية ودعم معيشة المواطنين الأمريكيين. ويشترط لتنفيذ هذا المقترح إقرار التشريع من الكونجرس، مما يدفع الجمهوريين لمطالبة الناخبين بمنحهم الأغلبية التشريعية لضمان تمرير هذا المخصص المالي المباشر للمواطنين، في مواجهة توجهات الديمقراطيين الرامية لتوجيه تلك الاعتمادات لمجالات إنفاق بديلة.



رسالة السودانيين إلى العالم..

إرادتنا السلام وصمتكم غطاء لحملة السلاح

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

أظهرت دراسة ميدانية أُعلنت في يوليو 2026 أن 93.2% من السودانيين يؤيدون السلام، و74.3% يطالبون بوقف فوري لإطلاق النار، فيما يؤكد 90% ضرورة المحاسبة وإصلاح المنظومة الأمنية.

يرى الكاتب أحمد عثمان محمد المبارك أن هذه النتائج تعكس رفض السودانيين للحرب، وتكشف الفجوة بين تطلعات المدنيين وخطابات القوى العسكرية الداعية لاستمرار القتال.

ينتقد الكاتب المجتمع الدولي بسبب الاكتفاء بالإدانات والتحركات الدبلوماسية دون إجراءات حاسمة، معتبرًا أن استمرار الحرب يفاقم المجاعة والنزوح والفقر وانهيار الخدمات الأساسية.

يدعو إلى فرض حظر على تدفق السلاح، وملاحقة قادة الحرب وتجميد أصولهم، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب توحيد القوى المدنية واستعادة المسار الديمقراطي.

تستعيد القراءة التحليلية للمأساة السودانية ذاكرة الشهور القريبة لتستحضر نتائج الدراسة الميدانية الشاملة التي أُعلنت في يوليو 2026م، والتي أعدتها مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان (AGPS) بالتنسيق مع منصة نداء سلام السودان، والتي نشرت تفاصيلها في صحيفة ديسمبر وغطتها مؤسسات إعلامية كبرى كقناة الحدث وراديو دبنقا. تلك الدراسة التي ارتكزت على 1,686 استبانة إلكترونية وميدانية و30 مقابلة نوعية شملت الداخل السوداني ودول اللجوء في مصر ويوغندا وكينيا، مثلت استفتاءً كاسحًا أظهر بالأرقام القاطعة أن 93,2% من السودانيين يؤيدون السلام، وأن 74,3% يطالبون بوقف فوري لإطلاق النار، بينما شدد 90% على ضرورة المحاسبة وإصلاح المنظومة الأمنية. واليوم، تؤكد النداءات والتحركات الميدانية والمدنية المتواصلة والتصريحات الحقوقية اللاحقة أن ذلك الموقف قد شكل عقيدة شعبية ثابتة يعاد التأكيد عليها مع كل إشراقة شمس وسط ويلات الحرب والمجاعة المتربصة بالبلاد.



إن إعادة التذكير بتلك الدراسة الاستطلاعية يضع القارئ والمراقب أمام حقيقة ساطعة وثابتة، وهي أن إرادة الشعب السوداني لم تتغير مطلقًا، بل زادت صلابة في رفض الاقتتال، بما يتوافق كليًا مع الطرح الثابت للقوى المدنية والديمقراطية التي ظلت ترفع شعار لا للحرب منذ اللحظة الأولى. فقد أثبتت تلك البيانات الميدانية، التي تعززت بإشارات ونداءات حقوقية ونسوية مدنية أُطلقت لاحقًا في المنصات الإعلامية والحقوقية تأكيدًا على أولوية حماية المدنيين، أن المطالبة بالسلام وحقن الدماء كانت تعبيرًا مباشرًا عن ضمير تسعة أعشار الأمة السودانية في الداخل وفي دول الشتات. إن هذه الحقيقة الميدانية تُسقط كليًا الخطابات العسكرية لسلطة الجنرال الداعية لاستمرار الاقتتال، وتكشف بوضوح أن زمرة السلاح باتت معزولة تمامًا عن تطلعات الشارع الحقيقية الذي اكتوى بنار الفقد والتشرد.

وفي المقابل، يكشف هذا الإجماع الشعبي والمدني عن عمق الفجوة والقطيعة بين تطلعات المواطنين وبين السلوك المتراخي للمجتمع الدولي، ففي الوقت الذي يتشبث فيه السودانيون بأمل الوقف الفوري لإطلاق النار والتحول الإيجابي، تستمر القوى الكبرى والإقليمية في الدوران داخل حلقة إدارة الأزمة، مكتفية ببيانات الشجب الخجولة واللقاءات الصورية دون امتلاك الإرادة السياسية لفرض آليات زجرية حازمة. إن الاكتفاء بإنشاء لجان رباعيات وخماسيات وإصدار القرارات غير المشفوعة بقوة التنفيذ يمنح أمراء الحرب وقتًا أطول لمواصلة العبث بمقدرات السودان، وإطالة أمد معاناة ملايين الأسر التي تواجه شح السلع الأساسية، وانهيارًا كارثيًا للعملة الوطنية، وتفشيًا مرعبًا للبطالة والفقر، وسط غياب تام لمؤسسات الدولة وفساد بلا رادع وفوضى بلا رقيب تلتهم ما تبقى من مقومات الحياة.

وحين نمعن النظر في الواقع المعيشي اليومي للنازحين في معسكرات الداخل واللاجئين في دول الجوار، تتبدى أبعاد الكارثة الإنسانية بكل قسوتها، إذ تتحول التقارير الأممية للحديث عن شبح المجاعة المحدقة بكل بقاع الوطن إلى وقائع يومية يعيشها الأطفال والنساء في ظل انهيار شبه كامل للقطاع الصحي وانعدام الأدوية المنقذة للحياة. إن استمرار هذا التآكل البنيوي للمجتمع السوداني يعكس حجم التكلفة الباهظة التي يدفعها المدنيون ثمنًا لتعنت طغمة ممسكة بالسلاح بلا أي سند شرعي أو قانوني، مما يجعل الصمت الدولي أو الاكتفاء بالمسكنات الدبلوماسية مشاركة صريحة في تعميق المأساة وشراكة غير مباشرة في إزهاق الأرواح.

إن المسار المستقبلي لحماية ما تبقى من أركان الدولة السودانية يستوجب حتمًا تحولًا جذريًا يترجم هذه الأرقام والإرادة الشعبية الصريحة إلى إجراءات عملية ملموسة على الأرض، حيث يتوجب على المنظمات الأممية والإقليمية الانتقال المباشر من خانة الإدانة الشفهية إلى اتخاذ تدابير حاسمة تضمن فرض حظر شامل لتدفق السلاح، وتجميد أصول وملاحقة قادة حرب الاستنزاف، وفرض ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما يقع على عاتق القوى المدنية والوطنية البناء على هذا التفويض الشعبي الراسخ لتوحيد صفوفها، وإصلاح القطاع الأمني والعسكري من جذوره، واستعادة المسار الانتقالي الديمقراطي، استجابة لصرخة ملايين السودانيين الذين حسموا أمرهم باختيار السلام وإنهاء الكارثة التاريخية قبل فوات الأوان.

كوستي.. الحياة معركة في آخر مدن الجنوب

ملخص

سبب استهداف محطة أم دباكر الحرارية بمسيّرة في انقطاع الكهرباء عن ولايتي النيل الأبيض وشمال كردفان، وسط توقعات باستمرار توقف المحطة عدة أشهر بسبب حجم الأضرار.

في كوستي، امتدت تداعيات انقطاع الكهرباء إلى المياه والمخابز والأسواق، مع ارتفاع أسعار الثلج والخبز والحليب، ونقص الوقود وارتفاع تعرفة المواصلات، ما ضاعف معاناة المواطنين.

تفاقمت الأزمة مع محدودية إمدادات مياه الشرب، واضطرار السكان إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة، فيما حذرت جمعية أصدقاء مرضى الكلى من تهديد نقص الوقود والمياه لاستمرار جلسات الغسيل الدموي، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الأدوية وعجز مرضى عن شرائها.

في ظل غياب إجابات واضحة بشأن تدابير السلطات لمواجهة الأزمات، باتت الحرب حاضرة في أدق تفاصيل الحياة بكوستي، من رغيف الخبز وجركانة المياه إلى الدواء والمواصلات، ليدفع المواطنون يومياً ثمن حرب لا يملكون قرارها.

«المسيَّرة لم تضرب محطة أم دباكر فحسب، بل أصابت تفاصيل الحياة في المدينة».

تواجه محطة أم دباكر الحرارية بولاية النيل الأبيض توقفاً قد يمتد إلى عدة أشهر، عقب تعرضها لهجوم بطائرات مسيَّرة تابعة لقوات الدعم السريع خواتيم الأسبوع الماضي، ألحق الهجوم أضراراً جسيمة بمكوناتها الرئيسية، وأدى إلى خروجها من الخدمة، وانقطاع التيار الكهربائي عن ولايتي النيل الأبيض وشمال كردفان.

وأفادت شبكة كهرباء النيل الأبيض، في تعميم صحفي، بأن الأضرار التي لحقت بالمحطة شملت تدمير أربعة محولات رئيسية وإصابات طالت وحدات التوليد، الأمر الذي يجعل أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل عملية معقدة، قد تستغرق عدة أشهر، بالنظر إلى حجم الخسائر وأهمية المعدات المتضررة في تشغيل المنشأة.

في هذا الواقع، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: هل أصابت المسيَّرات محولات الكهرباء في محطة أم دباكر وحدها، أم أصابت معها حياة الناس وتفاصيل يومهم في هذه الأنحاء؟

بالنسبة إلى قاسم إبراهيم، أحد مواطني مدينة كوستي، فإن المسيَّرة لم تضرب محطة أم دباكر فحسب، بل أصابت تفاصيل الحياة في المدينة، وامتدت شظاياها إلى مختلف جوانب المعيشة. يقول إن أربعة أيام من انقطاع التيار الكهربائي كانت كافية لتكشف حجم الارتباط بين الكهرباء وأبسط احتياجات الناس، خصوصاً مع تفاقم أزمة مياه الشرب في المدينة المطلة على النيل، وهي أعباء جديدة أضيفت إلى أزمات الوقود والانفلات الذي تشهده الأسواق السودانية عموماً.

في كوستي، لم يعد انقطاع الكهرباء مجرد ظلام يخيم على المنازل، بل تحوّل إلى أزمة تتناسل منها أزمات أخرى. فقد قفز سعر لوح الثلج إلى 60 ألف جنيه، في حال توفره، لكن المسألة لم تعد متعلقة بحرمان الناس من مياه باردة في مدينة اعتادت حرارة الصيف، إذ تجاوزت الأزمة الثلج لتصل إلى عمق الحياة اليومية، وتطرق أبواب المخابز التي وجدت نفسها في مواجهة نقص الكهرباء والوقود وارتفاع تكاليف التشغيل.

واضطر عدد من أصحاب المخابز إلى التوقف عن العمل، بعدما بات الحصول على الوقود، حتى من السوق السوداء، عبئاً إضافياً على كلفة الإنتاج. وإلى جانب ذلك، جاءت الزيادات المتلاحقة في أسعار الثلج والدقيق لتضع هذه المخابز أمام معادلة شديدة الصعوبة.

وفي المدينة، تُباع رغيفتان بألف جنيه، بينما تتزايد طوابير المواطنين أمام المخابز، وتتداخل الشكاوى بين زبائن يحتجون على صغر حجم الرغيف، وأصحاب مخابز يشكون تراجع العائد المالي في ظل ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، ويلوح بعضهم بإغلاق أبواب مخابزهم في أي لحظة.

وهكذا، لم تعد قطعة الخبز التي ظلت حاضرة في تفاصيل المائدة السودانية أمراً يسيراً؛ فالحصول عليها بات مشروطاً بقدرة المواطن على تحمل السعر، وبقدرة المخبز نفسه على الاستمرار في العمل.

ولا تنحصر الأزمة في كوستي داخل المنازل التي غابت عنها الكهرباء والمياه، ولا تتوقف عند شبابيك المخابز والصفوف الممتدة أمامها. فثمة مشهد آخر يختصر جانباً من معاناة المدينة، ترسمه طلمبات الوقود التي تصطف أمامها السيارات في انتظار حصتها، والمواقف الخالية من وسائل المواصلات، فيما ترتفع تعرفة «الركشات» التي تعمل في خدمة الطرحة داخل المدينة، لتضيف عبئاً جديداً على مواطن بات يدفع أكثر مقابل مسافات اعتاد قطعها بتكلفة أقل.

وفي الأسواق، تمضي الأسعار في مسارها الصاعد، كأنها لا تعرف سقفاً لتتوقف عنده. فالعائد إلى منزله بعد رحلة البحث عن احتياجات أسرته يجد نفسه أمام التزام جديد لا يقل وطأة عن بقية الالتزامات: الحليب. إذ بلغ سعر الرطل أربعة آلاف جنيه، فيما تتكرر التبريرات ذاتها على ألسنة التجار، من ارتفاع سعر الصرف إلى أزمة الترحيل وتكاليف النقل، وهي عوامل ألقت بظلالها على مجمل السلع، ولم تنجُ منها حتى أبسط احتياجات المعيشة.

«في كوستي، لم يعد انقطاع الكهرباء مجرد ظلام يخيم على المنازل، بل تحوّل إلى أزمة تتناسل منها أزمات أخرى».

«الحصول على مياه الشرب من حق أساسي إلى عبء يومي آخر في قائمة الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين».



لكن معاناة مواطني كوستي لا تتوقف عند حدود الأسواق، فالأزمة الأكثر إلحاحاً تتعلق بالخدمات الأساسية، وفي مقدمتها مياه الشرب والكهرباء، حيث يتداخل انقطاع التيار مع ضعف الإمداد المائي، لتصبح الحياة اليومية أكثر مشقة.

وفي تطور جديد، تفاقمت أزمة المياه بالمدينة عقب انقطاع التيار الكهربائي إثر استهداف محطة أم دباكر الحرارية بطائرة مسيَّرة في 29 أكتوبر الجاري، ما أدى إلى تأثر إمدادات المياه واضطرار إدارة مياه كوستي إلى تشغيل المحطة الجديدة بالوقود وفق جدول زمني محدود.

وبحسب إدارة المياه، اقتصر التشغيل خلال الأيام العادية على فترتين: من السادسة حتى الحادية عشرة صباحاً، ومن السادسة حتى الحادية عشرة مساءً. وهي ساعات محدودة لا تكفي، في ظل اتساع المدينة وتزايد احتياجات سكانها، لتأمين إمداد مستقر للمياه.

وفي ظل هذا الاضطراب، عادت عربات الكارو إلى شوارع المدينة، حاملة جراكن المياه إلى الأحياء والمنازل، في مشهد يعيد إلى الواجهة وسائل الحصول على المياه خارج شبكات

«لم تعد قطعة الخبز التي ظلت حاضرة في تفاصيل المائدة السودانية أمراً يسيراً».

«في كوستي، لا تبدو الحرب حدثاً بعيداً عن المدينة أو أخباراً تتناقلها الشاشات، بل واقعاً يتسلل إلى تفاصيل الحياة».

الإمداد. وأشار مواطنون إلى أن سعر جركانة المياه تجاوز ألف جنيه، مع استمرار انقطاع الإمداد عن بعض الأحياء لأكثر من يومين.

وتتضاعف المعاناة في الأحياء التي تفتقر أصلاً إلى شبكات المياه، حيث يجد السكان أنفسهم أمام خيارات محدودة: شراء المياه بأسعار إضافية، أو البحث عنها من مصادر بديلة، في وقت لم تعد فيه دخول الأسر تحتمل مزيداً من النفقات. وهكذا، يتحول الحصول على مياه الشرب من حق أساسي إلى عبء يومي آخر في قائمة الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين.

ولا تقف آثار انقطاع الكهرباء وشح الوقود والمياه عند المنازل والأسواق، بل تمتد إلى المؤسسات الصحية التي تعتمد بصورة مباشرة على هذه الخدمات لاستمرار عملها.

فقد حذرت جمعية أصدقاء مرضى الكلى في كوستي من التداعيات المحتملة لنقص الوقود والمياه على استمرار جلسات الغسيل الدموي بمركز (عباس إبراهيم) بكوستي، مشيرة إلى حاجة المركز اليومية إلى برميل ونصف من الوقود لتشغيل المولدات، إلى جانب المياه الضرورية لإجراء جلسات الغسيل.

وبذلك، يجد مرضى الفشل الكلوي أنفسهم أمام أزمة تتجاوز مشقة الوصول إلى العلاج، لتصل إلى تهديد انتظام الخدمة الطبية التي ترتبط بها حياتهم، في ظل احتياجات لا تحتمل التأجيل أو الانقطاع.

لكن معاناة القطاع الصحي لا تقف عند حدود تهديد استمرار جلسات الغسيل. فثمة مشهد آخر تضج به شوارع المدينة وصيدلياتها، عنوانه الارتفاع المتواصل في أسعار الأدوية، بمعدلات تثقل كاهل المواطنين، وتضع المرضى أمام خيارات قاسية بين شراء الدواء وتوفير احتياجات أخرى لا تقل ضرورة.

وعلى رفوف الصيدليات، تتجاور عبوات الأدوية مع عجز كثير من المرضى عن دفع قيمتها، فيضطر بعضهم إلى مغادرة الصيدلية دون الحصول على العلاج. يقول أحد المواطنين، بعدما عجز عن توفير ثمن الدواء: «انتهت حلول الأرض، والأمر متروك لحلول السماء».

عبارة تختصر عجزاً يتجاوز القدرة على الشراء، وتكشف عن مأساة مواطن لم يعد يملك من الخيارات ما يكفي لمواجهة المرض، في وقت تتراجع فيه قدرته على الوصول إلى العلاج بفعل الارتفاع المتواصل في الأسعار.

أسئلة بلا إجابات

أمام هذا المشهد، تبرز أسئلة كثيرة حول دور حكومة ولاية النيل الأبيض والسلطات المحلية في التعامل مع هذه الأزمات المتراكمة. ما التدابير التي اتخذت لضمان استقرار إمدادات مياه الشرب؟ وما خطتها لتأمين الوقود للمرافق الحيوية، وفي مقدمتها المستشفيات ومراكز الغسيل الكلوي والمخابز؟ وكيف ستواجه الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع والمواصلات؟ وما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتخفيف الأعباء عن مواطنين باتوا يواجهون صعوبة في توفير أبسط احتياجاتهم؟

أسئلة تبدو معلقة بلا إجابات واضحة، في وقت تتسع فيه دائرة المعاناة، وتتراجع قدرة المؤسسات الخدمية على الاستجابة لاحتياجات السكان.

ومع ذلك، لا يمكن فصل ما تشهده كوستي عن السياق الأوسع للحرب في السودان؛ فالمسيَّرة التي أصابت محطة أم دباكر تمثل أحد وجوه الحرب وتداعياتها المباشرة على البنية التحتية، مثلما يعكس انفلات الأسعار وأزمات الوقود والنقل وجهاً آخر من آثارها الممتدة على الاقتصاد ومعاش الناس.

في كوستي، لا تبدو الحرب حدثاً بعيداً عن المدينة أو أخباراً تتناقلها الشاشات، بل واقعاً يتسلل إلى تفاصيل الحياة: إلى رغيف الخبز، وجركانة المياه، ورطل الحليب، وتعرفة الركشة، ودواء المريض، وجلسة الغسيل الكلوي.

في كوستي، لم تعد الأزمة مجرد انقطاع للكهرباء؛ إنها انقطاع متزامن في شروط الحياة، حيث تتوالد الأزمات من بعضها، ويجد المواطن نفسه وحيداً في مواجهة فاتورة حرب لا يملك قرارها، لكنه يدفع ثمنها كل يوم.

«إنهاء انقطاع متزامن في شروط الحياة، حيث تتوالد الأزمات من بعضها».

التأمين الصحي ترفع قيمة الدواء إلى النصف بدلاً عن الربع

ملخص

تشهد أسعار الأدوية في السودان ارتفاعًا متواصلًا بفعل تراجع قيمة الجنيه وشح العملات الأجنبية، وسط توقف بعض الموردين عن الاستيراد، ما زاد معاناة المرضى وعجزهم عن توفير العلاج.

زادت هيئة التأمين الصحي مساهمة المريض في قيمة الدواء من الربع إلى النصف، بعد تراجع قدرتها على توفير الأدوية، فيما أصبحت أسعار الدواء في مصر أرخص بثلاث إلى أربع مرات مقارنة بالسودان.

تقول وزارة الصحة إن القطاع الخاص يوفر ما بين 70 و80% من الأدوية، مشيرة إلى استمرار برامج العلاج المجاني والدعم المباشر للمرضى، إلى جانب تحديث القائمة الأساسية للأدوية.

تعتزم الوزارة تعزيز توفير الأدوية، بما فيها النادرة، عبر صيدلية الإمدادات الطبية بالسجانة، داعية إلى تنسيق مع المصارف وشركات الأدوية والمستوردين لضمان تمويل الصيدليات واستمرار خدماتها.

«كانت هيئة التأمين الصحي توفر الدواء بربع القيمة، إذ رفعت قيمة مساهمة المريض إلى النصف بدلاً عن الربع».

الخرطوم - ابتسام حسن

يشهد السودان في الآونة الأخيرة ارتفاعًا في أسعار الدواء بشكل أعجز المرضى عن تناول الأدوية، وتوقف الموردون عن استيراد الدواء بسبب ارتفاع سعر الدولار والعملات الصعبة، رغم أن بنك السودان يخفض دولار الدواء. غير أن الموردين أصبحوا لا يهتمون كثيرًا بوصول الدواء إلى يد المريض بقدر اهتمامهم بالأرباح وزيادة أسعار الدواء وفقًا لارتفاع الدولار في الأسواق، فضلًا عن أن المريض يعاني الأمرين من جهات حكومية، مثل هيئة التأمين الصحي، التي كانت توفر الدواء بربع القيمة، إذ رفعت هيئة التأمين الصحي القيمة إلى النصف بدلًا عن الربع، وفي ظل هذه المعاناة لجأ المرضى، بحسب صيادلة تحدثوا إلى «أفق جديد»، إلى تلقي العلاج بالخارج، وأكدوا أن الدواء في أقرب بلد إلى السودان، وهي مصر، يتوفر بقيمة أرخص بثلاث إلى أربع مرات من القيمة التي يتوفر فيها الدواء في شركات الأدوية في السودان.

تضرر المرضى

وأوضح الخبير الصيدلي د. أحمد الشيخ أن دولار الدواء يختلف عن دولار السوق، إذ إنه أقل من دولار البنك، مشيرًا إلى أن دولار الدواء يفرض من المجلس القومي للأدوية والسموم بحيث يكون ملزمًا لشركات الأدوية للعمل به.

وقال الشيخ لـ«أفق جديد» إن المريض السوداني يعاني كثيرًا نسبة لارتفاع أسعار الدواء، لأن الحكومة تقوم بالضغط على وزارة المالية، ووزارة المالية تضغط على المجلس القومي للأدوية والسموم في ظل الاقتصاد المتدني، وإدارة الجمارك تزيد الأسعار، وبالتالي ترتفع فاتورة الدواء في وقت تضغط فيه وزارة المالية على الجهات الموكل إليها توفير الأدوية، مثل الإمداد الدوائي والتأمين الصحي، فمثلًا كانت هيئة التأمين الصحي تصرف الدواء شبه مجانًا، إذ إن المريض يدفع ربع القيمة فقط، وكان الدواء المجاني متوفرًا، إلا أن الحكومة أصبحت تتصرف في أدوية التأمين الصحي، لذا أصبحت هيئة التأمين عاجزة عن توفير الدواء، لذا رفع قيمة فاتورة الدواء من ربع القيمة إلى نصف القيمة.

وقال الشيخ إن المريض اتجه بسبب ارتفاع قيمة الدواء إلى العلاج بالخارج، فمثلًا دولة مصر قيمة الدواء في الصيدليات أرخص بثلاث أو أربع مرات. وأشار إلى توقف موردي الدواء عن الخدمة بهدف زيادة أسعار الدواء، وقال: «عادة موردو الدواء لا يتعرضون إلى الخسارة ولا تسبب لهم زيادة الدواء مشكلة، فهم دائمًا يزيدون أسعار الأدوية ويضغطون على المرضى»، ولا تستطيع جهة غيرهم توفير الدواء.

التأثير بالدولار

يتأثر الدواء بأسعار العملات الصعبة، وأثر سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني تأثيرًا كبيرًا على حركة الدواء، سواء كان في القطاع الخاص أو القطاع العام، وحتى تأثيرها لديه أبعاد كثيرة.

وأشار د. نجم الدين أحمد المجذوب، استشاري الصيدلة، مدير الإدارة العامة للصيدلة، بوزارة الصحة



«المريض السوداني يعاني كثيرًا نسبة لارتفاع أسعار الدواء، في ظل الضغوط الاقتصادية وزيادة الرسوم الجمركية».

«قيمة الدواء في الصيدليات المصرية أرخص بثلاث أو أربع مرات من الأسعار في السودان».

الاتحادية، إلى أن القطاع الخاص لديه تأثير كبير في حركة الدواء وانسيابه في منافذ التوزيع، إذ يوفر القطاع الخاص 70 ـ 80% من الأدوية عبر الشركات المستوردة أو عبر المصانع التي بدأت تتعافى وترجع إلى التشغيل في البلاد، أو عبر الصيدليات ومنافذ التوزيع والصيدليات الخاصة، وهذا يعني أن القطاع الخاص وفقًا لمدير إدارة الصيدلة له أثر كبير جدًا، وفي المنتصف من هذه المعادلة. وقال لـ«أفق جديد»: «يهمنا المريض، فوزارة الصحة تنظر إلى وضع المريض، فالمريض في أوقات كثيرة يكون عاجزًا عن شراء الدواء، لذا تتدخل آليات الدولة عبر برنامج العلاج المجاني على نفقة الدولة، وهذا برنامج كبير، فيه مكونات ثابتة ومستمرة، مثل برنامج غسيل الكلى وبرنامج القلب والأورام وبرامج الأطفال والأمهات الحوامل»، مشيرًا إلى أن هناك برامج كثيرة تعمل وتقدم خدمات مجانية، وهناك برامج تعمل ويمكن للمريض الحصول منها على الدواء بربع القيمة وخدمات أخرى مجانية، فهذه برامج تمكن المريض من الحصول على الدواء وسط ارتفاع الأسعار.

معالجات الوزارة

وكشف المجذوب عن معالجات عبر برامج يسمى «برنامج الدعم المباشر للمريض» يقدم عبر نوافذ في المستشفيات أو في الوزارة، إذ يحرص على توفير الدواء للمريض، أما بالنسبة للطوارئ فالوزارة توفر خدمة الطوارئ حسب المتاح من القائمة الأساسية، وقال: «حاليًا نعمل في تحديث للقائمة الأساسية للأدوية لتوفير أدوية جديدة، كما توجد أدوية غير متداولة تخرج من القائمة، وتوجد لجان اختصاصيين تعمل على تحديث القائمة لكي تكون مواكبة للبروتوكولات العلاجية»، مشيرًا إلى أنه في أثناء هذه الأشكال والأزمة الحالية يكون الأطباء الصيادلة يمارسون عملهم، سواء في صيدليات المجتمع في الأحياء أو في الإدارة الخاصة أو في المستشفيات أو صيدليات المؤسسات العلاجية الخاصة، وأوضح أن الصيادلة يقومون بدور كبير ويجتهدون عبر شبكة تواصل مع الشركات وموزعين بحيث يتعرفوا على مواقع توفير الدواء لتوفيرها للمريض إذا لم يتوفر الدواء في مؤسسته يقوم بتوفير معلومة للمريض بحيث يوجهون المريض إلى أماكن توفر الدواء بدلًا من أن يكون المريض يبحث عن الدواء ويستغرق وقتًا كبيرًا ويعاني من حركة مواصلات وصرف مبالغ إضافة إلى فاتورة الدواء بغض النظر عن سعره.

البحث عن الدواء

ونوه المجذوب إلى أنه في مرات يكون المريض يبحث عن دواء غير متوفر في السودان، موضحًا أنه ليس لسبب الندرة أو عدم الاستيراد، ولكن يتعلق بأن الدواء غير مسجل في السودان أصلًا، وهذا يعني لا توجد شركات توفر هذا الدواء، وأضاف: وزارة الصحة تنصح أن الدواء المطلوب غير موجود ويمكن للطبيب أن يجد له الدواء المناسب.

الصيادلة في الإمدادات الطبية يقومون بدور كبير

وكشف عن إنشاء صيدلية كبيرة هي صيدلية الشهيد أحمد حسن برئاسة الإمدادات الطبية في السجانة، الخرطوم، توفر كل الأدوية الموجودة في السودان وحتى الأدوية النادرة، فهم يوفرونها عن طريق استيراد مباشر ويستفيدون في ذلك عبر شركة موردة للدواء لتوفير الإمداد في كل السودان، ولديهم خدمة عبر التليفون.

وقال نجم الدين إن الصيدليات في الوضع الحالي تواجه بالتزامات كثيرة، مثل توفير الكهرباء والمرتبات والخدمات التي تقدمها وغيره، ويمكن أن تصرف مصروفات تشغيلية قد تؤثر في استمرار خدمة الصيدلية، فنحن كجزء من وزارة الصحة الاتحادية نناشد الدولة أن نجلس مع جهات أخرى غير وزارة الصحة مثل قطاع المصارف والقطاع المالي وشركات الأدوية في القطاع الخاص والمستوردين لتساعد في تمويل واستمرار خدمة الصيدليات باعتبارها منافذ رسمية ومنافذ معتمدة أو مرخصة.

«توقف موردو الدواء عن الخدمة بهدف زيادة الأسعار، فهم دائمًا يزيدون أسعار الأدوية ويضغطون على المرضى».

عسكر السودان.. يتجبرون على شعبهم ويتذللون للخارج



إبراهيم هباني

ملخص

ينتقد الكاتب التناقض في سلوك القيادة العسكرية السودانية، التي تتشدد تجاه معارضيها في الداخل، بينما تبحث عن الدعم والحماية الخارجية لضمان بقائها في السلطة.

ويشير إلى زيارة عبد الفتاح البرهان إلى موسكو ولقائه فلاديمير بوتين، وإعلانه استعداد السودان لمنح روسيا فرصًا استثمارية في الذهب والنحاس، إلى جانب حصوله على دكتوراه فخرية.

ويحذر الكاتب من تحويل موارد السودان وموقعه الاستراتيجي، خصوصًا ساحله على البحر الأحمر، إلى أوراق تفاوض لخدمة مصالح السلطة العسكرية، دون تفويض شعبي أو ضمانات وطنية.

يؤكد أن احترام الجيش لا يعني منحه حق حكم البلاد، وأن السيادة الحقيقية تبدأ باحترام الشعب وحماية موارده، لا باستخدامها لاسترضاء الحلفاء الخارجيين.

في الداخل، يتحدثون باسم السيادة، ويعاملون الاعتراض على حكمهم باعتباره تهديدًا للوطن. وفي الخارج، يعرضون موارد البلاد وموقعها بحثًا عن السلاح والحماية. هذه المفارقة هي ما يجعل زيارة عبد الفتاح البرهان إلى موسكو أكبر من مناسبة دبلوماسية: إنها تعيد كشف الفجوة بين تجبر السلطة العسكرية على السودانيين، وضعفها أمام من تنتظر منهم ضمان بقائها.

خلال لقائه فلاديمير بوتين في 30 أكتوبر 2026، أعلن البرهان استعداد السودان لمنح روسيا مواقع للاستثمار في الذهب والنحاس. وفي اليوم نفسه، منحته الجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية دكتوراه فخرية تقديرًا لتطوير العلاقات بين البلدين. أما المعلومات الخاصة عن عرض امتداد ساحلي بطول مئة كيلومتر لقاعدة بحرية، وعن إحجام موسكو عن إعادة بحث المشروع، فلم تثبت بإعلان رسمي منشور.

وإذا صحت هذه المعلومات، فإنها تكشف حجم الخلل: قيادة تعرض التزامات استراتيجية واسعة، وطرف مقابل يفضل مكاسب التعدين وصفقات سلاح محدودة. موسكو تحسب مصالحها، بينما تضغط الحرب على البرهان. والمفاوض المضطر، مهما علا صوته في الداخل، يدخل الغرفة الأضعف حين يحتاج إلى الصفقة أكثر من الطرف الآخر.

سبق أن جلس عمر البشير في المقعد نفسه تقريبًا. ففي 23 نوفمبر 2017، خلال لقائه بوتين في سوتشي، طلب الحماية من التصرفات الأمريكية التي وصفها بالعدائية، وقدم السودان بوابة لروسيا إلى أفريقيا، وأثار موضوع القواعد في البحر الأحمر. بعد سنوات من التعبئة باسم الاستقلال، انتهى رئيس النظام إلى التماس الحماية الخارجية.

كانت تلك لحظة كاشفة: الحاكم الذي يستكثر على شعبه حق مساءلته، لا يجد حرجًا في طلب الحماية من رئيس دولة أخرى. يطالب المواطن بالطاعة والتضحية، ثم يعرض على الأجنبي مصالح وامتيازات. وحين تختلط سلامة الوطن ببقاء الحاكم، تصبح ثروة الأجيال وسيلة لتمويل أزمته الراهنة.

ولا تبدأ هذه المشكلة بالإسلاميين وحدهم. فقد سبقتهم انقلابات عبود ونميري، ورسخت ادعاء المؤسسة العسكرية امتلاك حق تصحيح السياسة بالقوة. ثم جاء انقلاب 1989 ليعمق التسييس، ويوسع المصالح الاقتصادية، ويضاعف أثر التنظيم داخل الدولة. المسؤولية أوسع من حزب، وإن كان للإسلاميين دور بالغ في إفساد المؤسسة وإطالة استبدادها.

من قوة دفاع السودان إلى الجيش السوداني، قدم جنود وضباط تضحيات تستحق الاحترام. لكن شجاعة الجندي لا تمنح قائده حق الحكم، ودماء العسكريين لا تصبح صكًا لامتلاك البلاد. إن الخلط بين الجيش والوطن هو الذي يسمح لكل قيادة بأن تقدم مصالحها باعتبارها مصالح الشعب، ثم تتهم معارضيها بالتفريط فيه.

والساحل السوداني ليس ملكًا لقائد الجيش. الاتفاق على قاعدة يحتاج إلى إجراءات تصديق وصلاحيات محددة؛ وقد ظل التصديق، وفق التصريحات المنشورة في فبراير 2025، خطوة معلقة في المشروع الروسي. لذلك لا تتساوى قدرة البرهان على تقديم العرض مع قدرته على إنشاء التزام مستقر باسم السودان.

ثم إن البحر الأحمر ليس فراغًا استراتيجيًا. شارك السودان في قمة 3 أكتوبر 2026 التي أكدت حصرية حوكمته للدول المشاطئة. لا يثبت ذلك حظرًا قانونيًا على القواعد الأجنبية، لكنه يفرض مساءلة البرهان عن اتساق التزاماته. وأي حضور عسكري دائم سيغير حسابات الجوار والملاحة والانتشار البحري، مهما صغر الموقع الذي يبدأ منه.

وواشنطن حاضرة بحساباتها أيضًا. سبق أن حذر سفيرها في الخرطوم عام 2022 من تبعات القاعدة الروسية. لا يثبت ذلك أنها أوقفت العرض الحالي، لكنه يوضح أن موسكو ستزن المشروع ضمن علاقاتها الأوسع، ولن تدخل مواجهة لمجرد أن جنرالًا سودانيًا يحتاج إلى سند.

وسط هذه التعقيدات، تبدو الدكتوراه الفخرية أسهل ما يمكن تقديمه. وصفها البرهان بأنها تكريم للشعب السوداني. لكن الشعب الذي شردته الحرب لا يحتاج إلى استعارة اسمه لتجميل صورة حاكمه؛ يحتاج إلى الأمن والعدالة واستعادة حياته. وتكريم قائد أحد طرفي الحرب، بينما يدفع المواطنون كلفتها، مفارقة أخلاقية جارحة.

ولموسكو سابقة تستحق التذكر. ففي 25 يناير 2005، منح معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية بشار الأسد دكتوراه فخرية. وفي ديسمبر 2024، وصل الأسد إلى روسيا حاكمًا مخلوعًا منحته اللجوء. لا تتطابق المصائر، لكن الفارق واضح بين تكريم الحليف وضمان استمراره، وبين توفير ملاذ للحاكم وإنقاذ شعبه.

يستحق السودانيون سلطة تشبه كبرياءهم وتضحياتهم. سلطة تحترمهم في الداخل وتمثلهم بكرامة في الخارج. أما من يستخدم سلاحهم لإخضاعهم، ثم يسترخص مواردهم لاسترضاء حلفائه، فلا يدافع عن السيادة؛ إنه ينفقها. ولن تعوض شهادة من موسكو وطنًا مستباحًا، ولن تمنح الحاكم الاحترام الذي حرم منه شعبه.



من يملك الذهب؟ ما تُخفيه خطة الـ28 طناً عن أزمة الجنيه المنهار

عمر سيد احمد

ملخص

يرى الباحث الاقتصادي عمر سيد أحمد أن خطة تعبئة 28 طناً من الذهب لدعم الجنيه السوداني، وإصدار عملة جديدة بحذف ثلاثة أصفار وربطها بالذهب والصادرات، تثير تساؤلات حول مصادر الذهب وملكيته والضمانات اللازمة لتنفيذها.

يشير إلى وجود فجوة حسابية في الخطة؛ إذ تستهدف جمع 28 طناً، بينما لا تتجاوز الكميات التي تغطيها الأدوات المقترحة 15 طناً، دون توضيح مصدر الكمية المتبقية، فضلاً عن أن الذهب لا يوفر سيولة فورية لمعالجة أزمة النقد الأجنبي.

يحذر من أن الحرب واقتصاد الظل وتهريب الذهب وتعدد مراكز السيطرة على الموارد تقوض أي محاولة لإصلاح السياسة النقدية، مشيراً إلى تراجع نسبة الصادر الرسمي من إنتاج الذهب من نحو 99% في 2020 إلى 22% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025.

يخلص إلى أن إنقاذ الجنيه لا يتحقق بالذهب أو حذف الأصفار وحدهما، بل يتطلب إنهاء الحرب، وتوحيد مؤسسات الدولة، وإصلاح المالية العامة والجهاز المصرفي، ومكافحة اقتصاد الحرب، واستعادة الثقة وبناء اقتصاد منتج.

البحث عن حل سريع لأزمة عميقة

في ظل الانهيار المتواصل لقيمة الجنيه السوداني واتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، تتزايد الدعوات إلى حلول استثنائية. ومنها مقترح «خطة الـ28 طناً» الذي يقوم على تعبئة الذهب عبر سندات وحسابات رقمية للمعدنين والمغتربين، ثم إصدار عملة جديدة بحذف ثلاثة أصفار وربطها بنسبة 60% ذهب و40% سلة صادرات.

في تقديري، السؤال ليس هل يستطيع الذهب دعم الجنيه، فهذا ممكن من حيث المبدأ، بل هل تكفي كمية إضافية منه لمعالجة أزمة جذورها في بنية الدولة والمالية العامة والنظام المصرفي والإنتاج، فضلاً عن الحرب واقتصادها الموازي.

فالذهب يمكن أن يكون جزءاً من الحل، لكنه لا يستطيع أن يعوّض غياب الدولة أو يحل محل السياسات الاقتصادية والمؤسسات الفاعلة.

أولاً: ماذا تعني خطة الـ28 طناً؟

لكن الانتقال من الفكرة إلى السياسة النقدية يتطلب الإجابة عن أسئلة أساسية:

- هل كمية الذهب المستهدفة موجودة فعلياً، وهل يمكن الحصول عليها وتعبئتها بصورة قانونية وشفافة؟
- هل المقصود بالذهب احتياطيات مملوكة للبنك المركزي، أم ذهب مملوك للأفراد والشركات، أم التزامات تعاقدية تجاه حائزيه؟
- ما طبيعة الالتزامات النقدية المطلوب تغطيتها؟ وهل هي القاعدة النقدية أم عرض النقود الأوسع أم التزامات أخرى؟
- ما مصدر العملات الأجنبية السائلة اللازمة لتمويل الواردات والتدخل في سوق الصرف؟
- ما الضمانات التي تكفل للمستثمرين استرداد أموالهم أو ذهبهم، وما المخاطر التي يتحملونها؟

من دون إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، يصبح رقم 28 طناً هدفاً حسابياً أكثر منه برنامجاً نقدياً قابلاً للتنفيذ.

ويظهر ضعف الرقم عند تفكيكه بأرقام المنشور نفسه: فهو يقدّر الفجوة بنحو 14 طناً أو 2 مليار دولار، ثم يستهدف 28 طناً، بينما تعبّئ أدواته 15 طناً فقط (10 + 5) دون بيان مصدر الـ13 المتبقية. والسعر الضمني (122 مليون دولار للطن) يجعل الـ28 طناً تعادل نحو 3,4 مليار دولار.

الذهب والاحتياطيات النقدية – أين تكمن المشكلة الحسابية؟

إصدار الأوراق النقدية لا يعني بالضرورة زيادة عرض النقود، وعرض النقود لا يمثل التزاماً يجب تحويله بالكامل إلى ذهب أو عملات أجنبية؛ فالنظم النقدية الحديثة تقوم على الثقة واستقرار الأسعار والقدرة الإنتاجية وكفاءة السياسات، لا على التحويل الكامل.

وهنا ينبغي الحذر من استخدام إجمالي عرض النقود باعتباره أساساً مباشراً لحساب كمية الذهب المطلوبة لتغطية العملة. فاحتياجات الاحتياطي تُقدّر وفق مجموعة من المؤشرات، منها:

1. كفاية الاحتياطيات لتغطية الواردات.
2. القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية قصيرة الأجل.
3. حجم التدفقات المتوقعة من الصادرات والتحويلات والاستثمارات.
4. طبيعة نظام سعر الصرف ومدى تدخل البنك المركزي في السوق.
5. درجة الانكشاف على تقلبات أسعار السلع والعملات.

والذهب أصل احتياطي مهم، لكنه لا يوفر السيولة الفورية التي توفرها العملات القابلة للاستخدام، وتحويله إلى سيولة يتطلب تسويقاً وتكريراً ونقلاً وتأميناً بكلفة ومخاطر.

ولذلك لا يكفي القول إن كمية محددة من الذهب ستخفض الدولار إلى مستوى معين؛ فسعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب على العملات والتضخم والسيولة والعجز المالي والتوقعات والثقة.

الحرب واقتصاد الحرب والاقتصاد الموازي – الحلقة الغائبة

لا يمكن بناء سياسة نقدية موحدة في ظل حرب مستمرة وتعدد مراكز السيطرة على الموارد. فقد أعادت الحرب تشكيل الاقتصاد نفسه: شبكات إنتاج وتجارة وتمويل خارج القنوات الرسمية، وموارد استراتيجية، في مقدمتها الذهب، أصبحت جزءاً من تمويل الصراع.

وتشير دراسة تشاتام هاوس (مارس 2025) إلى أن تجارة الذهب السوداني ترتبط بشبكات إقليمية عابرة للحدود وأنه مورد مهم لأطراف الحرب، وأن غالبيته من التعدين الأهلي والصغير ويتجه جانب كبير منه إلى الأسواق الخارجية.

وهذا يعني أن الحديث عن تعبئة 28 طناً إضافية لا يمكن فصله عن السؤال الأهم: من يسيطر على إنتاج الذهب وتجارته؟ ومن يحصل على عائداته؟ وما نسبة ما يدخل فعلياً إلى القنوات الرسمية؟ وكيف يمكن إخضاع هذه التدفقات لرقابة مالية ومؤسسية موحدة؟

ومن هنا فإن إيقاف الحرب شرط مباشر لاستعادة القدرة على إدارة السياسة النقدية والمالية، لكن وقف إطلاق النار وحده لا يكفي ما دامت شبكات اقتصاد الحرب ومصادر تمويلها قائمة.

المطلوب هو مسار ينتهي إلى:

- إنهاء الحرب عبر تسوية سياسية مستدامة وترتيبات أمنية موثوقة.
- تفكيك شبكات اقتصاد الحرب وتجفيف مصادر تمويلها.
- استعادة وحدة المؤسسات المالية والنقدية والإيرادية.
- إخضاع إنتاج الذهب وتجارته وتصديره لولاية مؤسسية موحدة وشفافة.
- إعادة دمج النشاط الاقتصادي الموازي في الاقتصاد الرسمي، دون الاكتفاء بإجراءات شكلية أو حملات مؤقتة.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مدنية ومهنية، بما يعيد الثقة في النظام المالي والمصرفي.

من دون ذلك، ستظل أي احتياطيات إضافية عرضة للتسرب، وستظل قدرة البنك المركزي على إدارة سوق الصرف محدودة، مهما بلغت كمية الذهب التي يجري الإعلان عن تعبئتها.

الحافز الغائب: لماذا يخرج الذهب من القنوات الرسمية؟

تُظهر بيانات سودانية نشرتها صحف عربية في يوليو 2026 أن الصادر الرسمي تراجع من نحو 99% من الإنتاج في 2020 إلى نحو 22% في الأشهر التسعة الأولى من 2025 (11,7 من 53,5 طناً)، وتتباين تقديرات الإنتاج بين نحو 70 طناً (الشركة السودانية للموارد المعدنية) ونحو 199 طناً (تصريح وزير المالية).

الفترة	الإنتاج (طن)	الصادر الرسمي (طن)	النسبة
عام 2020	25.2	25.02	99%
يناير–سبتمبر 2025	53.5	11.7	22%

الجدول (2): الإنتاج والصادر الرسمي من الذهب السوداني، بالأطنان. المصدر: بيانات سودانية نشرتها العربي الجديد والمدن (82 يوليو 6202). الفترتان غير متطابقتين: عام كامل في 0202 وتسعة أشهر في 5202.

ولا تعالج أداة مالية هذه الفجوة ما لم تعالج سببها: فالمعدّن يقارن بين سعر الشراء الرسمي بالجنيه وسعر السوق الموازي وعلاوة التهريب، مضافاً إليها الرسوم وشروط استرداد حصيلة الصادر. وما دام الفارق في مصلحة القناة غير الرسمية فلن ينافسه سند بعائد 6% بالذهب.

ما الممكن قبل انتهاء الحرب؟

لا يعني هذا تأجيل كل إصلاح إلى ما بعد الحرب؛ فثمة خطوات تدريجية ممكنة، أهمها:

- فتح نافذة رسمية لشراء الذهب بسعر قريب من السعر الفعلي في السوق، بدلاً من سعر يدفع المنتجين إلى القنوات الموازية.
- تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي على مراحل معلنة.
- توجيه حصيلة الصادر عبر المصارف، مع تبسيط إجراءات الاسترداد وسداد المستحقات في آجال محددة.
- نشر بيانات شهرية عن كميات الذهب المشتراة والمصدّرة وجهات التصدير، لتمكين رقابة مستقلة.

هل تثبت تجربة غانا أن الذهب قادر على إنقاذ العملة؟

أطلق بنك غانا في يونيو 2021 برنامج شراء الذهب المحلي بالعملة المحلية، فارتفعت حيازاته من نحو 8,78 طناً في 2023 إلى 38,04 طناً بنهاية أكتوبر 2025، وهي أرقام تتفق مع



ما أورده المنشور. لكنها تجربة مختلفة عن برنامج «الذهب مقابل النفط» الذي بدأ تنفيذه عام 2023.

وقد بلغت خسائر «الذهب مقابل النفط» نحو 2,14 مليار سيدي في 2023 و2024، ونشأ نحو 1,80 مليار منها عن الفارق بين سعر الصرف في سوق الذهب المحلي وسعر البنك الداخلي، فانسحب البنك من البرنامج في مارس 2025. وهذه دلالة بالغة للسودان حيث يتعايش سعران.

وفي 2025 سجّل البنك صافي خسارة على صفقات الذهب بنحو 9,05 مليار سيدي، معظمها في برنامج الشراء المحلي «الذهب مقابل الاحتياطيات» (نحو 8,85 مليار) لا في «الذهب مقابل النفط»، مع جدل حول طريقة احتسابها. فالشراء المحلي يبني الاحتياطي لكنه قد يحمّل ميزانية البنك المركزي كلفة معتبرة.

والدرس أن امتلاك الذهب لا يضمن نجاح السياسات التي تستخدمه، وأن التسعير والحوكمة وإدارة المخاطر لا تقل أهمية عن حجم الاحتياطيات.

أما ماليزيا 1998 فاعتمدت على ضوابط انتقائية لرأس المال وربط الرينغيت بالدولار (وليس بالذهب) مع إعادة هيكلة المصارف والشركات، ولم تكن حلاً منفرداً قابلاً للنقل إلى السودان.

سندات الذهب والحسابات الرقمية – بين الابتكار المالي ومخاطر التنفيذ

هذه الأدوات تستحق الدراسة، لكنها تحتاج إلى تصميم مالي وقانوني دقيق.

ففي حالة سند الذهب، لا بد من تحديد طبيعة العلاقة بين المستثمر والجهة المصدرة:

- هل يمتلك حامل السند حصة فعلية في كمية محددة من الذهب؟
- هل يحق للمستثمر استرداد الذهب عيناً أم قيمته النقدية؟
- ما مصدر العائد السنوي المعلن؟ وهل هو عائد نقدي أم عائد بالذهب؟

وسند بعائد 6% بالذهب يعني التزاماً حقيقياً يتزايد مع سعر الذهب، فلا بد من مصدر واضح لتمويله.

كما أن إيداع الأفراد ذهبهم في حساب رقمي لا يحوّله إلى احتياطي للبنك المركزي ما لم توجد علاقة قانونية تسمح باستخدامه؛ وتحويلات المغتربين لا تضيف موارد جديدة إذا كانت تحويلاً لمدخرات قائمة داخل النظام.

وبالتالي، فإن نجاح هذه الأدوات يتوقف على الثقة والشفافية والحوكمة، وليس على الجانب التقني أو الرقمي وحده.

حذف الأصفار لا يعالج التضخم

حذف الأصفار إجراء تنظيمي قد يسهّل المعاملات والمحاسبة، لكنه لا يخفض التضخم ولا يزيد القوة الشرائية ولا يعالج عجز الموازنة؛ فإذا استمر تمويل العجز بالإصدار عادت الأسعار إلى الارتفاع بأرقام جديدة.

لذلك، لا ينبغي أن يكون حذف الأصفار نقطة البداية، بل مرحلة لاحقة بعد تحقيق قدر معقول من الاستقرار النقدي، وضبط المالية العامة، واستعادة الثقة في العملة والجهاز المصرفي.

هل يمكن ربط الجنيه بنسبة 60% ذهب و40% صادرات؟

الذهب أصل يمكن تسويقه رغم تقلب سعره

وكلفة تسييله، أما سلة الصادرات فمتنوعة الدورات والمخاطر ولا تُعدّ احتياطياً سائلاً متاحاً دائماً.

كما أن الربط بنسبة ثابتة يتطلب آلية تحويل وسعر تقييم وحقوقاً محددة لحاملي العملة، وهي أسئلة لا يجوز تركها للإعلان السياسي.

الأفضل هو بناء احتياطيات متنوعة من الذهب والعملات الأجنبية، مع تعزيز الصادرات وتطوير قنوات تحصيل عائداتها عبر الجهاز المصرفي، دون إعلان غطاء ثابت لا تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماته.

ما الذي ينبغي أن يسبق إصلاح العملة؟

المرحلة الأولى: إنهاء الحرب واستعادة وحدة الدولة

وقف القتال عاجلاً ثم تسوية مستدامة تعيد وحدة المؤسسات.

المرحلة الثانية: إصلاح المالية العامة

توحيد الإيرادات، وضبط الإنفاق، ووقف التمويل النقدي للعجز.

المرحلة الثالثة: إصلاح البنك المركزي والنظام المصرفي

استقلالية البنك المركزي، وإعادة تأهيل المصارف ومعالجة القروض المتعثرة، واستعادة المراسلين الخارجيين.

المرحلة الرابعة: إصلاح قطاع الذهب

إطار موحد وشفاف لشراء الذهب وتصديره، وحوافز حقيقية للمنتجين، وإدخال التعدين الأهلي في منظومة قانونية.

المرحلة الخامسة: استعادة الثقة وتعبئة الموارد

أدوات استثمارية شفافة للمغتربين، وتوسيع المدفوعات الرقمية، وتمويل القطاعات الإنتاجية.

المرحلة السادسة: إعادة هيكلة العملة

بعد الاستقرار النسبي، تُدرس إعادة هيكلة العملة وفق خطة فنية وقانونية تحمي الودائع والعقود.

تاسعاً: الخلاصة – الجنيه يحتاج إلى اقتصاد ودولة، لا إلى ذهب فقط

إن الأولوية ليست الإعلان عن غطاء جديد للجنيه، وإنما استعادة القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني. وهذا يبدأ بإنهاء الحرب بصورة مستدامة، وتفكيك اقتصاد الحرب، واستعادة وحدة مؤسسات الدولة، وإصلاح المالية العامة والنظام المصرفي، وإعادة دمج الاقتصاد الموازي، ثم بناء قاعدة إنتاجية قادرة على توليد الصادرات والعملات الأجنبية.

فالذهب يمكن أن يدعم الجنيه، لكنه لا يستطيع أن يحل محل الدولة. والاحتياطيات يمكن أن تمنح العملة سنداً، لكنها لا تصنع الثقة وحدها. أما الاستقرار النقدي الحقيقي، فلا يبدأ من خزائن الذهب، بل من مؤسسات قادرة على إدارة الموارد، وسياسات اقتصادية منضبطة، واقتصاد منتج، وسلام مستدام.

مراجع مختارة

1. Ahmed Soliman and Suliman Baldo, Chatham House, Gold and the War in Sudan: How regional solutions can support an end to conflict, March 2025, updated March 2026.
2. Bank of Ghana, 2024 Annual Report and Financial Statements، 2025وAnnual Report and Financial Statements.
3. International Monetary Fund, Malaysia: From Crisis to Recovery, Occasional Paper No. 207.
4. International Monetary Fund, Malaysia: Selected Issues, September
5. MyJoyOnline, «BoG's gold reserves hit 38.04 tonnes at end of October 2025», 5 November 2025. https://www.myjoyonline.com/bogs-gold-reserves-hit-38-04-tonnes-at-end-of-october-2025/
6. GhanaWeb, «Gold-for-Oil incurred losses worth GH₵2.14 billion despite positive impact on FX – BoG confirms», 27 July 2025. https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/business/Gold-for-Oil-incurred-losses-worth-GH-2-14-billion-despite-positive-impact-on-FX-BoG-confirms-1993491
7. MyJoyOnline, «BoG lost GH₵9.05bn from gold purchase programme in 2025». https://www.myjoyonline.com/bog-lost-gh%C2%A29-05bn-from-gold-purchase-programme-in-2025/
8. العربي الجديد، «السودان يفقد 18 مليار دولار سنوياً بسبب تهريب الذهب»، 28 يوليو 2026.



أفريقيا بين أطماع القوى الكبرى واستبداد الأنظمة المحلية

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال أطماع القوى الكبرى في ثروات أفريقيا ومواردها، مشيراً إلى أن القارة الغنية بالمعادن والنفط والأراضي الزراعية لا تزال تعاني الفقر والنزاعات، نتيجة تداخل المصالح الخارجية مع استبداد الأنظمة المحلية.

يشير إلى أن روسيا توسع نفوذها في أفريقيا عبر التعاون العسكري وصفقات السلاح والتعدين والطاقة، محذراً من شراكات تخدم بقاء الأنظمة الحاكمة أكثر مما تحقق التنمية ومصالح الشعوب.

يربط الكتاب زيارة البرهان إلى روسيا بمخاوف من توظيف موارد السودان في تفاهمات عسكرية وسياسية، مؤكداً أن سلطة الأمر الواقع لا تملك تفويضاً شعبياً يخولها إبرام اتفاقيات استراتيجية تمس السيادة وحقوق الأجيال القادمة.

يخلص إلى أن السودان لا يحتاج إلى استبدال محور دولي بآخر، بل إلى سياسة خارجية متوازنة واتفاقيات تخضع لرقابة مؤسسات منتخبة، وتضمن نقل التكنولوجيا وبناء الاقتصاد وحماية الموارد، في إطار دولة مدنية ديمقراطية.

هذه محاولة لقراءة زيارة البرهان إلى روسيا والقمة الروسية الأفريقية ومأزق السيادة الوطنية، حيث نجد أن أفريقيا ظلت على الدوام هدفًا لأطماع القوى الدولية وتنافسها على النفوذ ومناطق التأثير، خاصة بعد اكتشاف ثرواتها الطبيعية وأهميتها الجيوسياسية، فمنذ الحقبة الاستعمارية ومرورًا بالحرب الباردة ووصولًا إلى النظام الدولي الراهن البالغ التعقيد، أصبحت أفريقيا مسرحًا لصراع المصالح بين الدول الكبرى مع اختلاف الأدوات وتبدل الشعارات، ظل محور المعادلة ثابتًا، وهو موارد أفريقية هائلة ومنافسة دولية على امتلاك مفاتيح استغلالها والتحكم فيها مع غياب رؤية وطنية نافذة.

والمفارقة المؤلمة أن أفريقيا التي تعتبر مخزنًا استراتيجيًا للمعادن النادرة مثل الذهب واليورانيوم والكروم والليثيوم، بالإضافة إلى النفط والأراضي الزراعية والمياه، ما يؤهلها لأن تكون إحدى أهم مراكز الإنتاج والازدهار في العالم، نجد أنه لا تزال هناك قطاعات واسعة من شعوبها تعيش تحت خط الفقر والتهميش والنزاعات المسلحة وانعدام الخدمات الأساسية، وهذا نتاج تتداخل فيه أطماع الخارج مع استبداد الأنظمة المحلية في معادلة يدفع ثمنها المواطن الأفريقي منفردًا.

إن المشكلة الحقيقية لا تكمن في إقامة علاقات مع هذه الدولة أو تلك، وإنما في طبيعة تلك العلاقات، هل هي علاقات ندية متوازنة؟ وما مدى تأثيرها على حياة الشعوب؟ فالقوى الكبرى لا تتحرك بدافع العمل الخيري، وإنما وفق حسابات المصالح والنفوذ، وهذه حقيقة ينبغي ألا تغيب عن صانع القرار الأفريقي الذي يفترض أن تكون مهمته تحويل التنافس الدولي إلى فرصة للنهوض والتنمية، لا تحويل بلاده إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية.

في هذا السياق تظل التجربة الروسية في أفريقيا جديرة بالتأمل، فموسكو تعمل على توسيع حضورها عبر التعاون العسكري والأمني وصفقات السلاح واتفاقيات التعدين والطاقة، لقد رصد المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية نمطًا روسيًا يقوم في بعض الحالات على الجمع بين الدعم الأمني والصفقات المرتبطة بالموارد الطبيعية بالاستفادة من هشاشة الأنظمة والمؤسسات في الدول المعنية.

ولا يعني ذلك أن روسيا لا تقدم أي تعاون مدني أو اقتصادي، فلديها مشروعات في الطاقة النووية والتعليم، لكن السؤال الحقيقي يتعلق بحجم العائد التنموي الملموس لهذه الشراكات مقارنة بالامتيازات، فالتنمية لا تقاس بحجم الأسلحة الموردة، بل بما تضيفه من قدرات إنتاجية ونقل التكنولوجيا وتطوير الصناعة والمدخلات الزراعية وبناء المؤسسات وتحسين حياة المواطن.

وهنا تبرز خطورة العلاقات التي تبنى بين بعض القوى الدولية والأنظمة الاستبدادية التسلطية، والتي يكون هدفها بقاء النظام وليست مصالح المجتمع، هنا تتحول العلاقة إلى وسيلة لتأمين السلطة واستمرار الاستبداد في مقابل امتيازات للطرف الخارجي، في هذه المعادلة لا يكون الشعب طرفًا في التفاوض، ولكنه يتحمل النتائج.

لقد عبر نكروما عن جانب من هذه المعضلة بمفهوم «الاستعمار الجديد» حين أشار إلى أن الدولة قد تبدو مستقلة، بينما تظل خاضعة لهيمنة اقتصادية وسياسية خارجية، أما فرانتز فانون فقد حذر من النخب الوطنية التي قد تتحول إلى وسيط محلي لمصالح الخارج، بدلًا من أن تكون أداة لتحرير المجتمع وبناء اقتصاده.

إن تحميل القوى الخارجية وحدها مسؤولية واقع بعض الدول الأفريقية، ومنها السودان، يغفل جانبًا مهمًا من المعادلة، وهي الأنظمة المحلية الاستبدادية التي في سبيل استمرار سلطتها تفتح الأبواب مشرعة للتدخل الأجنبي، وتتعامل مع الموارد الوطنية باعتبارها أوراقًا في مساومات سياسية، لا ملكية عامة تستمد شرعيتها من إرادة الشعب.

وهنا يصبح السؤال عن زيارة البرهان إلى روسيا سؤالًا يتجاوز حدود البروتوكول، فالسودان الذي أنهكته الحرب يحتاج قبل كل شيء إلى مشروع وطني لوقف الحرب والعودة لمسار الانتقال المدني واستعادة مؤسسات الدولة وإنقاذ الاقتصاد وإعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية ومعالجة أزمات الكهرباء والوقود والخدمات وتخفيف المعاناة عن المواطن.. فهل كانت هذه الأولويات حاضرة في صدارة أجندة الزيارة؟ وما الذي سيعود به أوراق ضغط لوقف الحرب واتفاقيات تنقل التكنولوجيا وتعيد بناء الصناعة والزراعة، أم تفاهمات عسكرية وسياسية تعزز موقع سلطة الأمر الواقع في صراعها الداخلي؟

وتزداد هذه الأسئلة إلحاحًا عندما ننظر إلى أن هذه الزيارة جاءت في ظل سلطة أمر واقع جاءت نتاجًا لانقلاب جاء في وقت كان السودان



يحاول الانتقال من حكم استبدادي امتد لثلاثة عقود إلى مسار مدني ديمقراطي.. ومن ثم فإن أي اتفاقيات تبرمها سلطة أمر واقع لا تستند إلى تفويض شعبي لا شرعية لها، ولا تصمد أمام أي تغيير حقيقي قادم.

وفي ذات السياق تعتبر كل الاتفاقيات التي شملت التعدين والتعاون الأمني ومشروعات إنشاء منشآت بحرية روسية وغيرها وامتيازات توزيع مربعات تعدين الذهب وغيرها، لا تصمد دون أن تكسب شرعيتها من إجازة من قبل برلمان شرعي منتخب.

إن موارد الشعب السوداني وحق الأجيال الحاضرة والقادمة ليست ملكًا لحكومة أمر واقع عابرة ولا لمليشيا جهوية أو قبلية ولا لقائد عسكري صنعته الظروف، إنها ملك للشعب السوداني.. لذا السؤال هو ليست هل يحق البرهان أو غيره أن يتبرع بموارد السودان كما يشاء، بل السؤال هو ما حدود سلطة أي حكومة غير منتخبة في الالتزام بعقود استراتيجية طويلة الأجل تمس السيادة الوطنية وحقوق الأجيال المقبلة؟

لقد حذر الاقتصادي والمؤرخ والتر رودني من أن التخلف الأفريقي ليس قدرًا طبيعيًا، وإنما يرتبط بتاريخ من علاقات الاستقلال التي عطلت تطور البنية الإنتاجية للقارة، وإن استمرار هذا التعطيل لا تصنعه القوى الخارجية وحدها، ولكن للأسف تسهم فيه أيضًا النخب التي تعجز عن بناء دولة المؤسسات والشفافية والمساءلة.

إن السودان لا يحتاج إلى استبدال محور دولي بآخر، ما يحتاج إليه هو سياسة خارجية متوازنة تنطلق من مصلحة وطنية محددة وتخضع اتفاقياتها لرقابة مؤسسات دستورية منتخبة، وتربط أي تعاون خارجي بنقل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية وحماية الموارد والسيادة الوطنية.

لقد خرج الشعب السوداني في ثورة ديسمبر المجيدة مطالبًا بالحرية والسلام والعدالة، لم تكن مجرد شعارات لإسقاط البشير، بل تعبيرًا عن رغبة عميقة في تأسيس دولة مدنية ديمقراطية لا تختزل في شخص الحاكم ولا تدار مواردها بمنطق الامتيازات والصفقات المغلقة.

إن الدول تبنى بإرادة شعوبها وقوة مؤسساتها واستقلال اقتصادها وقدرة مواطنيها على محاسبة حكامها، أما الثروة التي لا تتحول إلى تنمية والسيادة التي لا يحرسها الشعب، فليست سوى امتيازات مؤقتة في يد سلطة أمر واقع عابرة وديون ثقيلة في ذمة الأجيال القادمة

قمة موسكو.. حين تبحث الإمبراطوريات عن قارة جائعة

ملخص

تكشف قمة موسكو، بحسب الكاتب إدوارد كورنيليو، عن سعي روسيا لتعويض خسائرها الاقتصادية بسبب العقوبات الغربية، عبر توسيع نفوذها في أفريقيا وفتح أسواق جديدة للسلاح والقمح والوقود.

تقدم موسكو السلاح والقمح والدعم السياسي للأنظمة العسكرية، مقابل الحصول على الذهب واليورانيوم والموارد الطبيعية، إلى جانب كسب الأصوات الأفريقية في الأمم المتحدة وتجنيد الشباب للقتال في أوكرانيا.

يرى الكاتب أن التحالف الروسي الأفريقي تحكمه المصالح المتبادلة؛ فالحكام يبحثون عن حلفاء يحافظون على سلطتهم دون شروط ديمقراطية، بينما تسعى موسكو إلى تأمين الموارد والنفوذ السياسي بعيداً عن العزلة الغربية.

يحذر من أن الخطاب الروسي المناهض للاستعمار قد يخفي شكلاً جديداً من الاستغلال، مؤكداً أن تحرر أفريقيا الحقيقي يبدأ بامتلاك شعوبها ثرواتها والتحكم في عائداتها، لا باستبدال النفوذ الغربي بنفوذ روسي.

إدوارد كورنيليو

ما انتهى أمس في قصر الكرملين لم يكن مهرجان صداقة كما روجت نشرات الأخبار الروسية، ولا شراكة استراتيجية للتنمية كما جاء في بيان الاتحاد الأفريقي. ما انتهى كان مشهداً صريحاً لإعادة توزيع النفوذ في العالم بعد أن ضاقت أسواقه القديمة.

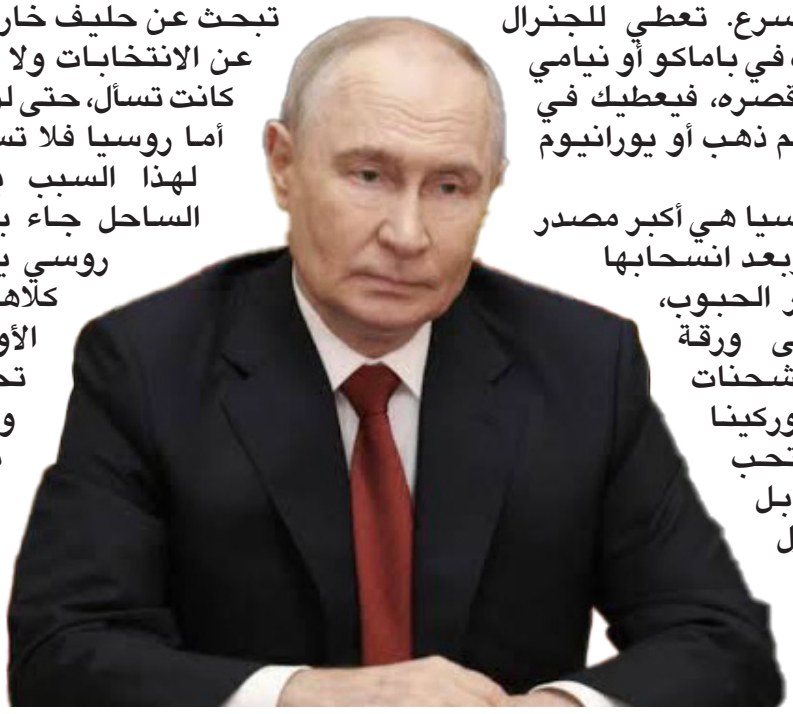
منذ عام 2022 والعقوبات الغربية تدفع الاقتصاد الروسي إلى البحث عن مخرج. الغاز الذي كان يذهب إلى برلين، والقمح الذي كان يمر عبر البحر الأسود، والسلاح الذي كان يباع في معارض أوروبا، كل ذلك وجد أبوابه مغلقة. دولة تملك فائضاً ضخماً من السلاح والقمح والوقود ولا تجد من يشتريه، لا بد أن تبحث عن سوق جديدة، حتى لو كانت هذه السوق هي أفقر قارات الأرض.

أفريقيا هنا لا تحضر كشريك، بل كفرصة. لهذا جاءت الدعوة لثمان وأربعين دولة، حضر منها اثنان وعشرون رئيساً إلى موسكو في 28 أكتوبر. الرقم يبدو كبيراً، لكن حجم التبادل التجاري الحقيقي بين روسيا وأفريقيا كلها لا يتجاوز ثمانية عشر مليار دولار، أي أقل من تجارة تركيا وحدها مع القارة. السؤال إذن ليس كم تبيع روسيا، بل ماذا تبيع وكيف تبيعه.

روسيا تبيع ثلاثة أشياء لا تحتاج إلى استثمار ضخم:

أولها السلاح. بندقية كلاشينكوف، طائرة مسيرة، ومرتزق سابق في فاغنر أصبح اليوم يسمى أفريكا كوربس. هذا النوع من التجارة هو الأرخص والأسرع. تعطي للجنرال الذي وصل بانقلاب في باماكو أو نيامي سلاحاً يحمي به قصره، فيعطيك في المقابل امتياز منجم ذهب أو يورانيوم لعشرين عاماً.

ثانيها القمح. روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم، وبعد انسحابها من اتفاقية تصدير الحبوب، حولت القمح إلى ورقة سياسية. تقدم شحنات مجانية لمالي وبوركينا فاسو، ليس لأنها تحب الجائعين هناك، بل لأنها تريد أن تقول لهم: انظروا، الغرب هو من يجوعكم ونحن من نطعمكم .



ثالثها الخطاب. روسيا لا تقدم ديمقراطية ولا حقوق إنسان ولا شفافية مالية، وهذا بالضبط ما يجعلها جذابة لأنظمة عسكرية جديدة. الغرب يقول لها عليكم بالإصلاح، وروسيا تقول لها لا شروط، خذوا السلاح واحموا سلطتكم.

في المقابل، ماذا تشتري روسيا من أفريقيا؟ تشتري أيضاً ثلاثة أشياء:

تشتري الذهب واليورانيوم، فأكثر من ثمانين بالمئة من ذهب مالي وجزء كبير من يورانيوم النيجر يدار الآن عبر شركات مرتبطة بالكرملين. وتشتري الأصوات. أفريقيا تملك أربعة وخمسين صوتاً في الأمم المتحدة، وكل صوت هو ورقة ضد العزلة التي فرضها الغرب على موسكو بسبب حرب أوكرانيا. وتشتري الرجال، فهناك آلاف الشباب الأفارقة يتم تجنيدهم الآن كمرتزقة للقتال في جبهات أوكرانيا مقابل ألفي دولار في الشهر، وهو مبلغ لا تحلم به حتى جيوش بلدانهم.

هنا يجب أن نسأل من هم الرؤساء الحاضرون في موسكو؟ هل هم ممثلون للمزارعين الذين يزرعون الكاكاو في غانا، أو العمال الذين يستخرجون الكوبالت في الكونغو؟ بالطبع لا. أغلبهم يمثلون طبقة حاكمة تكونت بعد فشل مشروع الاستقلال. هذه الطبقة حاولت في الستينات أن تبني رأسمالية وطنية مستقلة ففشلت، ثم حاولت في التسعينات أن تطبق الخصخصة الليبرالية فأغرقت بلدانها في الديون، واليوم وجدت نفسها بلا مشروع اقتصادي وبلا شرعية انتخابية. فما الحل؟ أن تبحث عن حليف خارجي جديد لا يسأل عن الانتخابات ولا عن الفساد. فرنسا كانت تسأل، حتى لو كان سؤالها كاذباً، أما روسيا فلا تسأل.

لهذا السبب يلتقي جنرال من الساحل جاء بانقلاب مع رئيس روسي يحاصر من الغرب، كلاهما يحتاج الآخر. الأول يحتاج بندقية تحميه من شعبه، والثاني يحتاج منجماً يعوضه عن سوق خسرها في أوروبا. التحالف هنا ليس أيديولوجيا، بل مصلحة عارية. الخطر في



هذه القمة أنها تقدم نفسها كنهاية للاستعمار القديم. روسيا تقول نحن ضد الاستعمار الجديد ونريد عالماً متعدد الأقطاب. هذه الجملة تجد صدى واسعاً عند شباب أفريقي غاضب من فرنسا ومن صندوق النقد الدولي. لكن الحقيقة أن ما يحدث هو استعمار جديد بلون آخر. في السابق كان المستعمر يأتي بالصليب والإنجيل والشركة التجارية، اليوم يأتي بالمسيرة وخطاب عن السيادة. الجوهر لم يتغير. فائض القيمة الذي ينتجه عامل منجم الذهب في مالي لا يبقى في مالي، بل يذهب إلى شركة في موسكو أو دبي أو باريس. والفلاح الذي يزرع القمح في روسيا لا يطعم ابنه، بل يطعم جندياً في النيجر يحرس منجماً.

التحرر الحقيقي لأفريقيا لن يأتي من قصر الكرملين ولا من قصر الإليزيه. سيأتي فقط عندما يقرر الذين ينتجون الذهب واليورانيوم والكاكاو أنهم هم من يجب أن يملكوا ثمنه. وحتى ذلك اليوم، ستبقى كل قمة في موسكو أو واشنطن أو بكين مجرد سوق كبير يعرض فيه حكام القارة ثروات شعوبهم لمن يدفع أكثر، أو لمن يحميهم أكثر من غضب شعوبهم.

باعة من السنغال في نيويورك.. «العمل عبادة»

ملخص

يواجه آلاف المهاجرين السنغاليين في نيويورك صعوبات في العثور على وظائف مستقرة، ما دفع كثيرين منهم إلى البيع المتجول في الشوارع لتأمين معيشتهم وإعالة أسرهم في السنغال.

يعمل هؤلاء في بيع النظارات والحقائب والقهوة وغيرها، رغم مخاطر مصادرة بضائعهم وملاحقة الشرطة، وتصاعد مخاوف الترحيل في ظل تشديد إدارة ترامب سياساتها تجاه المهاجرين.

تفاقمت معاناتهم بسبب بطء إجراءات اللجوء وتصاريح العمل والديون الكبيرة المستحقة لشبكات التهريب، بينما تحاول منظمات مجتمعية مساعدتهم في السكن وتعلم الإنجليزية والاستقرار.

يستمد كثير من الباعة قوتهم من معتقداتهم الدينية، خاصة أتباع جماعة «باي فال» الصوفية، التي تربط العمل بالعبادة، ويتمسكون بالأمل في مستقبل أفضل رغم مشقة الغربة.

في ظل الصعوبات التي يواجهونها في العثور على عمل مستقر، تكيّف كثير من المهاجرين الذين وصلوا حديثًا من السنغال مع ظروفهم الجديدة، وانخرطوا في نشاط تجاري دؤوب لا يعرف الكلل على أرصفة الشوارع، حيث يعيلون أسرهم من خلال البيع المتجول.

بقلم: إيمي أورتيز
الصور: أريسا هابوشي

في معظم الأيام، يستيقظ خادم نداي في الشقة التي يتقاسمها مع خمسة أشخاص آخرين في حي برونكس، ويتوجه إلى شارع كانال، حيث يعرض بضاعته للبيع على الرصيف. وتشمل النظارات الشمسية التي يروج لها بين المارة نظارات بإطارات على شكل عيون القطط، وأخرى كبيرة الحجم، وثالثة من طراز نظارات الطيارين، وتحمل شعارات علامات تجارية شهيرة، مثل برادا وغوتشي وفندي.

وتكون بعض الأيام أفضل من غيرها، لكن أسوأها بالنسبة إليه هي تلك التي يعود فيها، على حد تعبيره، «إلى المنزل بالحال نفسها التي غادره بها في الصباح»، أي دون أن يجني أي مال.

ويُعد نداي، البالغ من العمر 33 عامًا، واحدًا من آلاف المهاجرين السنغاليين الذين عبروا المحيط الأطلسي انطلاقًا من داكار، عاصمة السنغال، ثم خاضوا رحلة برية محفوفة بالمخاطر عبر أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وصولًا إلى نيويورك، سعيًا وراء هدف واحد، هو توفير حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم في السنغال.

وبالنسبة إلى كثيرين منهم، يعني ذلك قضاء أيامهم على أرصفة شوارع المدينة، يبيعون مختلف السلع، بدءًا من القهوة ووصولًا إلى حقائب اليد المقلدة التي تحمل علامات تجارية لمصممين عالميين مشهورين. ويستمد هؤلاء المهاجرون قوتهم من إيمانهم الديني واعتقادهم الراسخ بالحلم الأمريكي، حتى في ظل حالة الخوف التي اجتاحت أوساط الجالية السنغالية في نيويورك بسبب حملة الترحيل الجماعي التي تشنها إدارة ترامب.

وعلى الرغم من أن المهاجرين السنغاليين قد رسّخوا وجودهم في المدينة منذ زمن طويل، فإن موجة حديثة من الوافدين الجدد، وكثير منهم شباب يسعون للحصول على حق اللجوء، وجدت نفسها تواجه صعوبات في العثور على عمل والتكيف مع بيئتها الجديدة. وقد أدت حملة إدارة ترامب المشددة على الهجرة إلى زيادة صعوبة الحياة بالنسبة إلى هؤلاء الوافدين الجدد، الذين ينتمي كثير منهم إلى جماعة «باي فال»، وهي فرع من الطريقة الصوفية الإسلامية المعروفة باسم «المريدية»، التي يرتبط فيها العمل والعبادة ارتباطًا وثيقًا. ولما تعذّر على كثيرين منهم العثور على وظائف، اتجهوا إلى ممارسة البيع المتجول.

وكشف تقرير صدر عام 2024 عن «مبادرة أبحاث الهجرة»، وهي مؤسسة بحثية غير



حزبية، أن 55 في المائة من الباعة الجائلين للسلع العامة في مدينة نيويورك ينحدرون من السنغال. غير أن هذا العمل لا يخلو من المخاطر، إذ تصادر الشرطة بصورة متكررة البضائع المقلدة، مما يضطر الباعة، عمليًا، إلى البدء من الصفر مجددًا. وفي أكتوبر 2025، أُلقي القبض على خمسة باعة سنغاليين على الأقل خلال مداهمة نفذتها إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) في شارع كانال.

وقال السيد نداي إن الباعة الجائلين توحّدوا وتكاتفوا فيما بينهم لمواجهة المخاطر التي يتعرضون لها، مستخدمين تطبيق «واتساب»، على سبيل المثال، لتبادل الرسائل بشأن مواقع العمليات التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون، أو لتحذير بعضهم بعضًا عندما يكون أحد الشوارع مكتظًا بعناصر إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك.

وقال نداي إن «مغادرة وطنك ومسقط رأسك والانتقال إلى مكان جديد أمر صعب»، مضيفًا أن «التعرض لسوء المعاملة في ذلك المكان الجديد



يجعل تحمّل هذه الغربة أشد صعوبة».

وقال السيد نداي، الذي تقدّم بطلب للحصول على اللجوء: «نحن نؤمن بالحلم الأمريكي، ونؤمن بأن هذا البلد يتيح الفرص».

وقالت جين باتالوفا، كبيرة محللي السياسات في معهد سياسات الهجرة، وهو مركز أبحاث غير حزبي، إنه ليس من المستغرب أن يلجأ السيد نداي وغيره من المهاجرين السنغاليين إلى ممارسة البيع المتجول، ولا سيما «في بلد لا يقدم، في واقع الأمر، قدرًا يُذكر الدعم للوافدين إليه».

وأضافت: «إنها فئة سكانية يغلب عليها الشباب، وهم في سن العمل، ويتمتعون بأخلاقيات عمل راسخة». وأوضحت أنه، بالإضافة إلى ضرورة إعالة أنفسهم وأسرهم في أوطانهم، يصل كثير من طالبي اللجوء وهم مثقلون بديون كبيرة مستحقة لشبكات تهريب المهاجرين.

وقالت: «هناك ضغوط هائلة تدفع هؤلاء الأشخاص إلى العمل».

وقال أمادو لي، الناشط ومؤسس «مؤسسة أمادو لي»، التي تقدم المساعدة للمهاجرين في نيويورك، إن المدينة لا توفر دعمًا كافيًا للوافدين الجدد، ولا سيما المهاجرين السنغاليين وغيرهم من «الجاليات التي لا يكون لها عادة صوت مسموع أو ممثل قوي يدافع عن مصالحها».

وأضاف: «بدلًا من أن تسخّر شرطة نيويورك مواردها للإفراط في مراقبة الأشخاص الذين يبيعون السلع المقلدة وملاحقتهم، يمكننا في الواقع توجيه هذه الموارد نحو توفير فرص العمل وغيرها من الأنشطة التي تعود بالنفع على اقتصادنا».

وقال عثمان ديوب إنه أسّس منظمة «أفريك آرت» (AFRIC’A.R.T.)، وهي منظمة مجتمعية شعبية مقرها حي هارلم، قبل نحو خمس سنوات، بهدف دعم المهاجرين الأفارقة، بمن فيهم السنغاليون، لدى وصولهم إلى نيويورك، وكان كثير منهم لا يتحدثون سوى لغة الولوف، لغتهم الأم.

وأوضح أنه بعد موجة أولى من تدفق المهاجرين في بداية عهد إدارة بايدن، عبر نحو عشرة آلاف مهاجر سنغالي الحدود الجنوبية للولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من مارس 2023 إلى مارس 2024.

وقال ديوب: «كنا نواجه أزمة سكن، وأزمة توظيف، وأزمة اندماج في المجتمع، وكان علينا أن نضع خطة لمواجهة هذه الأزمات».

ويتولى السيد ديوب، الذي مُنح حق اللجوء في الولايات المتحدة عام 2018، حاليًا منصبي الرئيس والرئيس التنفيذي لمنظمة «أفريك آرت»

(AFRIC'A.R.T.). وتقدم المنظمة دروسًا في اللغة الإنجليزية، وتساعد الوافدين الجدد على التعامل مع إجراءات طلب اللجوء والعثور على أماكن آمنة للسكن.

وقال ديوب إنه مع تبنّي الرئيس ترامب سياسة أكثر تشددًا تجاه الهجرة خلال ولايته الثانية، أحجم بعض المهاجرين عن حضور جلسات محاكم الهجرة، خشية إلقاء القبض عليهم وترحيلهم.

ومن بين الذين لجأوا إلى البيع المتجول لتأمين لقمة العيش عبد العزيز كاس، الذي قال إنه بدأ بيع محافظ النقود في شارع كانال بعد انتهاء صلاحية تصريح العمل الذي حصل عليه بصفته طالب لجوء. وأوضح أنه في عهد إدارة بايدن، كانت وثائق إقامته وتصاريح عمله تُجدَّد بانتظام ودون تأخير، أما في عهد ترامب، فقد أصبحت «إجراءات الهجرة تسير ببطء شديد، وتستغرق وقتًا طويلًا».

وقال السيد كاس، البالغ من العمر 35 عامًا، إن نحو عشرين شخصًا في السنغال يعتمدون على الأموال التي يكسبها، وإنه يستمد من إيمانه الديني، بوصفه أحد أتباع جماعة «باي فال» الصوفية، القوة والصبر اللذين يعيناه على مواجهة هذه الصعوبات.

وأضاف: «حتى لو اضطررت إلى بيع المياه، ولم أربح سوى خمسين سنتًا من كل كيس أبيعه، فسأفعل ذلك. سأفعل ذلك لأنني أؤمن بأن العمل هنا عبادة».

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات مثل منظمة السيد ديوب لمساعدة المهاجرين السنغاليين على الاستقرار في نيويورك، فقد ظهرت توترات بينهم وبين أفراد الجالية السنغالية الأقدم استقرارًا في المدينة، التي تركز وجودها تاريخيًا على امتداد جزء من الشارع 116 في حي هارلم، في منطقة تُعرف باسم «السنغال الصغيرة» (Le Petit Sénégal).

وصلت ماري نداي، البالغة من العمر 36 عامًا، إلى الولايات المتحدة عندما كانت في الثامنة من عمرها، ولذلك تُعدّ ممن يطلق عليهم الوافدون الجدد وصف «القدامى». وقالت إن بعض المهاجرين الذين وصلوا حديثًا كانوا يشعرون بأن «القدامى، أمثالي، لم يرحبوا بهم ترحيبًا حقيقيًا، ولم يقدموا لهم المساعدة بالقدر الذي كانوا يتوقعونه ويشعرون بأنهم بحاجة إليه».

وقالت السيدة نداي، التي ساعدت في تنظيم ورش عمل لتوعية المهاجرين الجدد بحقوقهم، بل واستضافت بعضهم في منزلها لمساعدتهم على الوقوف على أقدامهم، إن شعور هؤلاء الوافدين بأن من حقهم الحصول على مثل هذه المساعدة كان يثير استياءها.

ومع ذلك، فإنها تُقرّ بفضل الوافدين الجدد في إعادة الحيوية إلى حي «السنغال الصغيرة»، واستعادة جانب من طابعه الثقافي المميز، بعد سنوات من التحولات العمرانية والاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الوجود التقليدي للجالية فيه.

وقالت السيدة نداي، مشيرةً إلى ما يقرب من عقدين من الزمن قضتهما في الولايات المتحدة: «لم تتأثر هويتهم الثقافية وتخفّ حدتها كما حدث لأشخاص مثلي. فهم يحتفظون بأصالتهم بصورة واضحة، سواء في ملابسهم أو طريقة حديثهم. بل إن لغتي الولوفية نفسها قد تحسنت بفضلهم».

أما مالامين بامبا، البالغ من العمر 33 عامًا، والذي نجا من رحلة محفوفة بالمخاطر عبر أمريكا الجنوبية للوصول إلى الولايات المتحدة قبل ما يزيد قليلًا على عامين، فيعتقد أنه يؤدي رسالة دينية مقدسة.

ويرتدي بامبا ملابس زاهية الألوان مصنوعة من قطع قماش مختلفة الأشكال والألوان، وهي الملابس التي تميّزه بوصفه أحد أتباع جماعة «باي فال» الصوفية. ويتجول مبتسمًا في شوارع حي «السنغال الصغيرة»، يبيع أكوابًا صغيرة من قهوة «توبا»، التي تُحضّر من حبوب البن المطحونة مع فلفل «الجار»، وهو نوع من الفلفل الأسود ذي الرائحة العطرية النفاذة، ويصبّ القهوة من وعاء تبلغ سعته عشرة لترات.

وفي الأيام الجيدة، يستطيع بامبا أن يكسب ما بين 80 و90 دولارًا. ويستخدم هذا المال للإنفاق على نفسه وإعالة أسرته في السنغال، وكذلك لسداد مبلغ العشرة آلاف دولار الذي يدين به لمهرّبي المهاجرين الذين ساعدوه على الوصول إلى الولايات المتحدة. وقال بامبا إنه سدّد نحو نصف هذا المبلغ حتى الآن.

وأوضح أن هذه القهوة الممزوجة بالتوابل تُعدّ مشروبًا ذا مكانة روحية مقدسة في معتقده الديني، وأن إيمانه يحثّه على مشاركتها مع الناس في مختلف أنحاء العالم.

ويواصل بامبا التجول في الشوارع حتى يبيع كامل الكمية التي يحملها، ثم يعود إلى منزله لإعداد دفعة جديدة من القهوة. وقال: «الجميع يعلم أنك إذا بذلت الجهد وتصببت عرقًا، فلا بد أن تجني ثمار تعبك. وأنا أؤمن بذلك إيمانًا راسخًا، ولهذا تراني دائمًا مبتسمًا، لأنني أعلم أن مستقبلًا أفضل ينتظرني».

فلسطينيو 48
تطور الوعي القومي والسياسي
من النكبة إلى انتخابات 2026

ملخص

تكشف انتخابات 2026 عن صعود غير مسبوق للتمثيل السياسي العربي في إسرائيل، بحصول القائمتين العربيتين على 19 مقعداً، ما منحهما وزناً مؤثراً في حسابات تشكيل الحكومة.

تضم الخريطة السياسية قائمتين رئيسيتين؛ «القائمة المشتركة» ذات التوجهات اليسارية والوطنية والحقوقية، و«القائمة العربية الموحدة» التي تتبنى نهجاً براغماتياً يركز على المشاركة السياسية وتحسين الخدمات والموازنات.

تبرز خلافات بين الأحزاب العربية حول أساليب العمل السياسي، بين التركيز على الهوية القومية والمساواة، والعمل البرلماني والحقوق المدنية، أو المشاركة في الحكومة لتحقيق مكاسب مباشرة للمجتمع العربي.

رغم تنامي الحضور الانتخابي العربي، لا تزال الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية منقسمة بشأن قبول القوائم العربية شريكاً في الحكم، ما يكشف الفجوة بين القوة البرلمانية والقدرة على التأثير الفعلي في السلطة.

تكشف الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عن تطور مهم في موقع الأحزاب العربية داخل النظام السياسي الإسرائيلي، فقد ارتفع تمثيل القائمتين العربيتين إلى 19 مقعداً من أصل 20 مقعداً، وهو أعلى تمثيل برلماني تحققه القوائم العربية حتى الآن، بالتزامن مع ارتفاع المشاركة الانتخابية بين المواطنين العرب.

وأيضاً، توضح نتائج الانتخابات بأن أياً من طرفي التنافس لم يحظَ بأغلبية برلمانية تمكّنه من اختيار رئيس وزراء، ومن ثم أصبحت كتلة العرب مؤثرة بشدة في التحالفات السياسية التي تفضي إلى اختيار حكومة إسرائيل القادمة.

ولكن هذه القوة الجديدة تطرح سؤالاً يتجاوز عدد المقاعد التي حازت عليها، وهو: هل تستخدم القوائم العربية وزنها لتغيير الحكومة الإسرائيلية، أم لتحقيق مكاسب مدنية واجتماعية، أم لتغيير طبيعة علاقة الدولة الإسرائيلية بالمواطنين الفلسطينيين؟ الاختلاف بين هذه الأهداف هو المدخل الأساسي لفهم توجهات هذه المجموعات.

وعليه، فإن معرفة الخريطة السياسية للأحزاب العربية أمر واجب، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن تسمية «الأحزاب العربية» لا تعني أن جميعها عربية بالكامل، وأن هناك يهوداً أعضاءً في هذه الأحزاب.

أما مجموعاتها فهي كما يأتي:

- القائمة المشتركة: ونالت 11 مقعداً، يقودها يوسف جبارين، وتضم ثلاثة أحزاب: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع بين التوجه اليساري والحقوق المدنية والهوية الوطنية الفلسطينية.

- القائمة العربية الموحدة (رعم): يقودها منصور عباس، وتنطلق من خلفية إسلامية محافظة اجتماعياً، وتتبع نهجاً براغماتياً يركز على المشاركة الحكومية وتحسين الخدمات والموارد المخصصة للمجتمع العربي.

وكذلك يمكننا استعراض مكونات كل مجموعة حتى نقف على الفوارق الأساسية بينها، فالأحزاب الثلاثة المكوِّنة للقائمة المشتركة يمكن تلخيصها كالآتي:

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تاريخياً، ترتبط الجبهة بالحزب الشيوعي الإسرائيلي، وتتبنى توجهاً يسارياً اشتراكياً يقوم على التعاون السياسي بين العرب واليهود. حل يوسف جبارين محل أيمن عودة في قيادة الجبهة خلال مايو 2026.

وتتمثل توجهاتها في العدالة الاجتماعية، وحقوق العمال، وتقليص التفاوت الاقتصادي، والمساواة المدنية والقومية، وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. وتتميز الجبهة عن بقية المكونات بإعطائها وزناً خاصاً للتحليل الطبقي، ومحاولتها بناء تحالف عربي يهودي على أساس القضايا الاجتماعية والسياسية المشتركة.

- الحركة العربية للتغيير «تعال»: يقودها د. أحمد الطيبي، وهي حركة علمانية ذات توجه وطني فلسطيني، أكثر تركيزاً على النشاط البرلماني والحقوق المدنية والمساواة في المواطنة. تدافع عن إنهاء الاحتلال والتسوية السياسية القائمة على دولتين، وتولي أهمية لتطوير التعليم والصحة والبنية التحتية ومواجهة التمييز. ومن سماتها السياسية استعدادها لاستخدام التفاهمات البرلمانية مع الأحزاب الإسرائيلية الأخرى لتحقيق أهداف محدودة، دون اشتراط الانضمام إلى الحكومة.

- التجمع الوطني الديمقراطي «بلد»: نشأ التجمع عام 1996م، ويرتبط تاريخياً بفكر عزمي بشارة، ويتبنى توجهاً قومياً ديمقراطياً علمانياً. أبرز ما يميزه طرح «دولة جميع مواطنيها»، الذي يطالب بإعادة تعريف الدولة على أساس المواطنة المتساوية، والاعتراف بالإسرائيليين كأقلية قومية ذات حقوق جماعية، إلى جانب الحقوق الفردية. ويؤيد التجمع إقامة دولة فلسطينية، ويطرح قضية اللاجئين والحقوق القومية باعتبارها قضايا أساسية. ظل سامي أبو شحادة رئيساً للحزب، لكنه انسحب من الترشح في انتخابات 2026 بعد إجراءات قضائية بشأن أهليته، مع استمرار حزب التجمع داخل القائمة المشتركة.

وهكذا، فإن الجبهة تركز بصورة أوضح على الصراع الاجتماعي والطبقي والشراكة العربية اليهودية، والحركة العربية للتغيير على العمل البرلماني والحقوق المدنية، بينما يعطي التجمع أولوية لمسألة الهوية القومية وطبيعة الدولة.

هذه تباينات في المنهج والأولويات، مع وجود أرضية مشتركة واسعة في معارضة الاحتلال والمطالبة بالمساواة.

أما القائمة العربية الموحدة «رعم»، فهي تمثل اتجاهاً مختلفاً نسبياً عن مكونات القائمة المشتركة، إذ ارتبط الحزب تاريخياً بالحركة الإسلامية، ويجمع بين المحافظة الاجتماعية



والدينية والعمل البرلماني البراغماتي، وينطلق منصور عباس من فكرة أن مشاركة العرب في الحكم، والحصول على الموارد والموازنات، يمكن أن يحقق إنجازات ملموسة للمجتمع العربي.

وقد اختبر هذه المقاربة عام 2021 حين انضم إلى الائتلاف الحكومي بقيادة نفتالي بينيت ويائير لابيد، في تجربة غير مسبوقة لحزب عربي مستقل في ائتلاف حكومي إسرائيلي.

وفي انتخابات 2026، ضمت قائمته يوآف سيغاليوفيتش، المسؤول الأمني والسياسي الإسرائيلي السابق، في المرتبة الثانية، بما يعكس محاولة لتوسيع قاعدة الحزب وتعزيز التعاون العربي اليهودي، خصوصاً في مكافحة الجريمة المنظمة.

ويمكن تلخيص أولوياته في أربعة مجالات:

- مكافحة الجريمة والعنف.
- زيادة الموازنات المخصصة للبلدان العربية.
- تطوير التعليم والإسكان والبنية التحتية.
- توسيع التمثيل السياسي للعرب في مؤسسات الدولة.

والقراءة السياسية للراهن السياسي لإسرائيل تستدعي النظر إلى ثلاثة تطورات تحت نتائج الانتخابات:

- انتقال الثقل العربي من الهامش البرلماني إلى التأثير المحتمل في تشكيل الحكومة.
- استمرار الجدل حول شرعية التمثيل السياسي العربي؛ ففي 23 سبتمبر 2026، صوتت لجنة الانتخابات المركزية لصالح استبعاد القائمتين العربيتين، لكن المحكمة العليا أبطلت القرار بالإجماع في 2 أكتوبر، معتبرةً أن الأدلة المقدمة لا تستوفي المعايير القانونية للاستبعاد.
- بروز تناقض داخل المعارضة الإسرائيلية؛ تملك المعارضة بقيادة آيزنكوت 48 مقعداً، ومع القائمتين العربيتين يصل العدد إلى 67، غير أن آيزنكوت وضع شروطاً سياسية تتعلق بهوية الدولة والموقف من حماس، كما ترفض وجود أحزاب رئيسية في معسكره إشراك القوائم العربية في الحكومة، في المقابل أعلن يوسف جبارين استعداد القائمة المشتركة للنظر في دعم حكومة أقلية من الخارج، بينما أبدى منصور عباس استعداده إلى حكومة يقودها آيزنكوت.

ونختم بالقول إن نتائج انتخابات 2026 تكشف عن قوتين متزامنتين: تنامي الحضور الانتخابي العربي، واستمرار القيود السياسية على تحويل هذا الحضور إلى مشاركة فعلية في الحكم.

ولكن تصبح المفارقة التي تستحق التأمل: كما أصبحت القوائم العربية رقماً يصعب تجاهله في الحسابات البرلمانية، ما زالت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية تختلف حول قبولها شريكاً قومياً.



السودان.. من تشتت المبادرات إلى توحيد الجهود الوطنية

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

تعددت المبادرات السودانية الإنسانية والحقوقية والشبابية ومبادرات السلام، لكن ضعف التنسيق بينها حدّ من تأثيرها، وأدى إلى تكرار الجهود في بعض المناطق وغيابها في أخرى.

مع تعدد المبادرات الإقليمية والدولية، تبرز ضرورة تعزيز حضور الصوت المدني والمجتمعي السوداني، وإشراك المتضررين والنازحين واللاجئين في صياغة حلول ترتبط بواقعهم و ا حتيا جا تهم .

يقترح الكاتب إنشاء منصة سودانية لتنسيق المبادرات، عبر حصرها وتصنيفها، وعقد مؤتمر جامع لوضع ميثاق مشترك يركز على حماية المدنيين، ووقف الحرب، ورفض خطاب الكراهية، وتعزيز المصالحة وبناء دولة المواطنة والقانون.

يؤكد أن توحيد الجهود لا يعني إلغاء استقلالية المبادرات أو اختلافاتها، بل تنسيق أدوارها وتحويل طاقاتها المتفرقة إلى قوة مدنية ومجتمعية فاعلة تسهم في تحقيق السلام وبناء مستقبل السودان.

في ظل الحرب التي طالت وأثقلت كاهل السودانيين، لم تعد الأزمة محصورة في الصراع العسكري والسياسي، بل امتدت لتضرب بنية المجتمع، وتفكك مؤسسات الدولة، وتضع مستقبل البلاد أمام تحديات غير مسبوقة. وبينما تتعدد المبادرات الإقليمية والدولية بحثًا عن مخرج للأزمة، ظهرت داخل المجتمع السوداني مبادرات عديدة تحاول الاستجابة لاحتياجات الناس، وحماية المدنيين، وتخفيف المعاناة، والدفع نحو السلام والاستقرار.

لكن المفارقة أن كثرة هذه المبادرات لم تتحول حتى الآن إلى قوة وطنية متماسكة، قادرة على توحيد الجهود والتأثير في مسار الأحداث. فهناك مبادرات إنسانية وإغاثية، وأخرى شبابية ونسوية وحقوقية، ومبادرات للسلام والمصالحة والتعايش المجتمعي، إلى جانب جهود السودانيين في دول الجوار والمهجر. ورغم أهمية هذه الأدوار، فإن تشتتها وضعف التنسيق بينها يحدان من أثرها، ويؤديان أحيانًا إلى تكرار الجهود في مناطق، وغيابها في مناطق أخرى.

إن المشكلة ليست في تعدد المبادرات أو اختلاف خلفياتها، بل في غياب الإطار الذي يجمعها حول أولويات وطنية مشتركة. فليس المطلوب دمجها في كيان واحد أو إخضاعها لقيادة مركزية، وإنما بناء مساحة تنسيق وتكامل تحافظ على استقلاليتها، وتستثمر خبراتها، وتمنحها قدرة أكبر على العمل والتأثير.

وتزداد أهمية هذه الخطوة بالنظر إلى تعدد المبادرات الإقليمية والدولية تجاه السودان، من مسار جدة، وتحركات الاتحاد الأفريقي والإيقاد، وجهود دول الجوار، إلى الآليات الرباعية والخماسية ومؤتمرات السلام الدولية. ورغم أهمية هذه المسارات، فإن تعددها وتباين مصالح الأطراف المشاركة فيها يطرحان سؤالًا جوهريًا حول موقع الصوت السوداني المدني والمجتمعي داخل هذه التحركات.

فالسودان ليس مجرد ملف تفاوضي بين العواصم، ولا ينبغي أن يظل مستقبل شعبه محصورًا في تفاهمات الأطراف العسكرية والسياسية. هناك مجتمعات تضررت، وملايين النازحين واللاجئين، ومبادرات ميدانية تمتلك معرفة مباشرة باحتياجات الناس، وتجارب إنسانية يمكن أن تسهم في صياغة حلول أكثر ارتباطًا بالواقع.

ومن هنا تبرز ضرورة الربط بين المبادرات السودانية داخل البلاد وخارجها، وبين الجهود الإقليمية والدولية، دون أن تتحول المبادرات إلى امتداد لأجندات خارجية أو أدوات في التنافس السياسي. فالمبادرات الموجودة في السودان تمتلك الخبرة الميدانية، ومبادرات دول الجوار تلامس واقع اللجوء والنزوح، بينما تستطيع المبادرات في المهجر بناء الشراكات وحشد الدعم والخبرات. وهذا التنوع يمكن أن يتحول إلى مصدر قوة إذا جرى تنظيمه ضمن رؤية مشتركة.

وقد يكون المدخل العملي هو تأسيس منصة سودانية لتنسيق المبادرات، تبدأ بحصرها وتصنيفها وفق مجالات عملها ومناطق وجودها، ثم عقد مؤتمر جامع يضع ميثاقًا مشتركًا يقوم على حماية المدنيين، ووقف الحرب، ورفض خطاب الكراهية، وتعزيز التعايش والمصالحة، وبناء دولة المواطنة والقانون والعدالة والمساواة.

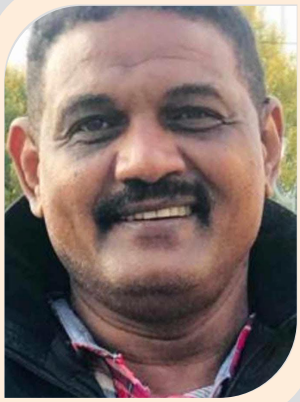
وتتولى هذه المنصة تنسيق البرامج الإنسانية والحقوقية والمجتمعية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتحديد الأولويات، وبناء شراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية، وإيصال الرؤية المدنية السودانية إلى مسارات الوساطة والحوار، على أن تقوم على التمثيل المتوازن، والشفافية، واستقلالية المبادرات، وألا تتحول إلى تحالف سياسي جديد أو منافس للأجسام القائمة.

إن توحيد المبادرات لا يعني توحيد المواقف في كل القضايا، ولا إلغاء الاختلافات الفكرية والسياسية، وإنما الاتفاق على الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية تجاه السودان ومستقبله. فالمبادرة الإنسانية تحتفظ بطبيعة عملها، والمبادرة الشبابية بأهدافها، والمبادرة الحقوقية باستقلاليتها، لكن الجميع يلتقون حول قضايا لا تحتمل التجزئة، وفي مقدمتها حماية الإنسان السوداني واستعادة السلام وبناء الدولة.

لقد أنتجت الحرب قدرًا كبيرًا من المبادرات والخبرات والتجارب، لكن التحدي الحقيقي هو الانتقال بها من الاستجابة المتفرقة إلى الفعل الجماعي المنظم. فالسودانيون لا ينبغي أن يظلوا مجرد ضحايا ينتظرون ما تقرره مسارات التفاوض، بل يجب أن يكونوا شركاء في تحديد أولويات السلام والتعافي وصناعة مستقبل بلادهم.

إن السودان اليوم لا يحتاج إلى مبادرة جديدة بقدر ما يحتاج إلى إرادة تجمع المبادرات القائمة، ولا يحتاج إلى أجسام إضافية تتنافس على التمثيل، بل إلى إطار يربط الجهود ويوحد الاتجاهات ويحول الطاقات المتفرقة إلى قوة مدنية ومجتمعية فاعلة.

فالسؤال لم يعد: ماذا تستطيع كل مبادرة أن تفعل بمفردها؟ بل ماذا يمكن أن تنجز المبادرات السودانية مجتمعة من أجل وطن يتسع للجميع؟



الكمدة بالرمدة

سلوكيات الحرب

أمير أحمد السيد

ملخص

يرصد الكاتب في مقاله كيف أسهمت الحرب في تراجع القيم الإنسانية، وظهور تجار الأزمات الذين يستغلون معاناة المواطنين لتحقيق مكاسب مادية على حساب الضمير والأخلاق.

يشير إلى تفاقم معاناة السودانيين بسبب الارتفاع الجنوني في أسعار الإيجارات والسلع والأدوية، ما زاد أعباء النزوح والفقر والجوع، وحوّل الحرب إلى مأساة مضاعفة للأسر المتضررة.

يستحضر الكاتب نماذج من تكافل أهل أم درمان قديمًا، حين كانوا يؤوون النازحين ويطعمون الجائعين ويوفرون الدواء للفقراء، مستشهدًا بمواقف تعكس الكرم والتراحم والتضامن بين السودانيين.

يختتم بمقارنة مؤلمة بين ماضي التكافل وحاضر الانتهازية، محذرًا من آثار استغلال المحنة على المجتمع والوطن، وداعيًا إلى استعادة القيم الإنسانية ورفع البلاء عن السودان وأهله.



أثرت الحروب على مر التاريخ على تغيير بنية المجتمعات، وجاء ذلك التأثير سلبًا على سلوك الشعوب، حيث بات الناس يرفضون بشدة خطاب الوعي، ويرفضون السمو فوق جراحاتهم، بل وتتغير سلوكياتهم وأخلاقهم، ويهيمن عليهم الجشع، ويظهر فيهم الآلاف من تجار الأزمات الذين حفروا لضمائرهم حفرة عميقة جدًا ودفنوها هناك، وخرجوا للناس بلا ضمائر ولا أخلاق.

وقتها يتصرف الإنسان بلا وازع من ضميره، وقتها يموت الرقيب، وينغلق باب المحاسبة الذاتية، وتتعطل إنسانيته، ويتبع خطوات شيطانه وأهوائه، ويصبح عبدًا لرغباته المادية بلا أخلاق ولا إنسانية، فيدوس على كل من حوله من أجل نفسه ورغباته.

ونلاحظ أن ذلك وضح جليًا من خلال ما نمر به الآن في حربنا هذه، حيث ظهرت هذه الفئة الضالة من الذين قبروا ضمائرهم وبصورة كبيرة جدًا، وأصبحت معاناة الشعب السوداني معهم كبيرة جدًا، فهم يتاجرون في كل شيء، ويرفعون سعر كل شيء، ويفعلون ما هو فوق طاقة البشر واحتمالهم وقدرتهم، فأضافوا لمعاناة الحرب والموت معاناة أكبر، وأسهموا بصورة كبيرة في موت الناس جوعًا، وجعلوا من الناس أذلة يسكنون وأسرهم في العراء. نسوا وصية الرسول الكريم، صلوات الله وسلامه عليه: «ارحموا عزيز قوم ذل»، فلم يرحموا البشر، بل أذلوهم، ورفعت أسعار الإيجارات أسعارًا مضاعفة ومخيفة، ورفعت أسعار السلع ما فوق طاقة الناس، والدانات والمدافع وأصوات الرصاص فوقهم، وأطفالهم يبكون جوعى يبحثون عما يسد رمقهم، ورفعوا أسعار الدواء مضاعفًا، فأصبح المريض يتعايش مع مرضه إلى أن يقابل وجه كريم، وهم يضحكون ويعدون في ملايينهم التي اكتسبوها من موت ضمائرهم.

حكت لي جدتي أن أهل أم درمان في زمان مضى كانوا إذا وجدوا شخصًا في الطرقات لا يجد مأوى يمنحونه جزءًا من منازلهم ليأويه، بل ويملكونه له، وما زالت كثير من البيوت مسجلة بأسماء أصحابها ويقطنها آخرون، واختشى الوراث من سؤالهم، بل وملكوها لهم. وكانوا إذا وجدوا جائعًا أطعموه، وما مجاعة سنة 1906 ببعيدة، تلك التي فتح فيها الشيخ دفع الله الغرقان مخازنه، فأخرج الحبوب لإطعام أهل أم درمان، فأكل الناس وملؤوا بطونهم بعد تلك الكارثة التي ألمت بالبلاد. وقصة العم محمد محمود شايقي، تاجر العيوش بالموردة، والذي كان يضع أمام بيوت الفقراء ليلًا الذرة لطعامهم دون أن يعرفوا من فعل ذلك، وكثير من القصص التي شاهدنا جزءًا منها. أما الدواء، فأذكر صيدلية أحمد داؤود في أم درمان، والذي كان يلزم صاحبها الأغنياء بدفع علاج الفقراء. كان ذلك هو سلوكنا وإنسانيتنا، وشاهدنا بأم أعيننا كثيرًا من الأسر، أو دعنا نقول معظم الأسر الأم درمانية، استضافت طالبي علم من ولايات السودان المختلفة، ومن أتوا للعلاج أو بحثًا عن العمل.

خرج سكان العاصمة المثلثة ذات صباح مؤلم وقاس، مكذبين غير مصدقين ما يحدث وما رأته أعينهم من هول ما رأت. تلك العاصمة الهادئة الوادعة تحولت بين ليلة وضحاها إلى مدينة أشباح، الجثث تملأ الأمكنة، وأصوات الرصاص والدانات وأزيز الطائرات والمدافع في كل صوب، والدخان يملأ السماء. الجميع هرب فارًا بجلده شمالًا وشرقًا ووسطًا، كل اختار له اتجاهًا. هبطوا في مدن وقرى يطلبون النجدة والحياة، آملين في عودة قريبة إلى ديارهم. في هذا الأثناء، كان البعض يخطط ويدبر على عجالة من أمره في الكسب غير المشروع واستغلال هذا الوضع اللاإنساني بكل انتهازية، فرفعت أسعار الإيجارات، واندهش أهل المدينة من ذلك السلوك الغريب، وهم من كانوا يحسبون أن منبع الكرم والجود هو تلك القرى والمدن المليئة خيرًا وفيرًا، ولكن واه من لكن، لم يكونوا يعلموا أن الانتهازيين في كل مكان، أن من باعوا ضمائرهم في كل بقعة من بقاع وطننا الحبيب.

ليتهم لو يعلموا بفعلتهم تلك وانتهازيتهم كم مصيبة وكارثة تسببوا فيها، وكم من أسرة أضروا بها، ليتهم لو يعلموا ماذا فعلوا بوطنهم وأهله، ليتهم لو يعلموا مصائرهم أمام الواحد الأحد الجبار، ليتهم لو يعلموا إلى أي منقلب هم ينقلبون.



الدونكي ملاذ البقاء في زمن الرماد

يوسف الغوث

ملخص

عادت الحرب وانقطاع الكهرباء والمياه في الخرطوم وضواحيها الدونكي إلى الواجهة، باعتباره ملاذًا أساسيًا للسكان في مواجهة العطش وانهيار الخدمات.

توافد المواطنون إلى الآبار الجوفية بحثًا عن المياه، فيما لجأت المجتمعات المحلية إلى الطاقة الشمسية والتكافل لإعادة تشغيلها.

كشفت طوابير المياه حجم معاناة المواطنين، الذين يدفعون ثمن الحرب من أمنهم وصحتهم واحتياجاتهم الأساسية.

يؤكد الكاتب أن إنهاء الحرب لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة إنسانية وأخلاقية لإنهاء المعاناة واستعادة السلام والاستقرار.



في قلب الخرطوم وبلداتها التي أرهقتها الصدمات، حيث تنام العواصم على هدير الفواجع، وتستيقظ البوادي على أنين الأرض الموجعة.

ثمة حكاية تولد من رحم الطين والصلابة، حكاية بطل قديم تخطى عتبات النسيان ليصبح ملاذ الروح وسادن البقاء حين أظلمت الدنيا وتهاوت قلاع التكنولوجيا.

لقد غيرت الحرب وجه المدينة، فلم تعد المعارك تدار بحد السلاح التقليدي، بل تسللت عبر السماء كوابيس في شكل مسيرات صامتة تبث الموت بآلية باردة... لقد استهدفت هذه المسيرات عصب الحياة، ومزقت شرايين الضوء، فهوت محطات الطاقة صريعة، واختفت الكهرباء، وارتدت المدن في غيابات ظلام دامس، جفت معه الشرايين المائية، وصارت الصنابير ناطقة بالعدم والسراب.

في تلك اللحظة الحرجة التي تقاطعت فيها خطوط العطش مع سياط العتمة، وأيقن الجميع أن المنظومة الحديثة ليست سوى وهم يذروه الريح، ارتدت الذاكرة السودانية إلى باطن الأرض، حيث مالت القلوب بلهفة وانكسار نحو الدونكي، ذلك المورد المائي القديم الذي ظل قابعًا في وجدان الأرياف والضواحي كسر دفين ينتظر ساعة العسرة.

لقد عاد الناس، شيبًا وشبابًا، يحملون أوانيهم وظلالهم المتعبة، ويزحفون نحو تلك الآبار التي لم تخذل أحدًا يومًا، تحلقوا حول صهاريجها كالفراش الذي ينشد النور، فجادت عليهم الآبار الجوفية ماءً نميرًا تنفض عن كاهلهم غبار الحرب ومسغبة الأيام.

لقد تواثق الأهالي على إحيائها بالطاقة الشمسية تارة، وبالتكافل والتضامن تارة أخرى، ليتحول كل دونكي إلى واحة صمود واجتماع تتردد في جنباتها ضحكات الأطفال الممتزجة بخرير الماء، ودعوات الأمهات الصاعدات نحو السماء.

لقد أوضحت طوابير البشر الممتدة حول هذه الآبار الحقيقة العارية التي يحاول المدافع دعاة الحرب حجبها، والمتمثلة في أن المواطن البسيط وحده هو الضحية الحقيقية لترس هذه الحرب الطاحنة.

إن المواطن البسيط هو الذي يدفع من أمنه وصحته وقوت يومه ثمن صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل، فبينما تتسابق المسيرات لتدمير ما بقي من مظاهر التمدن، يقف الإنسان السوداني حافيًا باحثًا عن قطرة ماء تحميه من الفناء...

لا بد من إيقاف هذه الحرب ووضع حد لأوزارها، لأن إيقاف الحرب يعتبر ضرورة إنسانية عاجلة وأخلاقية لا تقبل التأجيل، ليعود السلام إلى الأرض والوئام إلى القلوب...

لا بد من توقف هذه المعاناة التي طالت واستطالت وتجاوزت كل حدود الاحتمال.



عوض الله أفندي

السرالسيد

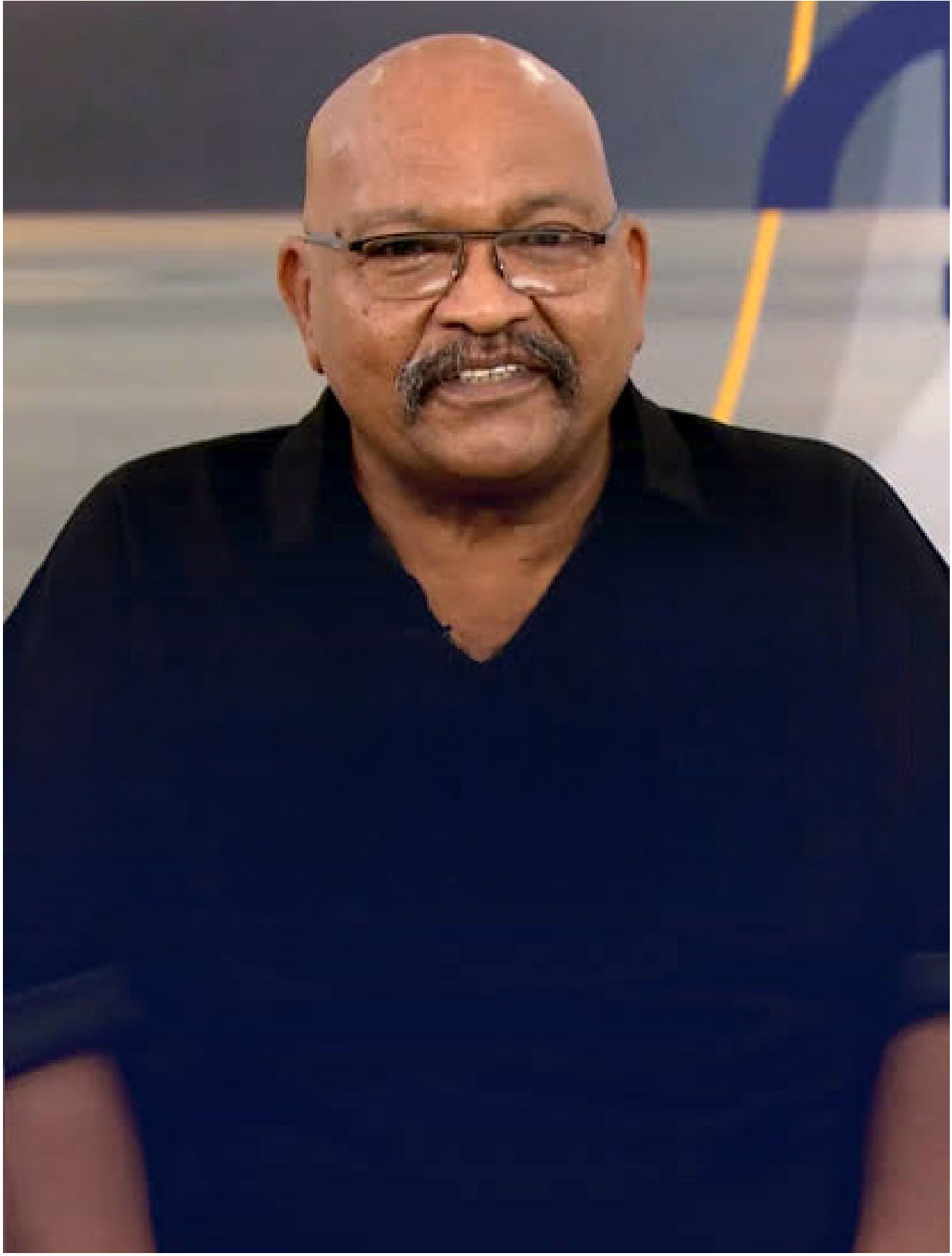
ملخص

يُسلط الكاتب السر السيد الضوء على تجربة الفنان السوداني جمال حسن سعيد، المولود عام 1958 بأم درمان، والذي بدأ مسيرته المسرحية في موسم 1977-1978، جامعًا بين التمثيل والتأليف والإخراج.

يُعدّ «عوض الله أفندي» من أبرز أعماله المسرحية، إلى جانب «مدفع الدلاقين» و«عرس أبو الدرداق» و«بيت النمل»، كما قدم أعمالًا تلفزيونية شهيرة مثل «شبابيك» و«فوانيس» و« مطبا ت ».

تستلهم أعمال جمال حسن سعيد تفاصيل الحياة الشعبية ومعاناة المواطن البسيط، خصوصًا الموظف المسحوق، مقدمةً قضايا السلطة والمجتمع في قالب كوميدي يمزج الضحك بالمأساة والتأمل ا لفلسفي .

نجح الفنان في ابتكار شخصيات وعبارات راسخة في الذاكرة السودانية، مثل شخصية «شعيرية» ومقولة «يا خلف الله عذبتنا»، ليترك بصمة مميزة في المسرح والدراما السودانية.



الفنان جمال حسن سعيد صاحب حضور خاص في المشهد المسرحي والدرامي السوداني. ولد جمال في العام 1958 في حي العباسية بأم درمان؛ وكان أول ظهور له ممثلًا على خشبة المسرح القومي في موسم 1977-1978 في مسرحية (بوابة حمد النيل)، تأليف الأستاذ يحيى العوض وإخراج الريح عبدالقادر. بعدها تواصلت مسيرته في المسرح مؤلفًا ومخرجًا وممثلًا، وتواصلت في التلفزيون ممثلًا ومؤلفًا، وفي الراديو ممثلًا.

سنلاحظ أن ما وصفناه بالحضور الخاص للفنان جمال سيتبدى في أن رهانه الأساس كان على التمثيل؛ فهو يؤلف ويخرج ليمثل؛ وهنا نشير إلى ملمح آخر يؤكد هذه الخصوصية، هو أن رصيد جمال في التمثيل غالبه في الأعمال التي ألفها، كان ذلك في المسرح أو في التلفزيون؛ وهو ملمح ربما تكمن أسبابه في شخصية جمال نفسه؛ فهو، كما يرى كثيرون،

قليل التفاعل والانخراط في الحياة اليومية للوسط المسرحي؛ فجمال الذي دخل إلى هذا الوسط في سبعينيات القرن الماضي رصيده قليل في التمثيل في أعمال الآخرين مقارنة بحضوره في أعماله.

عنوان مقالنا هذا -عوض الله أفندي- يعود إلى واحد من الأبطال الذين ابتدعهم الفنان جمال، وفي الوقت يعود إلى مسرحيته «عوض الله أفندي» التي ألفها هو وأخرجها على خشبة المسرح القومي المخرج حسبو محمد عبدالله في موسم 1986-1987؛ ثم أخرجها جمال نفسه في العام 1992 على خشبة المسرح القومي.

الأعمال المسرحية والتلفزيونية:

قدم الفنان جمال العديد من الأعمال؛ تأليفًا وتمثيلًا وإخراجًا في المسرح والتلفزيون والراديو؛ ففي المسرح قدم مسرحية (مدفع الدلاقين)؛ بنسختيها كما أشرنا؛ ومسرحية (أمانة ما وقع راجل)؛ من تأليفه وإخراج عماد الدين إبراهيم، ثم من تأليفه وإخراجه على خشبة المسرح القومي قدم مسرحية (عرس أبو الدرداق) في العام 2002؛ ومسرحية (بيت النمل) من تأليفه وإخراجه على خشبة المسرح القومي في العام 2007.

أما في التلفزيون فقد ألف وقام بتمثيل دور الشخصية الرئيسية في سلسلات «كاريكاتير» و«شبابيك» و«بيوت» و«فوانيس» و«مطبات»؛ ولعل ما يمكن ملاحظته في أعماله التلفزيونية هذه، أنها تقوم على الارتجال؛ وعلى الاتكاء على قصص ووقائع من الحياة اليومية؛ لكن من دون اشتغال معمق في البناء والأفكار، على الرغم مما تحمله هذه القصص والوقائع من موضوعات وأسئلة مجتمعية صميمة؛ ومن هنا يمكن القول افتراضًا؛ إن جمال في أعماله التلفزيونية قد أهدر فرصًا كثيرة في أن يكون كاتبًا دراميًا تلفزيونيًا استثنائيًا، ولكنه لأسباب يعرفها هو انحاز إلى ما أسميه أنا العجلة في استعادة المفارقات اليومية رهانًا على لحظة الإضحاك؛ سريعة الذوبان؛ لكن في أعماله المسرحية فالأمر مختلف كما سنرى.

من الحياة الشعبية إلى الفلسفة:

تنهل أعمال جمال من معين الحياة الشعبية وقصص الحياة اليومية وتعيد تصويرها في قالب كوميدي يزاوج بين الملهاة والمأساة. فنظرة سريعة إلى عناوين أعماله؛ (عرس أبو الدرداق/ أمانة ما وقع راجل)؛ وإلى أسماء أبطاله؛ (طيفور/ «باشري»/ «بلة»/ «على بدرة»/ «خلف الله» و«شعيرية»)؛ تؤكد ذلك النزوع النقدي لواقع الحياة التي يعيشها هؤلاء الأبطال؛ ولعل من أكثر المواقع الاجتماعية التي عبرت عنها أعماله؛ موقع الموظف المسحوق كما في مسرحيات «عوض الله أفندي»؛ و«مدفع الدلاقين» و«أمانة ما وقع راجل»؛ وكذلك حلقة الماهية (المرتب الشهري) التي عرضها التلفزيون القومي.

هذا الحس الشعبي؛ إنما يأخذ قوته وجمالياته من أنه يتخلق من نزوع فلسفي تميز به جمال؛ فأعماله رغم بساطتها الظاهرة إلا أنها تنطوي على أسئلة تتعلق بمعاناة الإنسان ومصيره وهو يكابد أسئلته اليومية المصيرية ذات الصلة بالسلطة بتمظهراتها كافة؛ ففي أعماله يتكلم النمل والميت والمجنون.. في أعماله يتعايش الإنس والجن.. في أعماله يتداخل الواقعي مع الفانتازي.

خاتمة:

استطاع الفنان جمال أن يمنح الكثير من الشخصيات التي قام بتجسيدها وجودًا حيًا ويجعلها تمشي بين الناس؛ فشخصية «شعيرية» على سبيل التي جسد فيها «حارس المرمى» ضعيف الأداء الذي لا يستطيع أن يحمي شبكته وهي تواجه الأهداف من كل صوب وحدب صارت مثلًا على طول السودان وعرضه لكل حراس المرمى الذين يشبهون شعيرية؛ فما من حارس مرمى ضعيف الأداء إلا وأطلق عليه رواد كرة القدم اسم شعيرية، كما أنه نحت بعض المقولات التي صارت مثلًا يتداوله الناس كمقولته (يا خلف الله عذبتنا).

بقي أن أشير إلى مشاركاته ممثلًا في أعمال الآخرين؛ فقد شارك في مسرحية «في انتظار البترول» للكاتب محمد فتح الرحمن والمخرج محمد شريف علي، وفي المسلسل الإذاعي «المدينة تحاصر عبدالله» للمؤلف سعد الدين إبراهيم والمخرج خطاب حسن أحمد وغيرهما؛ وأن أذكر بعض الممثلين الذين منحهم حضورًا مميزًا كالفقيد العزيز مختار بخيت ومحمد عبدالله موسى وإبراهيم كوميك وأبوبكر فيصل؛ مع ملاحظة أنه ومع كل هذه التجربة الطويلة لم يؤسس فرقة أو جماعة؛ فقط كان يتعامل مع الممثلين وفق الظرف والاحتياج الفني.

السنغال تكتب التاريخ الأولمبي في أفريقيا..

افتتاح ساحر لدورة الألعاب الأولمبية للشباب في داكار

ملخص

في مشهد احتفالي استثنائي جمع بين الرياضة والثقافة والتراث الأفريقي، انطلقت، السبت، منافسات دورة الألعاب الأولمبية الصيفية الرابعة للشباب «داكار 2026»، بحفل افتتاح مبهر احتضنه ملعب عبد الله واد بمدينة ديامنياديو، بالقرب من العاصمة السنغالية داكار، لتسجل القارة الأفريقية أول استضافة لحدث رياضي أولمبي في تاريخها.





وأعلن الرئيس السنغالي باسيرو ديوماي فاي الافتتاح الرسمي للألعاب، وسط حضور جماهيري كبير، تخللته عروض فنية وموسيقية شارك فيها مئات الراقصين وعازفي الطبول، احتفاءً بالثقافة السنغالية وتنوع القارة الأفريقية، تحت شعار «أفريقيا ترحب.. داكار تحتفل».

وشهد الحفل لوحة فنية لافتة، جسّد خلالها فنانون يرتدون أزياء تقليدية خريطة القارة الأفريقية، في مشهد رمزي عبّر عن وحدة الشعوب الأفريقية وتعدد ثقافاتها، كما تضمن عروضاً للرقص الشعبي وروايات من التراث الشفهي لغرب أفريقيا، إلى جانب فقرات موسيقية واستعراضات رياضية.

وتولى الرياضيان السنغاليان عبد الرحمن مريم سي، المتخصص في المبارزة، وعائشة ديوب، لاعبة الجودو، إيقاد المرجل الأولمبي، في لحظة شكلت ذروة الاحتفالات، وسط تفاعل واسع من الجماهير والمشاركين.

2700 رياضي في 25 لعبة

وتستمر المنافسات حتى 13 نوفمبر الجاري، بمشاركة نحو 2700 رياضي ورياضية تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً، يمثلون دولاً من مختلف أنحاء العالم، ويتنافسون في 153 فعالية ضمن 25 رياضة، موزعة على ثمانية مواقع في ثلاث مناطق هي داكار وديامنياديو ومدينة سالي الساحلية.

وتشارك السنغال بنحو 136 رياضياً، فيما يساند تنظيم الحدث قرابة 6 آلاف متطوع، في إطار استعدادات واسعة تهدف إلى تقديم نسخة استثنائية تعكس قدرة القارة على استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى.

وتشهد الدورة مشاركة أول فريق أولمبي للاجئين في تاريخ الألعاب الأولمبية للشباب، ويضم ستة رياضيين يقيمون في كينيا وأوغندا، ويتنافسون في ألعاب القوى والجودو والتايكوندو، في خطوة تعكس دور الرياضة في تعزيز قيم التضامن وإتاحة الفرص أمام الشباب المتأثرين بالنزاعات والنزوح.

كما تسجل الألعاب عودة الرياضيين الروس للمشاركة تحت علم بلادهم في حدث أولمبي، للمرة الأولى منذ الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، إذ يضم الوفد الروسي 13 رياضياً، وفقاً للجنة الأولمبية الروسية، مع خضوع المشاركة لقرارات الاتحادات الرياضية الدولية.

رسالة وحدة تتجاوز حدود الرياضة

وحظي البعد الأفريقي بحضور بارز خلال حفل الافتتاح، إذ شارك ممثلون عن الدول الأفريقية الـ54 المعترف بها لدى الأمم المتحدة، مرتدين أزياء تقليدية تعكس التنوع الثقافي للقارة، قبل





أن يجتمعوا في عرض راقص موحد جسّد فكرة التضامن والوحدة بين الشعوب الأفريقية.

وقالت رئيسة اللجنة الأولمبية الدولية، كيرستي كوفنتري، إن استضافة السنغال للألعاب تمثل لحظة تاريخية للقارة وللحركة الأولمبية، مشيرة إلى أن إقامة أول حدث أولمبي على أرض أفريقية تتيح للعالم فرصة التعرف على ثراء القارة ومواهبها وإمكاناتها.

وأضافت كوفنتري، وهي بطلة سباحة سابقة من زيمبابوي وأول امرأة وأول أفريقية تتولى رئاسة اللجنة الأولمبية الدولية، أن الألعاب تمثل مناسبة للاحتفاء بأفريقيا وإبراز دورها المتنامي في الحركة الرياضية الدولية.

وبُث حفل الافتتاح مباشرة عبر محطات تلفزيونية في أكثر من 30 دولة، وسط التزام الدول الأفريقية بنقل فعاليات الدورة، بحسب تصريحات رئيسة اللجنة الأولمبية الدولية.



السنغال تراهن على الرياضة والتنمية

وتأتي استضافة داكار للألعاب في سياق مساعي السنغال لتعزيز حضورها الرياضي الدولي، والاستفادة من الفعاليات الكبرى في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أكد الرئيس باسيرو ديوماي فاي أن الحدث لا يقتصر على الاحتفاء بالأبطال والمنافسات، بل يمثل فرصة لتحويل الرياضة إلى محرك للتنمية والتواصل بين الشعوب.

كما أشار رئيس الوزراء السنغالي عثمان سونكو إلى الرمزية الكبيرة لاستضافة القارة الأفريقية للألعاب، معتبراً أن داكار ستتحول خلال فترة المنافسات إلى عاصمة للشباب الأفريقي.

ورغم الأجواء الاحتفالية، تواجه السنغال تحديات اقتصادية واجتماعية، من بينها ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة، وهي قضايا لا تزال تشغل قطاعات واسعة من السكان، وسط آمال بأن تسهم استضافة الألعاب في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص الاستثمار والسياحة.

وتعد دورة داكار 2026 محطة بارزة في تاريخ الرياضة الأفريقية، بعد سنوات من الانتظار والتأجيل، إذ كان من المقرر تنظيمها عام 2022 قبل أن تؤدي جائحة كورونا إلى تأجيلها.

وباستضافة هذا الحدث، تدخل أفريقيا مرحلة جديدة في علاقتها بالحركة الأولمبية، بعدما ظلت نحو 130 عاماً خارج قائمة القارات التي احتضنت فعاليات أولمبية، فيما تفتح تجربة السنغال الباب أمام طموحات أفريقية أوسع لاستضافة البطولات العالمية، ومن بينها دورة الألعاب الأولمبية الصيفية، التي تسعى جنوب أفريقيا إلى استضافتها عام 2036.